مدركات الجمهور المصري لحدود المسئولية الاجتماعية والمحاسبة السياسية في أزمة "التسريبات الإعلامية" دراسة تطبيقية

د/ الأميرة سماح فرج عبد الفتاح(*)

"إن الحكومة بمثابة الوعاء الوحيد الذى يسرب من أعلاه"

جيمس ريستسن... مراسل ورئيس تحرير صحيفة نيويورك مزتاى (١٩٦٧).

مقدمة:

من غانا إلى إندونسيا، تمكنت مجموعات من المواطنين من أن تذيع على الهواء أسماء المسئولين الذين سرقوا الأموال العامة، أو لم يفوا بوعودهم الانتخابية، مما تسبب فى رد الأموال، وسقوط هؤلاء المسئولين فى الانتخابات، ذلك أن الإرسال الإذاعى والتليفزيونى – كما تؤكد الدراسات ذات الصلة – أداة فعالة لإزكاء وترسيخ مشاركة المجتمع المدنى فى تحسين أحوال الفقراء، وتحديد مفهوم الصالح العالم والمواطنة الفعالة، وكان لذلك تأثيره المباشر على اختيار السلطة ومراقبتها واستبدالها، وزيادة القدرة على إدارة الموارد لصالح الجميع، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات[١].

وتقدم الدراسة الحالية لقضية بحثية متجددة كونها تضع على المحك العلاقة الدءوبة بين النخب والمواطنين العاديين بشأن المعرفة، والحق اللاتماثلي بين الناس في تقرير من يعرف ماذا عن من؟! وما يمكن إخفاؤه، وما يمكن، بل يتوجب كشفه، ما لابد أن يبقى حبيس الأدراج، وذلك الذي لابد من خروجه إلى النور لهدف أو لآخر.

ويعد "الحق في المعرفة"بمثابة المبدأ الحاكم لحرية الوصول وتداول المعلومات؛ حيث يشتمل الأول على ثلاثة نطاقات للحصول على المعلومات، وهم: حق تلقي المعلومات بشكل طوعي عن طريق التبرع بمصادر تلك المعلومات، حق جمع المعلومات من الجهات الراغبة في منح المعلومات بشكل طوعي ودون وجود إلزام قانوني، وكذلك حق الحصول على المعلومات من الجهات الحكومية الملزمة قانونياً بإتاحة تلك المعلومات. ومع انتشار الوسائط الإلكترونية وخدمات الإنترنت أصبح من السهل على الأفراد البحث وإيجاد المعلومات المطلوبة بتكلفة ومجهود أقل ورغم ذلك ظلت المعلومات الحكومية بمنأى عن أعين العامة نتيجة تعنت الجهات الحكومية المنتجة

(*) مدرس بقسم الإذاعة والتليفزيون بكلية الإعلام، جامعة القاهرة

لتلك المعلومات في إصدارها وإصرارها على الاحتفاظ بها أو إتاحتها في أضيق الحدود استناداً إلى زعم تلك الجهات ملكية ما تصدره من معلومات أو بزعم حماية الأمن القومي[٢].

ومع ذلك يعد الجدل حول حق الأفراد في الوصول للمعلومات ليس بالأمر الحديث؛ حيث نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ في مادته التاسعة عشر على اشتمال حق الحرية في التعبير على حرية البحث وتلقي ونقل المعلومات والأفكار عبر أي وسيلة، وما توالى بعد ذلك من ظهور للمنظمات والهيئات الداعمة لحرية الرأي والتعبير مثل منظمة "المادة ١٩"، و كذلك ظهور مفاهيم "الحكومات المفتوحة "Open Governments و"المعلومات المفتوحة " Open Data وهى المبادئ الداعمة لحق المواطنين في الإطلاع على الملفات والمعلومات المنتجة بواسطة الجهات الحكومية بهدف تعزيز الرقابة الشعبية وآليات المساءلة الاجتماعية.

وتحت ضغط تلك الجهود وتعالي الأصوات المطالبة بزيادة شفافية ومساءلة الحكومات، ظهر اتجاه لدى الجهات الحكومية في عدد من الدول كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الاتحاد الأوروبي، بضرورة إتاحة ما لديها من معلومات لعامة الأفراد لتعزيز آليات المشاركة والتفاعل لدى الجمهور، واستجابة للمطالب الداخلية الراغبة في تقييم أداء الحكومة بناء على ما تفصح عنه من معلومات، ومن ثَم ظهر المصطلح الخاص بـ "المعلومات الحكومية المفتوحة" [3]

ويمكن القول إن تطورُ وسائط الاتصال الحديثة قد أدى مع مرور الوقت – من دون إلغاء دور الوسائط القديمة- إلى توسيع إمكان الوصول إلى المعرفة، وإلى مضاعفة مساحات التواصل وقنواته، ما يسمح بتبادل المعلومات والمعرفة و حتى العاطفة، وإن كانت تلك الوسائط الجديدة قد تُصادر في كثير من الأحيان مع نشوء أنماط جديدة من المركزية والسيطرة تديرها غالبًا نخبٌ جديدة.

رافق هذا التوافر المتسع للمعرفة وانتشار وسائل التواصل ومساحاته شعور متزايد بالأحقية في المشاركة في إنتاج المعرفة والمعنى، وهكذا تمكنت وسائط الإعلام الجديدة من تحفيز أشكال جديدة ومبتكرة من الفعل والتضامن والتعاطف الاجتماعي، ومن تمكينها و/ أو من تضخيمها، ومن تحفيز وسائل جديدة لاستخدام المعرفة وتعميمها لمصلحة أهداف اجتماعية مختلفة.

ومما يشار هنا أن ظاهرة التسريبات الإعلامية قد تحدت قدرة النخب السياسية والإعلامية كلها على التحكم في المعلومات، وفي حق الوصول إلى المعرفة، ومن ثمَّ تحدت بالتالي قدرتها على تشكيل حقوق الأفراد في المشاركة في الفعل السياسي والمجتمعي بعيداً عن مصالح النخب المختلفة. وتبقى كلمة السر هنا هي "الشفافية" وبمعنى لا يقتصر على كشف ما يدور في الغرف المغلقة، أو كشف ما يكمن وراء السياسات الفعلية لدولة أو حكومة أو نظام ما، بل هي الشفافية باعتبارها مكون ملزم للحياة السياسية العامة، وهو ما يضمن بدوره الحد من ممارسة الدول لسلطاتها فقط كما ترتئيها، كما أنها مكون أساسي من مكونات السلطة في النظم الديموقراطية الحديثة على الرغم من كل الإدعاءات المغايرة[٤].

وتهتم الدراسة الحالية برصد التحولات التي طرأت على مجال معارف الجمهور المصري ومدركاتهم بشأن المعلومات ذات الصلة بالتسريبات الإعلامية باعتبارها تتيح شكلاً جديداً من أشكال التحكم في توزيع المعرفة المتعلقة بممارسات الحكومات، ومشاريعها وسياستها بعيداً عن استراتيجية الغرف المغلقة.

كما تستعرض الدراسة أبرز المداخل النظرية ذات الصلة بظاهرة التسريبات مثل مفهومي المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام، والمحاسبة السياسية للنظم الحاكمة، ومفاهيم حروب الجيل الرابع والخامس، ومفاهيم المصادر الإعلامية المفتوحة، ودورها في تغيير البيئة المعرفية للأفراد، فضلاً عن المفاهيم الجديدة المرتبطة بالتحولات في صناعة المضامين مثل مفهوم إعلام المصادر التي تعتمد على الجمهور Crowd sourcing Journalism، كما تتناول الدراسة الأدبيات النظرية الحديثة في هذا المجال، وتقسمها لمجموعة محاور، تضمنت عددا من الفروض والتساؤلات التي ارتبطت بالطبيعة الاستكشافية للدراسة، فضلاً عن بيان إطارها المنهجي ونتائجها الرئيسية.

وسوف يتم استعراض الدراسة الحالية عبر ثلاثة محاور أساسية هي كالتالي:

- **المحور الأول:** الإطار النظري للدراسة ويتناول ظاهرة التسريبات الإعلامية؛ ماهيتها، وسماتها، ومصادرها، والآثار المترتبة عليها في إطار كونها شكلاً إعلامياً مستحدثاً يُصنف حالياً في إطار حروبي الجيل الرابع والخامس، وكذلك المصادر المفتوحة للمعلومات، والحكومية منها على وجه الخصوص كأساس لتداول المعلومات الرسمية منها والمسربة، فضلاً عن التعرض لكل من مدخلي المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام في علاقته بظاهرة التسريبات الإعلامية، ومدخل المحاسبة السياسية كنتاج مرجو وظاهري لسياسات التسريب.

- **المحور الثاني:** الإجراءات المنهجية للدراسة.
- **المحور الثالث:** نتائج الدراسة العامة، ونتائج اختبارات الفروض.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة:

أولاً: ماهية التسريبات الإعلامية:

يشير ريتشارد كايلباويكز إلى أن مصطلح "تسريب"، الذي ُصك في أوائل القرن العشرين، أطلق في أول الأمر على الزلات غير المقصودة التي تحوي معلومات يتناقلها الصحفيون، وسرعان ما اكتسبت الكلمة معنى أوسع نطاقاً وأكثر فعالية لتشمل: أي نقل متعمد للمعلومات للصحفيين مع مراعاة الحفاظ على عدم كشف هوية المصدر.[٥]

ويكمن الفرق بين المسربين ومن يدلون بتصريحات صحفية خفية، والذين يعتبرون أيضاً مصادر مجهولة، في ما أكده مارتن لينسكي (١٩٩١) أنه في التسريبات، "يتعامل المسئول مع الصحفيين كل على حدة، وليس في مجموعة مطلقاً .... ولا يكون الاتصال دورياً وإنما يبادر به المسئول. وفي المقابل، تُعلن التصريحات الصحفية بصورة منتظمة للإدلاء بأخبار ما بتحريض من الصحفيين أنفسهم"، بينما المصدر غير المعلوم هو شخص يتصل به الصحفي، في الغالب بشكل روتيني، من أجل اغتنام المعلومات والنفاذ إلى الحقائق" (ص. ١٧٠)[٦].

ويلفت لينسكي النظر لفكرة أخرى بشأن مصادر التسريبات مفادها أن "التسريبات هي القصص التي تتم إثارتها من قِبل الحكومة في بعض الأحيان، لغرض ما" (ص. ١٧٠). وهو ما يؤكده مالفين مينشر (١٩٩٧) بالقول" إن التسريبات هي أحد أدوات الحكم ... والسمة المشتركة الأخرى للتسريبات تكمن في أنها تفيد وتخدم أغراض الشخص المسرب" (ص. ٣١٣)[٧].

ويصَّنف هيس (١٩٨٤) التسريبات وفق دوافع المسربين أنفسهم من وراء التسريب، لتنقسم إلى ست فئات كالتالي:

١. تسريب الأنا (Ego leak) : وهو منح معلومات مبدئياً لإشباع شعور الاعتزاز بالنفس، والإحساس بالسيطرة على الموقف.
٢. تسريب حسن النية (Goodwill leak) : وهي لعبة الانتظار لمصلحة ما في المستقبل.

٣. تسريب ذو دافع سياسي (Policy leak): هو إعلان مباشر لصالح أو ضد مشروع ما عن طريق بعض المستندات أو بيانات من مصادر مرتبطة ارتباطاً داخلياً بمصدر التسريب.

٤. تسريب عدائي (Animus leak) : ويعني الإفصاح عن معلومات بقصد إحراج شخص آخر.

٥. تسريب " بالون الاختبار" (Trial-balloon leak): ويقصد به الكشف عن مشروع ما قيد الاختبار من أجل تقييم منطلقاته ومدى الولاء والالتزام نحوه.

٦. تسريب قارعي أجراس الخطر (Whistle-blower leak) : ويعني أن الذهاب للصحافة قد يكون هو الملاذ الأخير للموظفين المحبطين الذين يشعرون بعدم إمكانية إصلاح الخطأ بواسطة القنوات الحكومية النظامية. (ص . ٧٧-٧٨)[٨].

ولا يُعَدُّ تسريب الوثائق والحقائق المحجوبة ظاهرة جديدة في العلاقة بين الحكومات والمؤسسات الرسمية من جهة، والإعلام والرأي العام من جهة أخرى؛ فمن اكتساب الحكومات حق السرية، في إدارة مداولاتها الداخلية وفي إدارة علاقاتها بالدول الأخرى، وحق حجب المعلومة باعتباره جزءاً من وحدانية السلطة، تماماً مثل احتكار استخدام العنف؛ نشأ أيضاً التسريب الانتقائي.

على الرغم من أن رصد تاريخ التسريبات يوضح حركة نحو تراجع السرية في تعامل وسائل الإعلام مع المصادر، فإن ثمة علاقة تبدو متناقضة للوهلة الأولى، فكلما كُسر احتكار السلطات للمعرفة والمعلومات، ازدادت حركة التسريب من جانب وسائل الإعلام، وكلما ازداد انفتاح الحياة العامة ونمت أشكال المشاركة الديمقراطية ازدادت ظاهرة اعتماد وسائل الإعلام على التسريب. وهذا يعني أن تعاظم السرية والكتمان لا يوفر منافذ لوسائل الإعلام لاقتناص الفرص للحصول على تسريبات. ويلاحظ في خلاصة مراجعة تاريخ التسريبات والسرية ما يلي[٩]:

- يزداد نمو اعتماد وسائل الإعلام على التسريبات بصورة واضحة مع تزايد الانفتاح السياسي وعمليات الديمقراطية، على الرغم من أن ظاهرة التسريبات تنتمي إلى عالم مقاومة السرية.
- ترتبط ظاهرة الاعتماد على التسريبات بأوقات الأزمات والحروب أكثر من ارتباطها بالأوقات الأخرى.

- امتدت ظاهرة اعتماد الإعلام على الصحافة وسيلة للتسريبات على مدى نصف قرن، وهي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥٠ و١٩٩٩، أي المرحلة التي نضجت خلالها ظاهرة التسريبات. بينما اتجهت حركة التسريبات نحو وسائل الإعلام الأخرى، وعلى رأسها المحطات التلفزيونية والصحافة الإلكترونية ومواقع التسريبات، منذ مطلع القرن الحادي والعشرين[١٠].

ولا يعتبر موقع ويكيليكس هو الأول من نوعه الذي يعتمد على التسريبات التي تمس أشخاص أو حكومات ذات حيثية؛ حيث أنشئ كل من جون يونج وديبورا ناتسيوس موقع cryptome.org قبل عدة سنوات سبقت ظهور موقع ويكيليكس، ولكنه لم يحظ بالاهتمام نفسه الذي تلقاه الأخير، وإن كان قد تعرض بالمثل للحظر، والوقف المؤقت، وحظر مدفوعات Paypal فضلاً عن الانتقادات الواسعة من كثير من الصحفيين المتخصصين (كريتوم، ٢٠١٢)[١١].

كذلك لم يكن ويكيليكس هو الموقع الأخير في سلسلة المحاولات التي سعت لتحقيق الغرض نفسه؛ حيث أُطلق مثلا موقع OpenLeaks.org في سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ من خلال العديدين ممن كانوا يعملون سابقاً مع ويكيليكس. وفقاً للقائمين على الموقع، كان الهدف هذه المرة هو تقديم بديل متطور يتجاوز عيوب ويكيلكس؛ حيث يعمل القائمون على الموقع على توفير التكنولوجيا اللازمة والخبرة المكتسبة لتمكين مزيد من الكيانات والمؤسسات وغيرها من معالجة ونشر ورفع المعلومات التي قد تبدو ذات أهمية للمجتمع ، ومع ذلك، لم يعمل الموقع بعد ولم يكن محوراً لأي تغطية إخبارية أو تعليقات[١٢].

وكذلك أطلقت صحيفة وول ستريت في مايو ٢٠١١ موقع "Safe House"، وهو موقع يستطيع المستخدمون من خلاله " تبادل للمعلومات بصورة آمنة مع صحيفة وول ستريت" وقد نُقل عن جريدة نيويورك تايمز إنها قامت بتطوير نسختها لأحد مواقع تسريب الوثائق.[١٣]

ويولد التسريب كجزء من عملية التحكم في الرأي العام، أو كنوع من الفضح المتبادل للخصوم السياسيين من داخل المؤسسة الحاكمة، كما ينشأ التسريب، خارج هذا السياق، في إطار الصراع ضدّ الحكومات، بما في ذلك الفعل الثوري (ما قبل الديمقراطية، وما قبل نشوء مفهوم الشفافية)، مثل عملية فضح للتناقض بين القول والفعل في إطار ((توعية الجماهير بمصالحها)). ومنذ أن نشأ مفهوم الرأي العام، ومعه

وسيط نقل الخبر والمعلومة، أي الصحافة ووسائل الإعلام عمومًا، أصبح التسريبُ جزءاً من عملية صناعة الرأي العام وتكوينه.

إذن قد ينجم التسريب عن صراع داخل الحكومة أو داخل حزب حاكم، أو بين حزب حاكم وصل إلى السلطة للتو، وحزب آخر كان في السلطة. كما أن التسريب راح ينتشر مؤخراً على خلفية الصراعات بين أجنحة مختلفة، أمنية وسياسية وغيرها، داخل النظام الحاكم، في شأن السياسات المتبعة؛ فيقوم الجناح غير الموافق على خطوة ما، ولا يمكنه منعها، بتسريب خبر عنها إلى الرأي العام لعرقلتها[١٤].

ويهدف التسريب هنا عموماً إلى وصم المنافس أو الخصم بالكذب، وبأنه يفعل ما لا يقول، ويقول ما لا يفعل، ويتخذ التسريب هنا شكل الفضيحة. وهو على أهميته يبقى إحدى آليات الحكم، لأن دافع التسريب هو تنفيذ أجندة سياسية مخالفة، أو تسجيل نقاط في الصراع داخل المؤسسة، لكن في المجمل، يصبح الرأي العام، بعد أي تسريب كهذا، وعبر تراكم تاريخي طويل، أكثر وعياً بأساليب الحكم، وأكثر ريبة وتشكيكاً في السياسة والسياسيين، ولا يلبث أن يؤدي التسريب المتبادل، في ما لو أفقده التنافس الرادع، إلى موقف سلبي عام عند الناس من السياسة والسياسيين، ويتحول هذا النوع من التسريب الموجَّه إلى آلية مضادة للشفافية؛ فهدف الشفافية الأصلي هو إشراك الناس في ما يجري، لا تنفيرهم منه[١٥].

وفي خضم كل ذلك، يبقى السؤال من المسئول عن ظهور مثل هذه التسريبات؟! على عكس الادعاءات التي تقضي بعدم موالاة الموظفين المدنيين، عبر قيامهم بتسريب المعلومات التي تتنافى مع مصالح النظم الحاكمة، توصلت كارا آليمو Alaimo (٢٠١٥) في دراستها إلى أن المُعينين من قِبل النظام السياسي نفسه، هم الأكثر تسريباً للمعلومات للصحفيين[١٦].

ويُرجع الباحثون ذلك – جزئياً- إلى المعايير التي تحكم عمليات الاختيار والتعيين لكل من موظفي الخدمة المدنية والقادة السياسيين على حد سواء؛ فبينما يحرز موظفو الخدمة المدنية تقدماً وارتقاءً في حياتهم المهنية في حال مثولهم لبروتوكولات وآليات عمل صارمة، يتم في المقابل، مكافأة المعينين على سلوكياتهم الأكثر استقلالية والأشد خطورة في مقابل ضمان ولائهم.

علاوة على ذلك، لا يتمتع المُعينون بمزايا شغل المناصب لفترات طويلة، وفي المقابل فأن الأجواء السياسية الرفيعة التي يعملون بها تسمح لهم بتحقيق مزايا أكبر، قد

تدفعهم للقيام بمثل هذه التسريبات، سعياً لتثبيت امتيازاتهم، أو للضغط بهدف الحصول على مزايا أكبر نتاجاً لهذه التسريبات كتقويض أو إضعاف سلطة منافسيهم، أو منح بعض الصحفيين مزايا خاصة تكتسب قيمتها من قيمة العلاقة الأزلية بين السياسة والإعلام كلاعبين أساسين في مشهد واقع الدول.

وتشير كاثرين فلاين (٢٠٠٦) إلى أن صغار الموظفين لا يستطيعون الحصول على أي قدر من المعلومات إلا بالتقرب إلى مسئولين سياسيين رفيعي المستوى (ص.٢٥٧)، وهو ما يجعل إمكانية الحصول المعلومة، والسماح بتسريبها معاملة تبدأ من "الرأس" – إن جاز التعبير- وليس القدم[١٧]، وهي الفرضية التي دعمها "ديفيد بوزين" (٢٠١٣) مشيراً إلى أن الصحفيين والمطّلعين بشئون الحكومة أقروا بأن التسريبات الأكثر شيوعاً هي تلك التي تكون بين هؤلاء الذين يشغلون المناصب القيادية." (ص. ٥٢٩). و أضاف بوزين أن هذا ما يفسر سبب تخاذل السلطة التنفيذية على مر التاريخ عن بذل جهود مضنية لمعرفة ومقاضاة القائمين بعمليات التسريب[١٨]، وهي النتيجة نفسها التي أكد عليها أكد جيمس فيفنر (١٩٩٦) (ص. ٨٥)[١٩]، وستيفن هيس (١٩٨٤) والذي أوضح أن شعور الإحباط الأكبر للرؤساء هو إدراكهم المتزايد بأن القائمين الحقيقيين بالتسريب هم رجالهم – المعينون – وليس البيروقراطيون مجهولو الهوية الذين يدشنون الحملات ضدهم." (ص.٧٦)[٢٠].

والأمر الداعي للسخرية في هذا الشأن- كما يشير الباحثون- هو التوجه السياسي الواضح نحو تعيين الرؤساء لأعداد متزايدة من المستشارين والقادة السياسيين في محاولة منهم للحصول على ولائهم الملموس؛ حيث ازداد عدد الساسة الفيدراليين (مثلاً) بشكل مطرد في الفترة من الخمسينيات وحتى الثمانينيات، في الوقت الذي تقلص فيه التوظيف الحكومي العام نسبة إلى التعداد السكاني الأمريكي (ريتشاردسون وبفيفنر، ١٩٩٩؛ ص. ١٧٩)[٢١].

وفي المقابل، يبدو مثيراً للدهشة لدى مراجعة حجم أداء فئة المقربين من صنَّاع الحكم، ما وجده ديفيد لويز (٢٠٠٨) ، والذي أشار إلى أن المشروعات التي يديرها المعينون يتم تصنيفها بوصفها أقل كفاءة وإنجازاً للصالح العام في مقابل تلك التي يشرف عليها موظفي الدولة المدنيين بصورة ملحوظة (ص. ١٧٨)[٢٢]. وتحاكي النتائج التي توصل إليها لويز نتائج الدراسة الرائدة لهيو هيكلو عام (١٩٧٧) التي أكدت على أن المُعينين يبقون في مناصبهم لفترة قصيرة حيث يغادرون تقريباً في الوقت الصحيح الذي يبرزون خلاله أخيراً تقدما في فهم كيفية القيام بأعمالهم ومهامهم الموكلة لهم، ويبقى

الغرض من وجودهم في الحكومة هو ضمان ولائهم، وهو الأمر الذي يشكك وبقوة في الحنكة السياسية للسلطة في أي بلد من البلدان[٢٣].

ثانياً: سمات التسريبات الإعلامية:

منذ ظهور مصطلح " تسريب" في سياق مهنة الصحافة في مطلع القرن العشرين، وهو يشير إلى الكشف غير المتعمد للأخبار بواسطة مصادر.

ثم استمر هذا المفهوم في التطور والتوسع، ليضم مجموعة أوسع من المواقف والظروف واللاعبين بدءً من " كاشف الأسرار" الساذج الذي يجازف مرة واحدة بإفشاء ما لديه/لديها من معلومات ثمينة من أجل كشف فساد ما ، وحتى المناور الذي يلجأ لتلك الممارسات بمنطق مكيافيللي الشهير" الغاية تبرر الوسيلة".

- لا يتضمن التسريب بالضرورة معلومات سرية أو مرتبطة بالحكومة بالتحديد، ولا تقتضي أيضاً أساس واقعي أو مبدأ الخبر الحصري أو عدم الكشف عن الهوية. وفيما يلي التفسيرات التي تكمن وراء ذلك؛ فعلى عكس الادعاءات الواردة في بعض الدراسات، من المحتمل تسريب معلومات لم يتم تصنيفها بشكل رسمي بعد على أنها معلومات سرية أو كانت سرية (نيجرين١٩٩٦ :٣٧)[٢٤].

  ويرجع تعذر الوصول إلى تلك المعلومات المسربة في كثير من الأحيان، ليس لكونها سرية بل بسبب عدم تمكن الصحفيين من" وضع أيديهم عليها"، كما يمكن اعتبار المصدر مُسرباً، حتى إذا كان كل ما فعله/فعلته هو لفت الانتباه إلى فضيحة "محتملة" فقط تتوارى خلف بند صريح في الموازنة العامة للدولة على سبيل المثال التي تم توزيعها رسمياً على الصحفيين.

- ليست التسريبات بالضرورة أخبار حصرية؛ على النقيض مما يظنه بعض الباحثين، ليس هناك داعي لأن تكون المواد المسربة حصرية لصحفي بعينه؛ فبالرغم من وجود بُعد الاتصال الشخصي في العملية، إلا أن تجارب الصحفيين التي لم تحقق نجاحاً كافياً أثبتت أن هناك مصدر معين يسرّب معلومات بشكل شخصي لواحد فقط، ثم يتجه نحو زملائه ومنافسيه واحداً تلو الآخر، وبالتالي يبقى السؤال قائماً ليس بشأن هوية المسرب الفطن بل بشأن هوية المسرب الحق[٢٥].

- ليست التسريبات بالضرورة حقائق؛ على عكس ما يعتقده الكثيرون ، ليس بالضرورة أن تشير التسريبات إلى حقائق ثابتة فحسب؛ فهناك آراء ومواقف دول

وسلطات وشركات أعمال تجارية وشخصيات سياسية بارزة وأطراف نزاعات ومفاوضات قضائية غالباً ما يتم نشرها على أنها تسريبات.

- ليست التسريبات بالضرورة معلومات مجهولة المصدر؛ خلافاً لمزاعم العديد من الباحثين، ليس بالضرورة أن تكون التسريبات مجهولة المصدر؛ حيث يعلن بعض قارعي أجراس الخطر صراحة أنهم وراء تسريبات، وقد يقوم آخرون بذلك بشكل ضمني كأن يُقال : صرَّح بذلك مصدر قريب من كذا، أو "مصدر رفيع المستوى" على متن طائرة رئيس الوزراء، وهو ما يشي بأن هوية مصدر التسريب الخفية أقل أهمية فعلياً عن ما جرت عليه العادة.
- يكتسب التسريب أهمية إضافية عندما يمكن تمييز المادة المسربة باعتبارها كسرا لروتين الأشياء والأحوال والأخبار، أم باعتبارها هي روتيناً في حد ذاتها. وتشير الدراسات ذات الصلة، والتي اعتمدت على اختبار عدد المرات التي ظهر فيها مصطلح " تسريب"، تكرار الكلمة من ٧٠ – ٨٠ مرة سنوياً في صحيفة الجارديان البريطانية، ومن ٢٠-٣٠ مرة في صحيفة التايمز و صانداي تايمز (نيجرين، ١٩٩٦: ٣٧)، ومع ذلك قد لا تحمل هذه الأرقام أية دلالة كونها لا تتضمن تلك المواد المسربة التي امتنعت فيها تلك الصحف عن ذكر المصطلح صراحة، عمداً، كما قد تعجز بعض الدراسات عن تمييز ومن ثَم تصنيف بعض الأخبار ومواد الرأي بالصحف المختلفة باعتبارها تسريباً عند إتباع أسلوب تحليل المضمون التقليدي، وهو ما قد يضعها تحت فئة الأخبار الصادرة عن " قنوات غير رسمية" (بما في ذلك الإحاطات الإعلامية، التسريبات، الإجراءات غير الحكومية، فضلاً عن التقارير الإخبارية التي يتم إعدادها من خلال المؤسسات الإخبارية الأخرى). الأمر الذي يعزز من شأن فرضية أن تحليل المضمون قد يقلل من شأن التكرار الفعلي لظاهرة التسريبات.
- يُطل مفهوم المسئولية الاجتماعية للوسيلة الإعلامية من جديد ومن زاوية أخرى مفادها أن زيادة معدلات التسريبات الإعلامية في الآونة الأخيرة لابد وأن يعود للصحفي بالأساس، الذي لابد وأن يتخذ زمام المبادرة؛ فالتسريبات غالباً ما تحدث على نحو ما نتيجة للعمل الجيد الذي يقوم به صحفي يمتاز بقدر من المثابرة والذكاء، يكفي لطرح الأسئلة الصحيحة للمصادر السليمة وفي الوقت المناسب، وذلك على أساس مبدأ "اغتنام المعلومات" الذي صكه كوهين (١٩٦٣)؛ حيث تسمح المصادر للصحفيين بالحصول على معلومات بتحريض من الأخير،

فالموقف العكسي يحمل مخاطرة إتاحة هذه المعلومات دون أية ميزة في المقابل، كما يجعل المصدر يفقد ميزة " لا تعليق" عندما يريد ذلك[٢٦].

- هناك أربعة من أصل الأنماط الستة للمسربين والذين حددهم "هيس" ١٩٨٤، تعتبر التسريب بمثابة 'لعبة الدوري الممتاز' التي يصعب على صغار المسئولين خوضها، وبالتالي هم بعيدون عن منطق الأنا، يتاجرون بالمعلومات الصحفية، والتسريبات الإعلامية لاعتبارات بعيدة المدى، وينغمسون بانتظام في عملية صنع السياسات أو تشويه سياسات شخص آخر. ويلخص ريستون وصفه بعبارة تحولت لتصبح واحدة من أكثر الجمل اقتباساً فيما يخص العلاقة بين المصدر والصحفي " إن الحكومة هي الإناء الوحيد المعروف الذي يسرّب من أعلاه". وقد رسم تونستول فكرة مماثلة، مشيراً إلى أنه خلال انعقاد مجلس الوزراء البريطاني على مدار العقود القليلة الماضية (باستثناء انعقاده أثناء الحروب)، كان هناك قرابة أثنى عشر مسرباً للمعلومات، أكثرهم منزلة لم يكن إلا رئيس الوزراء نفسه ونائبه (١٩٩٦: ٢٣٧)!!! [٢٧] غير أنه لا ينبغي تجاهل معسكر المعارضين، الذي بمقتضاه، ومع مرور الوقت، تخرج تلك التسريبات بشكل ملحوظ من المستويات الأدنى، التي تطلع على الكثير من المعلومات، وفي المقابل ، ليس لديها الكثير لتفقده.

- تمارس التكنولوجيا دوراً خطيراً ومتنامياً في عملية التسريب، وتقييم ما إذا كانت تلك التسريبات هامة لدرجة تكفي لتحفيز الصحفي لمقابلة المصدر شخصياً؟ وهل تسمح القنوات التي تنتقل من خلالها التسريبات للأطراف بعقد مفاوضات؟ والأمثلة كثيرة في هذا الصدد بدءاً من برامج المحادثات الهاتفية واسعة الانتشار، وانتهاءً بمواقع التواصل الاجتماعي...الخ. ويشير توماس هامز، العقيد في قوات البحرية الأمريكية وأحد المتخصصين في الدراسات الأمنية، والذي كان من أبرز المساهمين في صك مفهوم "حروب الجيل الرابع"، إلى أن بداية تبلور جيل جديد من الحروب، أي الجيل الخامس، :أتى نتاج عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية من أهمها[٢٨]:

أ- **سياسيًا:** حدث تغير كبير في طبيعة الأطراف المتحاربة، فلم تصبح بعض الدول تستخدم جيوشًا نظامية ضخمة، بل أضحت جماعات صغيرة من الأفراد المتشابهين فكريًا، والذين قد لا يجمعهم تنظيم واضح، قادرة على اتخاذ قرار خوض الحرب.

ب- **اقتصاديًا:** حدث ترابط بين المشاكل الاقتصادية والعسكرية، لأن زيادة الاعتماد العالمي المتبادل اقتصاديًا جعل من بعض القضايا الاقتصادية، مثل انقطاع أو وقف إنتاج السلع الأساسية، مصدر تهديد للأمن الوطني والدولي.

ج- **اجتماعيًا:** طرأ تغير كبير على المجتمعات ذاتها، فربما أدت العولمة وتكنولوجيا الاتصالات إل نزوع الأفراد لنقل ولائهم من الدولة إلى الولاء لقضايا معينة، وصار العديد منهم أكثر ارتباطًا بما تتم إثارته على شبكة الإنترنت، على حساب الاهتمام بالمشاكل الحقيقية لمجتمعاتهم، ويتمثل مصدر التهديد هنا في أن بعضهم أصبح مستعدًا للتطرف واستخدام العنف كوسيلة للتعبير عن الرأي، حتى دون التقدير المنطقي لعواقب أفعاله، كما طرأ تحول في مضمون وطريقة إرسال المعلومات، حيث استطاعت الجماعات الإرهابية الاستفادة منها، من الدعاية الشاملة إلى حملات إعلامية مدروسة تستخدم أنماطًا جديدة من أدوات الاتصال كوسائل الاتصال الاجتماعي والهواتف النقالة والإنترنت، بغرض التجنيد والتدريب والاتصال والتعليم والسيطرة على الأعضاء الجدد، أي حدث تغير في نمط التجنيد من التعبئة الجماهيرية إلى تعبئة أفراد مستهدفين.

إن مجمل هذه التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يشير إلى بروز أفراد وجماعات صغيرة تزداد فاعليتهم بسبب تطور أدوات الاتصالات، ويربطهم معاً دفاعهم عن قضية معينة بدلًا من الولاء لدولتهم. ومع توظيفهم للتكنولوجيا الحديثة، فإنهم قادرون على توليد قوة مدمرة كانت تحتاج في السابق إلى موارد دولة قومية[٢٩].

ثالثاً: التسريب و المصادر الإعلامية المفتوحة:

شهد العالم منذ منتصف القرن العشرين قفزات تكنولوجية هائلة من أهمها نظم الاتصالات فظهر مجتمع المعلومات Information Society ، نتيجة التزاوج بين تكنولوجيا الاتصالات الفضائية ذات القدرة الفائقة على تجاوز حدود الزمان والمكان ، وتكنولوجيا الحاسبات الالكترونية القادرة على تخزين البيانات بكثرة وسهولة في الاسترجاع وفي ثوان قليلة ، وساعد ذلك على ظهور شبكة المعلومات عن طريق وسائل الاتصال الفورية على الأرض أومن خلال الفضاء فأضافت هذه الشبكات بعدا مهما على قدرة الإنسان على توسيع معارفه وتخزينها وترتيبها وإنتاج المعلومات وبثها والتعامل معها في الحال[٣٠]. ويمكن رصد ملامح هذه البيئة مع مطلع الألفية في ما يلي[٣١]:

- تعدد وتنوع مصادر المعلومات الإعلامية كثيرًا، وهو ما خلق أول مرة بداية موت المرسل التقليدي، وبداية نهاية الاتصال الجماهيري وفق نموذجه التقليدي.
- كثافة هائلة في مصادر المعلومات وآليات نقلها مقابل طلب هائل واستهلاك واسع، بحيث بدأت الوسائل الجديدة تغير هيكل الإعلام وبنيته، كأنها صممت بحيث لا تكون السيطرة عليها مركزية، بل موزعة بين جميع المستخدمين.
- زيادة المعلومات الإعلامية المتاحة كمًّا ونوعًا من خلال الاعتماد المتبادل بين وسائل الإعلام التقليدية والجديدة معًا.
- التكامل والاندماج بين المصادر الإعلامية من خلال ما وفرته تكنولوجيا الاتصال المتعدد الوسائط (Multimedia) وتكنولوجيا الاتصال التفاعل بتطبيقاتهما المتعددة والمبتكرة على الشبكة وخارجها[٣٢].
- بداية ميلاد صحافة المواطن وانتشارها مع مطلع الألفية، أي الانتقال من الاتصال الرأسي ذي الاتجاه الواحد إلى الاتصال الأفقي.

ويقدر عدد مستخدمي الإنترنت في مصر بحوالي ٣٠ مليون مستخدم[٣٣]حتى النصف الثاني من العام ٢٠١٢ وتستخدم الغالبية العظمى منهم مواقع التواصل الاجتماعي، ومنذ عدة سنوات بادرت الحكومية المصرية بإطلاق بوابات ومواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت، وقامت من خلالها بإتاحة أو نشر بعض المعلومات العامة دون وجود منهجية واضحة لسياسة نشر المعلومات من حيث تحديد فئات المعلومات المتاحة، وتصنيفاتها، وتحديث نشرها. على سبيل المثال، يقوم الموقع الخاص بالجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء[٣٤] بنشر البيانات الإحصائية الخاصة لقطاعات عدة مثل قطاع الاتصالات والاقتصاد والسكان وغيرهم. أيضًا، الموقع الخاص بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار المصمم ليعمل كمركز أبحاث لدعم صانعي القرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بجانب إعداد التقارير الاقتصادية وفتح قنوات اتصال مع الجمهور وتزويدهم بالبيانات والمعلومات[٣٥].

ومع قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير، تزايد عدد المستخدمين للإنترنت وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي التي نُسب إليها دور كبير في عمليات الحشد للثورة، ومن ثَم أولت الهيئات الرسمية اهتمامًا خاصًا بإطلاق حسابات خاصة بها على تلك المواقع كنوافذ لنشر الأخبار والبيانات دون أن تكون هذه الحسابات منفذًا للمعلومات التي يفترض بالأساس إتاحتها عبر مواقع رسمية للهيئة. ومثال ذلك قيام المجلس الأعلى للقوات الملحة عقب توليه إدارة شئون البلاد في فبراير ٢٠١١ بإطلاق صفحته الخاصة

مع موقع التواصل الاجتماعي Facebook[٣٦] لنشر تصريحاته وبياناته دون وجود موقع مختص بنشر تلك البيانات، وتبعه في ذلك مجلس الوزراء وبعض الوزارات، أيضًا، قامت الهيئة العليا للانتخابات أثناء استفتاء مارس ٢٠١١ بإطلاق موقع estefta2.eg[٣٧] الذي يحتوي على المعلومات الخاصة بعملية التعديلات الدستورية من توضيح أماكن الاقتراع وإعداد الأصوات. أما من الناحية القانونية، فقد استأنفت الحكومات المتعاقبة منذ ثورة يناير طرح تشريع خاص بتبادل المعلومات يعمل على زيادة التعاون مع الجهات الحكومية وإلزامها بنشر المعلومات ولكنها توقفت بعد حل مجلس الشعب في ٢٠١٢.

وبالرغم من الإشادة بتلك الجهود السابقة كخطوة جيدة لتعزيز انفتاح وتعاون الجهات الحكومية لنشر ما لديها من معلومات إلا إنها تفتقد إلى عنصرين أساسيين[٣٨]:

١- عدم وجود تشريع جامع ينظم عملية نشر المعلومات الحكومية تحت مسمى "قانون تداول المعلومات".
٢- افتقاد الجهات الحكومية المنتجة للمعلومات لثقافة الشفافية والتعاون على الرغم من وجود مراكز حكومية تقدم الخدمات الإلكترونية للجمهور.

وهكذا، تعد إتاحة المعلومات والوصول إليها ودعم المجتمع المدني في المشاركة بصنع القرار أحد المؤشرات على ارتفاع مستوى الرضا العام لدى المواطنين، ودافعًا نحو اتخاذ المواطنين القرارات السليمة في القضايا العامة والخاصة، وبناء رأي عام مستنير حول القضايا التي تشغل اهتمامهم. ولا شك في أن إتاحة المعلومات يعزز ثقة المواطن في الحكومة، ويضفي عليها طابع الشرعية، خاصة إذا تعاملت الحكومة مع كون المواطن أحد المصادر الأساسية للمعلومات[٣٩]؛ حيث تُعد حرية المعلومات وتداولها حقًا شرعيًا وقانونيًا يُسمح بمقتضاه للجمهور الوصول إلى المعلومات الرسمية - خاصة في ظل هذا الزخم الإعلامي الجارف- علماً بأن هذا الحق ليس مطلقًا، ذلك أن القانون يستثنى المعلومات التي قد يؤدى الإفصاح عنها إلى الإضرار بشئون الدفاع والعلاقات الخارجية والأمن القومي والخصوصية الشخصية. وتتمثل الإشكالية التي تواجه تطبيق قانون تداول المعلومات في مصر في التوسع في مفهوم المحظور من العلانية، والمعلومات المعفاة من التداول خاصة تحت مسمى الأمن القومي، والحياة الخاصة[٤٠].

ويثير مفهوم حرية الإعلام قضايا عديدة مرتبطة بالحق في الاتصال وما يتضمنه من الحق في تداول المعلومات وحق المعرفة والحق في حرية التفكير وإبداء الرأي

والتعبير[٤١]. ويتضمن الحق في الاتصال، حق الفرد في كل الحريات، مضافًا إليه حقه في الانتفاع والمشاركة في العملية الاتصالية، وتدفق المعلومات في اتجاهين[٤٢].

ولكن في ظل الاحتكار السلطوي للمعلومات والقيود التي تواجه الإعلام التقليدي، أصبح مكبل اليدين ولم يستطع أن يقوم بدوره في الوفاء بحق الجماهير في المعرفة، وتوفير المعلومات اللازمة للمواطنين لكي يشاركوا في العلمية السياسية.[٤٣]

وفي المقابل، تعمل المصادر الإعلامية المفتوحة على إعادة تشكيل المجال العام المفتوح، الذي ينقل القوة هذه المرة من النخب إلى الناس؛ حيث ينقل المجال العام المفتوح الذي يدشن بفعل الاختيار المعرفي وما تتيحه المصادر الإعلامية الجديدة المفتوحة مركز القوة الفاعلة من الآلة والتكنولوجيا إلى الإنسان.

لذا نجد أن المجال العام المفتوح يتأسس ويتعمق بفعل الفرص المتاحة أمام معظم الناس في الوصول إلى المعلومات والحصول عليها، والفرص المتاحة في إبداع المعلومات وإطلاع الآخرين عليها والمشاركة في إنتاجها وإبداع الآراء والمواقف وتشكيل الاتجاهات نحوها. وهي المرة الأولى التي يُتاح فيها عمليًا لعامة الناس المشاركة شبه المتساوية في هذه العملية التي بقيت في السابق متاحة للنخب. ما يتجاوز نظرية انتقال المعلومات على مرحلتين التي تفسر هذه الظاهرة في مجتمع الاتصال الجماهيري التقليدي؛ حيث تنتقل المعلومات من وسائل الإعلام إلى قادة الرأي، ومنهم إلى الناس، ويؤثر قادة الرأي الذين يديرون المناقشات أكثر من الدور المباشر لوسائل الإعلام[٤٤].

وتساهم هذه المصادر في إعادة التشكيل العميق للثقافة السياسية، وهي الملاذ الآمن الذي تولد فيه النقاشات العامة. يبرز ذلك بوضوح في الدول التي لم يتحرر فيها الإعلام بما يوفر إعلامًا بديلًا؛ حيث طرحت تكنولوجيات الاتصال والمعلومات مفاهيم ومداخل جديدة لم تكن موجودة من قبل، لعل أهمها أننا نعيش عصر ديمقراطية الإنترنت Internet Democracy من خلال تقديم إمكانات وقدرات جديدة للجمهور تساعده في إنتاج واكتساب المعلومات وتداولها، وتسجيل الآراء، علاوة على المشاركة المباشرة في صنع السياسة العامة، وهو ما دفع الكثير من المنظمات والأفراد إلى تبني هذا البديل الجديد من وسائل الاتصال في عملية نشر المعلومات وتداولها، وهي العملية التي أدت إلى كشف قصور وسائل الإعلام التقليدية[٤٥].

وفي مصر احتاج نضوج المجال العام المفتوح لسنوات وأجيال من المصادر المفتوحة بدأت منذ مطلع الألفية الجديدة، أول جيل من المدونين المصريين يعود إلى عامي ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ م في ذلك الوقت كان الرئيس المصري قد عدّل الدستور مرة أخرى ما ولّد حراكا سياسيا واسعا وظهرت حركات احتجاجية شعبية على رأسها "حركة كفاية"، حيث تلا التعديل انتخابات الرئاسة ثم انتخابات برلمانية ثم احتجاجات القضاة على تزوير الانتخابات. وتفاعل المدونون مع هذه الأحداث، في هذه الظروف اكتشف المصريون جانباً جديدا من المجال العام المفتوح الذي أسهمت فيه المدونات برفع سقف النقاشات، في الوقت الذي كانت فيه الصحافة المستقلة في بداياتها، ولم تنتج بعد برامج (توك شو) على القنوات المصرية الخاصة حيث لعبت المدونات وساحات الانترنت دور البديل الإعلامي وحجر الأساس في بناء المجال المفتوح[٤٦].

وهكذا نقلت المصادر الإعلامية الجديدة، وشبكة الإنترنت بوجه عام، ثورة الاتصال من شكلها السلبي إلى الشكل التفاعلي الشبكي، وهو ما يعني المشاركة في المصادر الإعلامية. هذا التطور الأفقي هو البناء التحتي الذي يؤسس عليه المجال العام المفتوح ومع ازدياد النضوج الاجتماعي لهذه المصادر، وتزايد الاندماج الاجتماعي في الشبكة، وتزايد الاعتماد المتبادل بين الشبكة والتلفزيون المباشر (الستالايت)، تزداد قوة التبادل الأفقي في المجال العام المفتوح[٤٧].

وتبدو السمة الأهم للدراسات التي تؤكد وجود دور إيجابي لوسائل الإعلام الجديد في تعزيز رأس المال الإيجابي، هي في كونها دراسات تتعلق بالمجتمعات الديمقراطية التي تتمتع أصلاً بمستوى من حرية التعبير وحرية التجمع؛ أو كمتطلب سابق لذلك، برصيد كبير من رأس المال الاجتماعي.

ومع منطقية نتائج هذه الدراسات من ناحية نظرية، يبدو المنطقي نظرياً أيضاً افتراض النقيض فيما يتعلق بالمجتمعات التي تعاني من الاستبداد وغياب الحريات ومؤسسات المجتمع المدني، ولاسيما البلدان العربية[٤٨]؛ فثمة أمثلة عديدة على بروز مصادر المعلومات المفتوحة، على اختلاف أنواعها، كمصادر معلومات غير خاضعة للرقابة الحكومية على النحو المعروف في حالة الإعلام التقليدي، ورغم ذلك، تثير بدورها فكرة اعتبارها مصادر "متحررة" للمعلومات، التي تفضي إلى مجموعة من الإشكاليات والمحاذير التي قد تجعل من دور هذا الإعلام سلبياً وخطيراً إلى أبعد الحدود؛ حيث يطل علينا مثلاً مفهوم" ثقافة القرصنة" - والذي تتداخل فيه المعلومات، والفاعلين- ليستوعب المجموعات، المشروعات الإعلامية، الاحتجاجات، والشبكات

والجماعات والتنظيمات المعارضة، التي قد تحاول تطوير أشكال الطرق السائدة لممارسة الإعلام والسياسة، سواء في صورة صحافة مواطن راديكالية، أو الإعلام المتطرف...الخ.[٤٩]

ويشير الباحثون إلى أنه يبدو من الأهمية بمكان الانتباه لمثل هذه النوعية من المصادر المعرفية، لسببين أساسيين ؛ أولهما: كونها تمثل شكلاً مميزاً من أشكال إنتاج المعرفة بين مجموعة من الأفراد، ومن ثمَّ فهي تحقق ما أطلق إليه بيير ليفي (١٩٩٩) ب "الذكاء الجمعي"، وثاني هذه الأسباب كونها تقع في منطقة وسطى وفاصلة في منتصف المسافة بين الأعراف الإعلامية الحديثة والقديمة، من حيث كونها تستند إلى مواثيق شرف تشبه تلك الخاصة بالممارسات المهنية الإعلامية التقليدية (مواثيق شرف القرصنة الالكترونية)، ولكنها في المقابل تعتمد على استقاء معلوماتها من نطاق واسع ولا محدود من الشبكات والفاعلين المساهمين.

عود على بدء، يمكن القول إن سبب نزاعات المستقبل لن يكون بسبب ندرة الموارد فقط، بقدر ما هو فيض التدفق الثقافي لاقتصاديات المعلومات الكونية، وهذا يرجع إلى احتشاد القيم المتصارعة في ميدان / مجال عام مشترك خلقته تجارة حرة، وانتشار للتكنولوجيا. إن الميدان العام العالمي هو مجال القوة الجديد؛ حيث تتنافس الصور وتحاجج الأفكار، لتكسب القلوب والعقول أو تخسر، وحيث يؤسس للشرعية.[٥٠]

<u>رابعاً: التسريب والمسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام</u>

أفرزت تقنيات الاتصال الحديثة، والرقمية منها على وجه الخصوص، حمى الاتصال وضغوط المنافسة، والتي تلاقت واندمجت وتوسعت وتغلغلت بين أفراد المستخدمين في المجتمعات المختلفة، لتجعل الملح هو الطريقة الممتازة لإنتاج وسائل الإعلام أخبارها واللهاث وراءها، مقلدة الواحدة منها الأخرى على نحو محموم، الأمر الذي أفقد كل واحدة منها فرادتها. حتى التفكير في الجمهور بمواصفاته وانتظاراته، أي تلك العلاقة التي تسبق أو توجه محتوى الرسائل، والتي تُسمى في الميديا خط الوسيلة الإعلامية، أو التناغم مع الجمهور، أو مع العصر، أو مع الجيل، أو مع نمط الحياة، أصبحت موضة بدورها؛ أي إنها أصبحت، بمعنى ما، عبارة عن نظام دلالي مستقل عن الناس الذين ينتجونها ويعيدون إنتاجها[٥١].

ويُشكل التسريب مصدراً قيماً وفريداً للبيانات التي قد يفيد الباحثين العاملين تحديداً في مجال الاتصال السياسي، ومع ذلك، يتفادى الكثير من المتخصصين بعلوم الإعلام

والسياسة التعرض للمعلومات المسربة في دراساتهم ويعود ذلك لمجموعة من الاعتبارات والتحديات القانونية، والأخلاقية، والمنهجية المرتبطة بالعلاقة الجدلية بين السياسة والإعلام.

ويشير جابريال ميتشيل (٢٠١٤) إلى أننا نستطيع بل ويجب علينا استخدام المعلومات المسربة كمصدر للبيانات حتى في الدراسات الأكاديمية، مؤكداً أن أياً من هذه التحديات لا تمثل عقبة حقيقية.

ويحلل ميتشيل مجموعة العوامل المرتبطة علمياً بالتسريب، بداية من **المخاوف المنهجية** حيث يشير إلى أن طبيعة المعلومات عادة ما تمثل مصدر قلق رئيس للباحثين الذين يسعون لاستخدام المعلومات المسربة كمصدر للبيانات؛ حيث تصنف هذه النوعية من البيانات المسربة عادة على أنها معلومات محظورة، وخاصة أن مصدرها في أغلب الأحيان مجهول مما يجعل من الصعب تقييم مصداقيتها ودقتها[٥٢] (كيلي ٢٠١٢:٢٤٥).

وعلى الرغم من ذلك، لا تشكل جودة المعلومات المسربة قلقاً حقيقياً أكثر مما تمثله جودة المعلومات المصرح بها رسمياً؛ حيث تمتلئ المقابلات والبحوث الأرشيفية بالعديد من الأخطاء التي تمس جودة البيانات، وفي المقابل لا تمثل التحديات من هذا النوع سبباً وجيهاً للبعد عن استخدام مثل هذه المناهج في أغلب الأساليب الصحفية التقليدية.

من ثَم يتعين على الباحثين وفي كل الأحوال تقصي أوجه القصور الشائعة في جميع الممارسات الإعلامية، وعلى رأسها عمليات "الاجتزاء" التي تحدث للمضامين المختلفة، بما يجعلها معلومات مبتورة، ووثائق تقدم صورة غير مكتملة للأحداث، كذلك البعد عن التمسك بوجهة النظر الشخصية وتقييم المعلومات المطروحة بشكل موضوعي. وقد تكون الوثائق والبيانات المسربة قديمة، أو ليس لها دور في عمليات صنع القرار، وهكذا لابد عند اتخاذ القرار بشأن هذه النوعية من المعلومات أن يفكر الصحفي في السياقات الأوسع التي تنشأ وتزدهر فيها مثل هذه النوعية من المعلومات كفقاعات كبيرة تحيط بالدول والحكومات.

أما فيما يتصل **بالمخاوف الأخلاقية**، فيمكن القول إنه بعيداً عن الضرر الجسدي المحتمل، أجبرت المعلومات المسربة بعض الدبلوماسيين على التنحي عن مناصبهم.

على سبيل المثال، ونتيجة للضجة التي أحدثتها فضيحة تسريب البرقيات، تم طرد سفير الولايات المتحدة الأمريكية في الإكوادور، كما قام سفير الولايات المتحدة

الأمريكية في المكسيك بتقديم استقالته، ومع ذلك، وبغض النظر عن الضرر الفردي، يعد القلق الأكبر في موضوع المعلومات المسربة هو احتمالية تسببها في أضرار لمؤسسات ووكالات وحكومات وأفكار مجردة مثل الأمن القومي أو السمعة الدولية. [٥٣]

ويمكننا الحديث هنا عن **جدلية سلبية** بين المؤسسات السياسة والإعلامية وتأثيرها في الشفافية وفي حق المواطن في المشاركة من جهة، وثقة المواطن في المعرفة العقلانية كطريق للتفكير في الشؤون العامة من جهة أخرى؛ حيث تبرز علاقة جدلية بين المؤسسات الإعلامية الكبرى والمؤسسة الحاكمة، لتُعيد إنتاج التوتر والتوازن بعد كل كشف أو تسريب، من دون أن يؤدي ذلك إلى نفور الناس من السياسة.

وينطبق ذلك على ما تقوم به وسائل الإعلام يومياً في ما يتعلق ببعض الفضائح المالية والفساد واستخدام الشرطة العنف في أثناء التحقيق، وغير ذلك من مزايا الصحافة الاستقصائية. يجري هذا كله في إطار مُؤسسي بين فاعلين يدخلون في صراع فعلي من حين إلى آخر تنجم عنه علاقة تفاعلية، يُمكن أن يطلق عليها جدلية إيجابية، بمعنى الشفافية وحقوق المواطن. حتى حين يُعاد رسم الحدود المشوشة بين المؤسستين السياسية والإعلامية خلال التسريبات والكشوفات في إطار الجدلية الإيجابية، إذا صح التعبير، فإن المؤسستين تتفقان غالباً على الفضاء الذي يجمعهما داخل حدود الأمن القومي، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بما يُسمى ((المصالح الوطنية العليا))، والعلاقات بالدول والشعوب الأخرى، وبشكل أكثر تحديداً حين تلج المؤسستان مجال ما يُسميه كارل شميت ((جدلية العدو والصديق)*، وهي الجدلية التي لا يصح فيها للعدو ما يصح للصديق[٥٤].

وقد سعى كلاً من ديفيد بريتشارد ومادلين مورغان (١٩٨٩) إلى قياس مدى فعالية نصوص مواثيق الشرف الإعلامية ، وقد انتهى بهم الأمر إلى أنه ليس من المتوقع أن يؤدي اعتماد مواثيق الشرف الإعلامي بالضرورة إلى جعل الصحفيين أكثر أخلاقاً، فهي نصوص رمزية وليست سلوكية[٥٥] (ص. ٩٣٤ – ٩٤١).

ومع ذلك، تداول العديد من الباحثين الجوانب المفيدة لمواثيق الشرف الإعلامي من منظور معياري؛ حيث أكد ديفيد جوردون (١٩٩٩)، على أن نصوص ميثاق الشرف الإعلامي تساعد المبتدئين المتطلعين في مجال العمل الإعلامي على معالجة بعض القضايا الأخلاقية الأساسية والمبادئ التي سوف يواجهونها كممارسين (ص.٦٣)[٥٦]

وقد دافع جوردون عن مواثيق الشرف الإعلامي ضد الانتقادات التي أثيرت بشأن عدم تطبيقها، قائلاً: "تتعامل مواثيق الشرف، بطبيعتها، مع ما يجب أن يحدث، وليس ما يمكن تطبيقه من الناحية القانونية" (ص. ٦٤)[٥٧]. كما عبرجولدشتاين (١٩٨٥) عن شكوكه حول فعالية مواثيق الشرف بسبب اتساع الفجوة بين المشاعر النبيلة التي يُنص عليها في تلك المواثيق، وطريقة تصرف الصحفيين في الواقع،" لكنه اعترف أيضاً بفائدتها للمبتدئين في مجال الصحافة قائلاً : " قد تكون مواثيق شرف المهنة مفيدة ولاسيما بالنسبة للصحفيين الشباب في تحديد المواقف التي تمثل تضارباً للمصالح وتلك الحالات التي لا تمثل تضارباً، وفي توضيح ماهية سرقة الملكية الفكرية،" وفي وضع سياسة المنظمة المعنية بتلك الموضوعات مثل طرح الأفكار، استخدام المصادر غير المعلومة، أو التسجيل السري للمحادثات (ص. ١٦٧)[٥٨].

هل تتطرق مواثيق الشرف الإعلامي بشكل مباشر أو صريح لمعاملة التسريبات على أنها قضية أخلاقية ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يتم ذلك؟ وما هي الإرشادات التوجيهية التي تتضمنها المواثيق التي تعالج تناول المعلومات المسربة ومصادرها؟

هل تعالج مواثيق الشرف ضمنياً تداول التسريبات ؟ وما هي الإرشادات التي تقدمها تلك الأحكام للصحفيين في تقرير ما إذا تم استغلال المعلومات المسربة وطريقة القيام بذلك؟

لماذا لا تعالج مواثيق الشرف الإعلامية - سواء بصورة صريحة أو ضمنية - قضية التسريبات، والطريقة المثلى التي ينبغي أن يتعامل بها الصحفيون مع المصادر المجهولة أو السرية؟

ويُعيد موقع ويكيليكس- باعتباره أحد أهم المواقع التي أثارت ضجة واسعة بخصوص التسريبات الإعلامية- بهذا المعنى، الحياة إلى النقاش الذي طالما تجدد من فترة لأخرى، مع تجدد القضايا والإشكاليات التي تواجه وسائل الإعلام، التقليدية منها كما الجديدة ، والمسئوليات والوظائف التي يُفترض بهذه الوسائل أدائها نحو مجتمعاتها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ارتباط ويكيليكس بالإعلام " السائد/ التقليدي" - باعتباره شكلا مغايراً فرضته سياقات حاضنة جديدة- لم يضمن له بالضرورة اكتساب صيغة "مؤسسة إعلامية" بحسب تعريف وزارة الخارجية الأمريكية، وبالفعل صرح بيل كيلر من صحيفة نيويورك تايمز جهاراً قائلاً: " لطالما عددنا أسانج مصدراً وليس شريكاً أو متعاوناً...وعلى مدى هذه التجربة عاملناه على أنه مصدر"[٥٩]

وما لما كان ويكيليكس مظهراً وواجهة منظمة الآن لممارسة "التسريبات" سواء عبر موقعه الخاص أو عبر الدفع بالمعلومات التي تتحصل عليها/ أو يُدفع بها لوسائل الإعلام التقليدية، فأن موقف العاملين بالمجال الإعلامي منه، فضلاً عن الأكاديميين ذوي الشأن، تبرز وتُفصح بشكل أو بآخر عن العلاقة المُدركة بين التسريبات ووسائل الإعلام التقليدية أو الإعلام السائد كما يطلق عليه أحياناً.

وتسعى مجموعة السطور التالية إلى رصد طبيعة هذه العلاقة الشائكة من منظور الدراسات التي أجريت على العاملين في مهنة الإعلام أنفسهم، أو من منظور تلك الدراسات التي رصدت الكيفية التي قُيَّم بها ويكيليكس كشكل من أشكال التسريب.

يمكن القول عموماً إن الصحافة انقسمت في موقفها من ويكيليكس إلى فئة المتجاهلين للموقع والمشككين في دوافع ممثله الأكثر بروزاً في الكشف عن هذا الكم الهائل من المعلومات، بل وتماهى بعضها مع المواقف الرسمية لدرجة التطابق، وفئة المحتفين بتسريبات الموقع والمتعاونين معه، باعتباره فعلاً صحياً يجدد الممارسة الإعلامية التي فقدت الكثير من حيويتها في السنوات الأخيرة، وقسم ثالث تموقع في (منزلة بين المنزلتين)، حيث ثمَّن ما يقوم به ويكيليكس، لكنه دعا إلى استحضار المسؤولية الاجتماعية وعدم تعرض الأفراد للخطر الذي قد يصل إلى حد القتل أحياناً.[٦٠]

أقام منتقدو ويكيليكس حجتهم على عبارات من قبيل: (لا ينتمي ما يقوم به إلى الصحافة)، (عدم المسؤولية)، (طالب شهرة)، (ليس هناك أي جديد أو إفشاء لسر في تسريباته)، (إن الكثير من الشفافية يقتل الديمقراطية)، (تهديد الأمن القومي للدول)، (رفض الحرب)، وغيرها. وإذا سلمنا، جدلاً، أن الموقع لم يأت بجديد بالنسبة إلى الصحافيين، فهل ينطبق الأمر على الجمهور الذي اكتشف عبر هذه التسريبات، واقع العلاقات الدولية ودهاليز السياسة؟ والحق أن معظم هؤلاء المنتقدين ينتمون إلى من أطلق عليهم أحد الكتاب (كهنة الإعلام)[٦١]، ذوي التوجهات المحافظة، المعادين لكل تطور، والحريصين على بقاء الأوضاع كما هي، لأنها تخدمهم)[٦٢].

بالرغم من الأعداد المتزايدة لمواثيق الشرف الإعلامية، إلا أنه تجري مناقشة فعاليتها باستمرار، ويشير فلينك (١٩٩٧) إلى أنه " بالنسبة للصحفيين، يبدو ميثاق الشرف الإعلامي الكتابي مريحاً، سامي المبادئ وغير عملي. ومن الممكن توظيفه كدرع أو ما يمكن اعتباره في أحسن الأحوال تذكِرة غالباً ما يحتوي على بنود مقدسة."(ص. ٢٥٩)[٦٣].

وتتعرض دراسة جيسكا روبرتس (٢٠١٣) لوجهات النظر المختلفة، و الأطر والشروط المستخدمة في تعليقات الصحفيين المتخصصين حول موقع ويكيليكس، وذلك في محاولة لفهم الآليات التي يقوم بها الصحفيون في محاولة للدفاع عن مهنتهم من خلال مجهوداتهم في الإصلاح النوعي للمهنة، وذلك في ضوء التهديد الذي فرضه موقع ويكيليكس من حيث افتقاره للبنية التحريرية التقليدية للأخبار، ومستوى الاهتمام بالمصلحة العامة للبلاد، وهو الأمر الذي جعل الأمر صعباً على الصحفيين التقليدين و قدرتهم على ممارسة المهنة بشكل احترافي في ظل بيئة إعلامية شديدة التغير.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الصحفيين العاملين بوسائل الإعلام التقليدية لم يعتبروا ويكيليكس شكلاً صحفياً أو إعلامياً من الأساس، فضلاً عن كونه يمثل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، وهكذا استبعدوه من "الإطار المهني" الذي يحكم الصحافة، وهو يفتقر للوجود "المادي" للوسيلة الإعلامية، وهو أخيراً يفتقر للمعايير التحريرية التقليدية المتعارف عليها صحفياً[٦٤].

وقد تعرض كلُ من تشارلي بيكيت وجيمس بول (٢٠١٢) بالكثير من الطروحات بشأن موقع ويكيليكس من الأساليب والأشكال الصحفية التقليدية ؛ حيث أشارا إلى أن الموقع قد وظَّف العديد من أشكال ووسائل الإعلام البديلة، بما في ذلك أنظمة الويكي، وحشد المصادرCrowd Sourcing ، والمنتديات، وقوائم البريد الإلكتروني، وتتعاظم أهمية ويكيليكس وفق الباحثين كونه يعد النموذج الأبرز للتحول في طبيعة الأخبار من البنية الكتابية المغلقة إلى عملية أكثر انفتاحاً وتعاوناً وتشاركية (بيكيت وبول ٢٠١٢: ص.٣)[٦٥].

وقد عرض يوشاي بينكلر (٢٠١١) رؤية أكثر شمولية للهجمات التي تعرض لها موقع ويكيليكس سواء من الحكومة أو الصحفيين أو البنوك وغيرها، مشيراً إلى أنه لا يمكننا اعتبار ويكيليكس كياناً سياسياً يأتي بفئات من المتحدثين المتميزين أو وكالة أنباء، أو حتى مصدراً صغيراً من مصادر الحصول على المعلومات من الجهات والهيئات المختلفة، لكنه يقدم لنا من يُعتقد أنهم قد تعرضوا للقمع عندما تصبح منشوراتهم غير مستساغة من قِبل آخرين مسيطرين، وهي الممارسة التي قد تضر بشدة، المصداقية والشفافية الصحفية التي نقدمها وما تنتجه السلطة الرابعة في المجتمع المعلوماتي المتشابك. (بينكلر ٢٠١١: ص. ٤٢)[٦٦].

وقد رصد بينكلر في تحليله للقصص الإخبارية الرئيسية المنشورة بكبريات الصحف الأمريكية - والتي جاءت رداً على البرقيات الدبلوماسية التي سربها ويكيليكس-

اتجاهاً واضحاً لدى تلك الصحف نحو توفير الدعم الكبير والشامل للتوجه الحكومي بشأن ما ورد في هذه البرقيات، وذلك عبر مجموعة من الأساليب، والتي كان من أهمها المبالغة في حجم البرقيات التي تم تسريبها لتعظيم الإحساس بخطورة ما قام به ويكيليكس، فضلاً عن التقليل من شأن ما ورد بها من معلومات، فضلاً عن تركيزها على الهجوم على شخص آسانج دون التعرض الموضوعي لما ورد في هذه البرقيات من موضوعات . (بينكلر ٢٠١١: ص. ١٨)[٦٧].

وفي السياق البحثي نفسه، قام مارك كودينجتون (٢٠١٢) باختبار ردة فعل صحيفتي نيويورك تايمز والجارديان البريطانية على ما نشره موقع ويكيليكس، ولاسيما من حيث انتهاكه(موقع ويكيليكس) للأركان الثلاثة لنموذج الصحافة المهنية، وهي: المؤسسية أو الكيان التنظيمي الواضح، التقارير المستندة على مصادر صحفية معروفة وموثوق بها، وأخيراً الموضوعية في التناول.

وقد توصل كودينجتون إلى أن صحيفة نيويورك تايمز قد أطّرت لويكيليكس على اعتبار أنه انحرف وبشدة عن كافة النماذج الصحفية المؤسسية، والمعايير التي تحكم مهنة الإعلام، وحدودها النموذجية، بينما ركزت صحيفة الجارديان على أن ويكيليكس يفتقر لعلاقات بمصادر رسمية، أو مدخل مهني قائم على التأييد الشعبي، وهو ما شأنه تهديد كل من معايير الصحافة العالمية من جهة، وتهديد الأمن القومي من جهة ثانية. (كودينجتون، ٢٠١٢، ص ٣٧٨)[٦٨].

وقد أجرى طلاب الدراسات العليا بجامعة تينيسي (٢٠١٢)، تحليلاً لغوياً لما تضمنته عينة من الصحف في كل بريطانيا وفرنسا واستراليا والصين عن موقع ويكيليكس.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أغلب معالجات هذه الصحف قد وقعت ضمن فئات ثلاث، وهي: ضرورة إتاحة مزيد من الحرية للمضامين التي تنشر عبر الإنترنت وعدم فرض رقابة على المناقشات والأحاديث التي قد تنشر عبر وسائط المعلومات الجديدة، وأن من يقوم بنشر هذه المعلومات ويخاطرون بأنفسهم هم أبطال حقيقيون؛ لأنهم يمكنون حيث الأشخاص العاديين من مجابهة الحكومات ومحاسبتها، وأخيراً برز إطار كون الولايات المتحدة أصبحت سيئة السمعة من واقع المعايير المزدوجة التي تتبناها كداعية ومؤيدة لحرية التعبير، وساعية لقمع هذه الحرية في الحالات التي يمثّل فيها محتوى هذه الأخبار خطراً أو تهديداً لمصالحها القومية[٦٩].

وبالمثل استهدفت دراسة تيري فلو و بوني ريو ليو (٢٠١١) رصد ردود أفعال مجموعة من المواقع الإخبارية الأسترالية على الانترنت تجاه ما نشره ويكيليكس من برقيات دبلوماسية من خلال تحليل آراء الكتّاب وتعليقات القراء؛ حيث تبنت تلك المواقع وجهة النظر التي تعتبر ويكيليكس مثالاً واضحاً لما أسماه ماكنير ب "الفوضى الثقافية"؛ حيث تغيّر وسائل الإعلام الرقمية وقوة الحوسبة المطلقة الحدود بين الصحافة والمجتمع الأوسع، لتنقلها من حيز ندرة المعلومات إلى فيض غزير من البيانات (فلو وليو، ٢٠١١، ص ٥)[٧٠].

وقد تطرقت ليزا لينش(٢٠١٠)، لدراسة مدى اعتماد الصحفيين المتخصصين على موقع ويكيليكس، ومدى صلة الموقع بالصحافة التقليدية، وقد توصلت إجمالاً إلى أن الموقع في ذاته أسلوباً تقليدياً بحتاً سواء على مستوى محتواه، أو ممارساته، وحتى شكله، وأن كل ما في الأمر هو توظيفه لتقنيات جديدة، لازال الكثير من الصحفيين يشككون فيها ويتعاملون معها بقدر كبير من الحيطة والحذر (ص ٣١١)[٧١].

وفي مقابل أطروحات التهديد، اعتبر الكتّاب الأستراليون أن موقع ويكيليكس قد أحيا مفهوم الصحافة باعتباره موقعاً لتعزيز مبدأ الشفافية الجوهري، وذلك عبر تحدي السرية والتكتم اللتان تفرضهما الحكومات المختلفة على مستوى السياسة الخارجية بالذات.

كما أنه يتوافق مع التقاليد والأعراف الصحفية القديمة للصحافة الاستقصائية والمتمثلة في نشر أوراق البنتاجون في عام ١٩٧١ وإن كان بمنطق حديث اتساقا مع عصر الشبكات الرقمية ولا محدودية المعلومات (فلو و ليو، ٢٠١١، ص ٩)[٧٢].

وإجمالاً، يمكن القول في هذه العلاقة بين التسريب والمسئولية الاجتماعية إن هذه النوعية من المعلومات قد بدلت ممارسات الإعلام السائد بالفعل، إلا أن ممارسات الفصائل السياسية المختلفة إلي تعتمد على مثل هذه النوعية من آن لآخر، وعلى اختلاف أيديولوجيتها السياسية والفكرية، قد غيرت هي الأخرى من مفهوم ودور "التسريب"؛ إذ تحول التسريب نفسه والقائمين عليه إلى حارس إعلامي يقرر أي معلومات نستطيع رؤيتها ومتى، وهي الفكرة نفسها التي قوضت ما بدأت بها الدراسة الحالية على افتراض أن مثل هذه النوعية من المعلومات (قد) تكسر العلاقة الحتمية بين من يملك المعلومة ومن لا يملكها!! . هذا في الوقت نفسه الذي تضاعفت فيه توقعات العامة من أفراد الجمهور العام في أن يكشف الإعلام السائد عن المعلومات والحقائق المزعجة التي ترد

بمثل هذه النوعية من المعلومات "المسربة"، والتي تخضع اليوم لتدقيق نقدي جديد من رأي عام بات أكثر وعياً، وإدراكاً للعلاقات وسلطة الدولة.

والمشهد المصري الخالص في هذا السياق، يترجم وبمثالية شديدة هذه الرؤى النظرية البحتة سالفة الذكر؛ فالمتابع لما تعرض له الرأي العام المصري من معلومات مسربة منذ قيام ثورة يناير ٢٠١١ على وجه الخصوص، وحتى الآن، يدرك وببداهة شديدة الكيفية التي سعى بها كل أطراف المشهد، المتورطين من قريب أو بعيد في إدارة المشهد السياسي والاجتماعي، ومن ثمَّ الإعلامي، على السيطرة على المعلومات، وما الذي ينبغي أن يصل منها للجمهور، وما الذي لا ينبغي له كذلك. وسواء قصد كل طرف إيصال المعلومة أو الخبر أو الحقيقة أياً ما كان أم لم يقصد، فالهدف من وراء القصد لم يكن بغرض تحقيق شفافية المشهد، و"إعلام" الرأي العام، بقدر ما كان القصد هو إدارة العقول نحو دفة ما، وبعيداً عن أخرى، أو ضد أخرى..وهكذا

" سقط الجميع في الاختبار حينما أجاب على سؤال: ما موقفك من التسريبات؟ بإجابة لا تدين الفعل نفسه أخلاقيًا وقانونيًا، ولكنها تحدد مدى حرمانيته وحلاله طبقا لتأثير التسريب، وهوية صاحبه، ومن تم التجسس عليه، والانتماء السياسي لمن تفضحه التسريبات. بشكل أكثر توضيحًا مع بداية موضة التسريبات" محمد الدسوقي رشدي[٧٣]

وهكذا، يمكن دحض التساؤل البحثي الأول في هذه الدراسة بشأن قدرة التسريبات على توسيع نطاق تداول المعلومات، وشفافية اتخاذ القرار، طالما بقيت الحقائق أو المعلومات المتضمنة فيه تدور في حلقة مفرغة بين المصادر والفاعلين وناقلي المعلومة.

خامساً: التسريبات الإعلامية والمحاسبة السياسية:

تُعرَّف المحاسبة السياسية باعتبارها علاقة تربط بين مجموعة من الأفراد أو الفاعلين في مؤسسة أو منظمة ما، يقر العضو فيها بضرورة إعلام، وتفسير الأمور، وتبرير أفعاله للآخرين، وأن يكون مسئولاً عن تبعات تلك الأفعال، كما ويقبل أية حوافز أو جزاءات قد يفرضها الآخرين عليه نتيجة إن رُفضت أو أُستهجنت هذه الأفعال.

ومن هذا المنظور نجد أن للمحاسبة غرضًا سياسيًا (التحقق من إساءة استخدام صلاحيات السلطة التنفيذية السياسية)، وغرضًا تشغيليًا (ضمان فعالية أداء الحكومات). ولكي تكون المحاسبة فعالة لا بدّ أن تشتمل على مكوّنين، هما: المحاسبة، وهي الالتزام بتقديم تفسير، والحق في الحصول على ردّ.. والإنفاذ، وهو ضمان اتخاذ إجراء[٧٤].

وقد تكون المحاسبة رأسية (مفروضة من الخارج على الحكومات، أو رسميًا من خلال العمليات الانتخابية، أو بطريق غير مباشر من خلال الانخراط المدني)، أو أفقية (مفروضة من قبل الحكومات داخليًا من خلال آليات مؤسسية للرقابة والضوابط والتوازنات).

غير أنه وُجد أن صورتي المحاسبة ، الرأسية والأفقية، غير مرضيتين من جوانب كثيرة، مثل عدم ملائمة العمليات الانتخابية، وعدم كفاية الضوابط والتوازنات التي ترسيها الدولة، وقوانين السرية، وغياب نقاط الدخول للمواطنين، لاسيما بالنسبة للفئات المهمشة.

ومن هذا المنطلق، فأن المسئولين الحكوميين والمؤسسات ذات الصلة، مُحَاسبون، طالما بقي الناخبون قادرون على تمييز ما إذا كانت تلك المؤسسات تعمل للصالح العام أم لا، بل ويمكن فرض عقوبات عليها على نحو ملائم.

وفي المقابل يتم مكافأة هؤلاء الذين يقدمون أفضل ما لديهم لمصلحة المواطن بإعادة انتخابهم، بينما يُنحى هؤلاء الذين لم يعملوا لصالح المواطنين عن مناصبهم. ومن ثَمّ، تتحقق المحاسبة عند استيفاء شرطين أساسيين هما: أولاً، أن يعيد الناخبون، للعمل، أصحاب المناصب الذين يعملون على تحقيق مصالحهم؛ وثانياً، أن يعمل أصحاب هذه المناصب حقيقةً أفضل ما في وسعهم لتحقيق مصالح المواطنين تجنباً لفرض عقوبات انتخابية عليهم (مانين وآخرون ١٩٩٩: ٤٠).[٧٥]

وما يقصد بالمحاسبة السياسية في ورقتنا البحثية الحالية، هو وجود آليات تضمن الرقابة على الشخصيات الاعتبارية، أو المؤسسات التي تزاول سلطات عامة، وتضطلع بمهام من شأنها التأثير في أفراد الجمهور العام التابع لهذه المؤسسة أو الحكومة ...إلخ[٧٦].

وعلى الرغم من النص على وجود آليات المحاسبة في بعض - إن لم يكن كل النظم السياسية - إلا أن السؤال المحوري للفكر الديمقراطي يتمركز حول الكيفية التي يمكن بها للمواطنين العاديين إخضاع ومحاسبة أو حتى الثأر من تلك المؤسسات التي تمارس سلطات جبرية على جمهور معين، بمنطق احتكار الاستخدام الشرعي للقوة، والتي تعرف حالياً بالدولة الحديثة! (شميتر ٢٠٠٧: ٤-٥).[٧٧]

وتشير تجارب تطبيق المساءلة الاجتماعية إلى قيمتها في تحسين الخدمات بمختلف القطاعات، وفي إعطاء المواطنين قدرة على التعبير عن الرأي بوصفهم المستخدم النهائي.

وهكذا فأن من شأن المحاسبة السياسية توفير مجموعات إضافية من المراجعات والتوازنات للدولة، من أجل الصالح العام، مما يفضح وقائع الفساد والإهمال والقصور التي لا يتوقع أن تعالجها أشكال المحاسبة الأفقية أو لا تقدر على معالجتها، وعلى عكس صور المحاسبة الرأسية الأخرى مثل الانتخابات، يمكن، غالبًا، ممارسة المحاسبة الاجتماعية بشكل مستمر من خلال وسائل الإعلام، والسلطة القضائية، وجلسات الاستماع العامة، وهيئات المحلفين المشكلة من المواطنين، والحملات والمظاهرات، إلخ. وبناء على ذلك، فإن المحاسبة السياسية تصبح في جوهرها عنصرًا رئيسيًا في إحلال الديمقراطية[٧٨].

ويتمركز الطرح الذي يربط بين التسريبات الإعلامية وبين قلب موازين المعرفة والقوة بين العامة من الجمهور، وبين النخب - السياسية منها على وجه الخصوص- حول "صورة الذات" التي يتبناها القائمون على أبرز مواقع التسريبات كويكيلكس وغيرها عن أنفسهم؛ حيث يشير دانيال برج، وهو أحد العاملين بموقع ويكيليكس إلى أنه عندما التحق بالموقع، وجد نفسه مشاركاً في مشروع يكرس كل مجهوداته في المقام الأول لتحقيق هدف واحد وهو إخضاع القوة التي تُمارس خلف الأبواب المغلقة للرقابة العامة الدقيقة؛ حيث كانت فكرة استخدام الإنترنت لتعظيم سياسة الشفافية - التي كانت تلقي أشد مقاومة - كانت رغم بساطتها فكرة عبقرية (Domscheit 2011: IX).[٧٩]

وعلى النهج نفسه، وعبر موقع ويكيليكس، يمكننا أن نقرأ:

"اليوم، ومع هيمنة الحكومات الاستبدادية على السلطة في كثير من بلدان العالم، وزيادة الميول الاستبدادية في الأنظمة الديمقراطية، وزيادة مهام السلطات المخولة داخل الشركات غير المسئولة، تبدو الحاجة ماسة للانفتاح والشفافية أكثر من أي وقت مضى.

لذا، يهتم موقع ويكيليكس بالكشف عن الحقيقة، وعلى عكس الأنشطة السرية التي تقوم بها أجهزة الاستخبارات الخاصة بالدول، يعمل ويكيليكس كناشر إعلامي، يعتمد على قوة الحقيقة البينة التي تُمكّن وتمنح المواطنين سلطة التحقيق مع الحكومات والهيئات الغاشمة والفاسدة ومثولها أمام العدالة" (ويكيليكس، إبريل٢٠١٥).

ويضطلع كل من جيمس ديفيز وميريام ميكر(٢٠١٢) بوضع معايير خمسة أساسية للحكم على تسريب ما بأنه يعزز الشفافية، ومبدأ المحاسبة السياسية، هي كالتالي[٨٠]:

١- **الهدف من التسريب** Objective: وذلك من خلال تحليل ما إذا كان التسريب يستهدف بالفعل القيام بجهد مثالي، ومنظم، وواضح لإتاحة المعلومات، أم أن التسريب يهدف فقط لدعم مصالح هياكل وجماعات جديدة للسيطرة والقيادة عن طريق طرح هذه المعلومات في توقيت ما؟

٢- **السياق** Context: وفي هذا الإطار، ينبغي طرح أسئلة من قبيل: هل تتطلب المعلومات الواردة بالتسريب مزيد من التفسير والترجمة؟! أم أنها معلومات تساعد الأفراد، وبصورة مستقلة على الحُكم بشكل أفضل على سلوك الحكومات والمؤسسات ذات الصلة بالتسريب؟!.

٣- **التمكن** Reach: ويُعنى هذا المعيار بتقييم ما إذا كانت جهة التسريب ترزح تحت مجموعة من القيود والحدود التي تحد من قدرتها على تحقيق مبدأ شفافية المعلومات؛ حيث لا تتمكن وبشكل صريح، ومنظم من تداول الكثير من المعلومات التي يشي بها التسريب، كما يّعني المعيار كذلك بالسؤال عما إذا كانت هذه القيود تنعكس بالفعل على أداء المُسرب سواء كان منظمة أو جماعة بما يحد من قدراته؟!

٤- **الاستجابة ورد الفعل** Reaction and Relevance؛ بمعنى هل ينجح التسريب في تحقيق النتيجة المرجوة منها بإثارة نوع من عمليات المساءلة السياسية؟

٥- **الطرح المجتمعي** Discourse، وهي المرحلة التي يتمكن فيها التسريب ، ومن يقف وراءه، و موضوعه أو القضية التي يثيرها في إلقاء كرة النار بين أفراد الجمهور العام، بشكل يساهم في الارتقاء بالنقاشات العامة المفتوحة المعنية بتحول نطاق الحياة العامة والنظام السياسي إلى الأفضل.

وعملياً، تتعرض المحاسبة السياسية لحالة من التردي، ووقف التنفيذ إن جاز التعبير رجوعاً لعودة عوامل، يعود بعض منها إلى مؤسسات الدولة والمسئولين التنفيذيين، ويعود الشق الثاني للمواطنين أنفسهم؛ فبينما يبدو المواطنون على درجة من الوعي بشكل يجعلهم يميزون أولوياتهم، إلا أن سلوكياتهم وسياستهم الفعلية على أرض الواقع تعكس نمطاً مختلفاً من الخيارات، وليس أدل على ذلك مثالاً مما حدث مؤخراً في الانتخابات البرلمانية المصرية ٢٠١٥، والتي أتت للبرلمان بوجوه حملت المئات من علامات الاستفهام حول أدائها على الساحة السياسية المصرية في الآونة الأخيرة. وهكذا تعكس أحكام المواطنين على أداء الحكومة، تلك المسافة بين أولوياتهم، وتقييمهم

للأحوال وللأداء وبين خياراتهم على ارض الواقع. ويشير الباحثون إلى أن ذلك يعود إلى مجموعة من العوامل التي قد تعمل منفردة أو بشكل متزامن، منها كون القضية المثارة والتي تستدعي المحاسبة والتوقف، ليست ذات أهمية وتأثير مباشر في حياة الأفراد، مثلما كان الحال بالنسبة للأمريكيين نحو البرقيات التي سُربت عبر موقع ويكيليكس ، والتي ارتبطت بصلة مباشرة بالكثير من الدول العربية، وذلك في مقابل تلك الخاصة بوكالة ناسا للفضاء، أو أجهزة التجسس على كثير من الدول الأوروبية.

وقد تعود هذه الفجوة كذلك إلى تعقد المسألة المثارة، بشكل يجعل الخيار الفاصل بين الخطأ والصواب غائماً، وإما لغياب او نقص المعلومات الدقيقة والكافية الوافية بشأن القضية المثارة بما يمكنهم من تقديم رأي مستنير.

ويمكن القول إن دعم إعلام قوي ومتنوع وقائم على المشاركة جزءا لا يتجزأ من تعزيز الحوكمة الجيدة والخضوع للمساءلة، ويمكن للبث التعددي أن يلعب دوراً قوياً بصفة خاصة بسبب قدرته على أن يشمل كل وجهات النظر والقدرات الاجتماعية، وفي مقدوره أن يعرض التحليلات، ويحفز المناقشة العامة والتعليق على أعمال الحكومة وتقاعسها عن العمل، واستمرار هذه التغذية المرتدة والتحليلات والمناقشات من خلال وسائل الإعلام.

وبهذا المنطق، يعد الإعلام مكملاً لجهود الحكومة في دعم التنمية، وتحسن شفافيتها، وخضوعها للمساءلة، التي هي عملية مستمرة من التفاعل بين الحكومة والناس.[٨١]

أما على مستوى قيام الدول بمحاسبة المسئولين المتورطين في فضائح التسريبات، فثمة أمران، قد يحبطان الجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل محاسبة المسئولين؛ أولهما يتوقف على طبيعة القضية المثارة؛ حيث تترك القضايا الحساسة والجدلية أو تلك الخطيرة أو المُلحة مجالاً ضيقاً جداً للخيارات أمام الحكومات للمحاسبة مثلما كان الحال مثلاً في بدايات الأزمة المالية التي تعرضت لها الدول الصناعية الكبرى لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

أما ثاني هذه الحالات، فيتوقف على طبيعة الجهاز الإداري والتنفيذي في الدول المختلفة؛ فالتعددية، والتعقد، والهياكل التنظيمية الضخمة تجعل من الصعوبة بمكان تحديد المُذنب الفعلي وسط تبادل الاتهامات، وهكذا تنتقل المحاسبة من مسئول لآخر

بالكثير من الخفة والتجاهل، تاركة الرأي العام في حيرة من أمره بشأن هوية المسئول الحقيقي!![82].

وهكذا، يمكن الإجمال أن المحاسبة السياسية في النظم الديمقراطية الحديثة تواجه تحدين؛ أحدهما التحدي المعلوماتي، والآخر هو التحدي المؤسسي؛ حيث يُحد التعدد والكم المعلوماتي للقضايا التي تعرضها الحكومة على الجماهير، من قدرة الرأي العام على تثبيت أولوياته واهتماماته، أو الحكم على مستوى الممارسات السياسية بشأن هذه القضايا والأولويات، وهكذا تأتي الفرصة على طبق من ذهب لصنّاع القرار للتلاعب بالمعلومات بهدف إحباط أية محاولة لتوحيد أولويات اهتمامات الرأي العام، ومن ثمَّ عرقلة ظهور أي شكل من أشكال المعارضة الجماعية.

أما على مستوى التحديات المؤسسية، فكما سبقت الإشارة، تبقى وضعاً معقداً نظراً لتعدد القائمين على وضع وتنفيذ السياسات الحكومية المختلفة.

ويكمن دور الإعلام في الديمقراطيات الحديثة في المساعدة على ضمان تحقق مستوى معلوماتي معين، لابد وأن يتوافر لدى الرأي العام، لإدراك العملية السياسية التي من شأنها تمكينهم من تطوير آرائهم السياسية؛ حيث تمارس وسائل الإعلام دور"الوكيل السياسي" الذي يفسر عدم التطابق المعلوماتي بين الرأي العام وممثلي الحكومة؛ حيث يستحيل في أغلب الأحيان تحقق مبدأ الشفافية دون اللجوء للكثير من أشكال التغطية الإعلامية.

ويتساءل الكثير من الباحثين عما إذا كان الإعلام الجديد التفاعلي قد أظهر وسائل الإعلام التقليدية باعتبارها غير قادرة على الاضطلاع بمهمة تحقيق الشفافية، كونها لا تتمتع بالمزايا التي يتمتع بها اقتصاد الإعلام الجديد من تقلص تكاليف عملية نقل المعلومات، ومنح المواطنين قدر أكبر من الاستقلال والحرية والتفكير النقدي. ومع ذلك، لم تخرج الأجهزة الإعلامية التقليدية من المشهد.

وفي محاولة لوضع تصور للتفاعل بين وسائل الإعلام التفاعلية الجديدة والوسائل التقليدية على المستوى العملي في مجال العلاقة بين الشفافية والمحاسبة السياسية؛ وضع بومان وويليس Willis & Bowman (٢٠٠٥) نموذج لبيئة النظام الإعلامي الجديد.

وفي هذا النموذج، يُعد الصحفيون والأجهزة الإعلامية المختلفة واجهة أو وسيط هام بين مجموعة من المستخدمين المترابطين، ووكلاء توزيع المحتوى، مثل الناشرين والقنوات التليفزيونية المختلفة.

وبهذا المنطق من التكامل الإعلامي، تنتقل آراء ومعلومات واقتراحات مستخدمي الإعلام الجديد عبر شبكات متعددة من التواصل إلى الإعلاميين الذين يقومون بمعالجة هذه المعلومات، وإعادة إرسالها عن طريق قنوات متعددة لقطاع أكبر من الجمهور، الذي يعيد بدوره إنتاج المعلومات، وتعديلها، والإضافة عليها، الأمر الذي يُعَّدل مجدداً في أجندة الإعلامي...وهكذا.

وفي هذا النموذج، يمكن لمؤسسات مثل ويكيليكس أو غيرها من مواقع التسريب، أن تمارس دور مصدر المعلومة الأساسي، بينما يكون لدى الصحفيين ووسائل الإعلام مجموعة من الخبراء المتخصصين الذين يقومون بتنقيح المعلومات، والتحقق منها، وإعادة نقلها للجمهور الذي يثق بمصادره.

وفي هذه العملية، تظل الشفافية كياناً مستقلاً بالرغم من كونها جزءاً رئيسياً من نموذج متشابك لمعالجة البيانات التي يتم إرسالها على نطاق واسع عبر وسائط إعلامية تفاعلية تتضمن جمهور المستخدمين.

وعلى الرغم من هذه التغيرات والفرص الجديدة التي تطرحها وسائل الإعلام الجديد، إلا أن تحقق الشفافية نتاجاً لما تطرحه هذه الوسائل من فرص يحتاج إلى دعم خطوات ثلاث للتمكين السياسي المجتمعي، كالتالي[٨٣]:

- إطلاع المواطنين على مصالحهم، وكيف تؤثر أفعال ممثلي الدولة ومؤسساتها على حياتهم (المعلومات)؛
- مساعدتهم على تحديد موقع المحاسبة باعتبار أنها تسعى للرقابة على أفعال العديد من ممثلي الحكومة (المداولة / التشاور)؛
- استدعاء رد الفعل الجمعي (المشاركة).

الشكل (١) مراحل المحاسبة السياسية

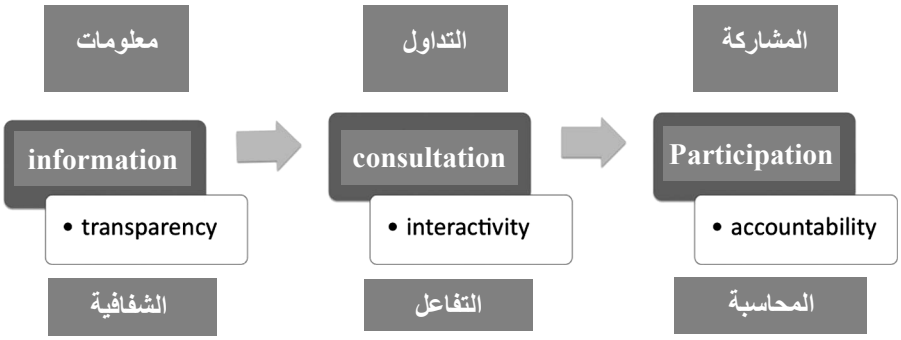

تغطية المؤسسات الإعلامية لفكرة المحاسبة

يسهم الاتصال بدور فعال في الحكم الرشيد؛ حيث يساعد في عملية التقييم ومراقبة أفعال صانعي السياسات مما يمكن المواطنين من مراقبة الأداء الحكومي ومحاسبة المسئولين، وفي هذا الإطار اهتم التقرير العالمي للمراقبة عام Global Monitoring Report 2006 الصادر عن البنك الدولي بتناول دور الإعلام وعلاقته بنظام الحكم ومحاسبة المسئولين، وذلك من خلال عدد من النماذج التي تبدأ بتوضيح دور الفاعلين الأساسيين في الحكم على المستوى الوطني وعلاقات المحاسبة التي تربط بينهم ودور وسائل الإعلام في هذا الإطار، ثم يركز النموذج على الجهات الأساسية التي تعمل على مراقبة السلطة التنفيذية في الدولة ومن بينهما وسائل الإعلام، على اعتبار وسائل الإعلام إحدى الجهات المنوطة بالدور الرقابي[٨٤]، على النحو التالي.

النموذج (أ): الفاعلون الأساسيون على المستوى الوطني:

يوضح النموذج (أ): الفاعلون الأساسيون في الحكم على المستوى الوطني وعلاقات المحاسبة التي تربط بينهم على النحو التالي:

المجموعة الخارجية: تضم وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، وتحرص على ضمان انفتاح المجتمع المدني وشفافية تدفق المعلومات، مما يسمح للمواطنين بالمشاركة في النقاش العام والتأثير على عملية صنع القرار في المجتمع.

المجموعة الوسطى: تضم النظام القضائي الذي يعمل على حل المنازعات.

المجموعة الداخلية: وهي أقرب المجموعات إلى السلطة التنفيذية مما يسمح لها بالمراقبة المباشرة وتضم وكالات الإشراف غير الحكومية والهيئة التشريعية[٨٥].

النموذج (ب): دائرة الشفافية الكفؤة The Virtuous Circle of Transparency:

يركز **النموذج (ب)**، نموذج دائرة الشفافية الفعالة The Virtuous circle of Transparency على الاتصال من حيث دوره في توفير المعلومات مما يساعد المواطنين على التقييم، والمراقبة، والمشاركة[٨٦].

الشكل (٢): دائرة الشفافية الكفؤة

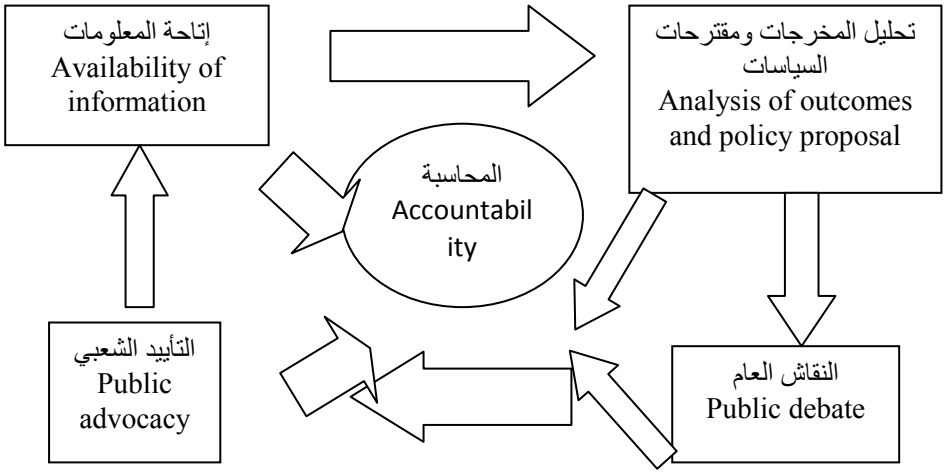

يوضح **نموذج (ب)**: العلاقة بين توفير المعلومات واستجابة الدولة، وتعد المعلومات أكثر العناصر المؤثرة على مشاركة المواطنين في الحياة العامة بما يؤثر على استجابة الحكومة للمواطنين، وتؤدي إتاحة المعلومات إلى الكشف عن أفعال وسياسات الحكومة مما يسهل على المواطنين تحليل ومراقبة ما تقوم به الحكومة من سياسات وبرامج، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع مشاركة الجمهور في الحياة العامة، يرتفع على إثرها مستوى النقاش العام حول الشئون العامة في الدولة وتكتمل دائرة الشفافية مع زيادة المطالبة بتوفير المزيد من المعلومات، وتسمح كل خطوة من الخطوات السابقة بمحاسبة الحكومة على ما تقوم به في ضوء ما يتوفر من معلومات، وذلك عبر مجموعة الخطوات التالية، تفصيلاً:

أولا: توفير ونشر معلومات ذات جودة مرتفعة.

ثانيًا: يعد الكشف عن المعلومات إحدى الخطوات الأساسية التي تحول المعلومات إلى أداة للمحاسبة، كما يقوم عدد من الحكومات بالكشف الدوري عن المعلومات وإن كان يحكم عملية الكشف عدد من المعايير تتعلق بطبيعة المعلومات، حيث يتم الكشف على سبيل المثال عن القرارات القضائية وسجلات المناقشات البرلمانية، وتهدف الحكومات من وراء عملية الكشف إلى التأثير على الرأي العام.

ثالثًا: تعد استقلالية وسائل الإعلام إحدى الركائز الأساسية للحكم الرشيد لأنها تؤثر في عملية المحاسبة للحكومة، وكذلك دور وسائل الإعلام في توفير المعلومات يؤثر على مشاركة الجمهور في الحياة العامة مما يدفع الحكومة لتكون سياستها وأفعالها أكثر استجابة للمواطنين.

رابعًا: تضمن فعالية المجتمع المدني أن تترجم الشفافية والمعلومات إلى أداة تساهم في تغيير الثقافة الداخلية للمؤسسات الحكومية[٨٧].

ويطرح مثال تغطية نيويورك تايمز لوثائق ويكيليكس الذي عرضنا له في موقع سابق بالدراسة، يطرح سؤالاً واضحاً مفاده: هل يمكن تفسير الفشل في تسهيل المحاسبة بعوامل خاصة بالأوضاع التاريخية الراهنة وبالقضايا التي تشتمل عليها وثائق ويكيليكس، أم بأن ذلك يمثل مشكلة أعمّ في تغطية المؤسسات الإعلامية للقضايا التي تثيرها التسريبات.

والحال أن أدبيات تعامل وسائل الإعلام الأميركية مع قضايا السياسة العليا توفر نوعًا من الإجابة المباشرة. وهي تشير إلى أن المؤسسات الإعلامية لا تقدر قط على تغطية مثل هذه القضايا بطريقة تخدم مصالح المحاسبة التي يمثلها مسربون مثل دانيال إلسبرج وجوليان أسانج، بسبب القيم والمواقف وأنماط السلوك المتأصلة في بنية هذه المؤسسات ووظيفتها في المجتمع الأميركي[٨٨].

فمن السمات الأساسية في تغطية المؤسسات الإعلامية الأميركية للصراع الدولي أن الصحافيين عادة ما يقيمون قراراتهم في شأن ما يعدونه أخباراً على افتراض شبه واعٍ يتعلق بالرأي الذي يجمع عليه ذلك الجزء من الجمهور الأوثق صلة بالقضية المعنية، ومثل هذا التقدير قد يختلف عن إدراك ما يبديه الرأي العام في شأن تلك القضية. والأحرى أنه يتوجه صوب ما يجمع عليه أولئك الذين كتب عليهم أن يهتموا، وهم مجموعة مؤلفة من أشخاص يشتركون في العمر والطبقة وأولئك الذين يحظون بقوة كبيرة في المجتمع[٨٩].

وكان دانيال هالينHallin قد صوَّر القرارات في شأن الأطر التي يجب أن تشتمل عليها المقالات الإخبارية والآراء التي يجب أن تستبعدها على هيئة **دوائر ثلاث لها المركز ذاته**: دائرة الإجماع، ودائرة الخلاف المشروع، ودائرة الانحراف. وتضم دائرة الإجماع تلك الآراء التي تهتم بها التغطية الإخبارية، إذ تُقبل دون مساءلة؛ في حين تدخل دائرة الخلاف المشروع إلى التغطية حين ينهار إجماع النخبة، ويحل مكانه اختلاف وجهات النظر الذي يجب أن تسجله التغطية؛ أما دائرة الانحراف فتشتمل على كل وجهات النظر التي تحدد بوضوح باعتبارها غير صحيحة.

والمحتويات الدقيقة لأي دائرة من هذه الدوائر الخاصة بتغطية أية قضية مثار للجدل أو النزاع والاختلاف، إنما تتبدل بمرور الوقت، تبعاً لدرجة التماسك في رأي النخبة.[٩٠]

يشير هذا المنطق التفسيري الذي يرمي إلى فهم دور المؤسسات الإعلامية إلى أن تغطية هذه الأخيرة قضايا الحرب والنزاع تميل إلى أن تعكس مصالح الإدارة في السلطة وآراءها، ما دامت هذه الإدارة تواصل تمثيل إجماع الشريحة القوية في المجتمع في شأن القضية المعنية. على سبيل المثال، لم يتوقف الجدل طوال أربع سنوات ماضية في مصر، وهي السنوات التي تلت ثورة يناير ٢٠١١، وأكثر حول التسريبات، والتسريبات المضادة، من جهات وأشخاص، وظلت الازدواجية هي الحاكمة؛ البعض يطير فرحا بتسريب ضد خصم له، ويغضب من تسريب له أو لمقربين منه، بينما فريق ثالث يتفرج ولسان حاله يقول «اللهم اضرب المسربين بالمسربين وأخرجنا منهم غير منعاصين»[٩١]، والأمر والحكم مرتبط في النهاية بآراء ومواقف ومصالح التيار السياسي السائد، ومن يمثله أو يقف وراءه!

غير أن الإعلام قد يعمل، في بعض الظروف، مثل كلب حراسة للسياسة الرسمية، ليس بقصد الدفع إلى محاسبتها بالمعنى المثالي، الذي يستهدف الصالح العام فعلياً، بل لمراقبة تمسكها بآراء الشريحة الاجتماعية السياسية ذات الصلة. على المثال، خلُصت دراسة لـ صحافة النخبة في علاقتها بالسياسة الأميركية في البوسنة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ إلى أن صحيفتي نيويورك تايمز وواشنطن بوست، على الرغم من اختلافهما بعض الشيء في أولويات السياسة التحريرية لكل منهما، إلا أن كلتاهما نحى نحو توجيه نبرة انتقادية تجاه سياسة إدارة كلينتون؛ وذلك عندما بدا أن تلك السياسة ليست مقبولة بما يكفي باعتبارها تدافع عن قيم معينة. وهكذا تمسكت نيويورك تايمز بإطار يلح على مصالح الأمن العالمي، في حين ألحت واشنطن بوست على القيم الإنسانية[٩٢].

وتؤكد الدراسات التي تربط بين تسريب المعلومات باعتباره وسيلة لمحاسبة الحكومات سياسياً من جهة، وبين دعاوى هذه الحكومات بأن التسريبات غالباً ما تضر بالأمن القومي، تؤكد على أن الدعاوى الغامضة بوجود مصلحة اجتماعية وهمية لا تكفي لتبرير فرض القيود على المعلومات باسم الامن القومي، ففي قضية "موكونج ضد الكاميرون" مثلاً، تم القبض على المؤلف الذي كان ينتقد الرئيس والحكومة مرتين، بموجب أحكام قانون وضعي يجرم البيانات "التي تسمم الرأي العام القومي أو الدولي" . وقد وجدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ذلك انتهاكا للحق في حرية التعبير، ولاحظت أنه حتى في " الظروف السياسية الصعبة" فإن قانونا مثل هذا لا يمكن تبريره، لأنه يشكل تهديدا للديموقراطية متعددة الأطراف، وحقوق الإنسان.[٩٣]

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

مشكلة الدراسة:

تطرح ظاهرة التسريبات الإعلامية نقاشاً/ جدلاً واسعاً حول العلاقة بين الشفافية وحرية تداول المعلومات بوصفهما سمتين تميزان المجتمعات الديمقراطية، والمحاسبة السياسية للنظم الحكومية المختلفة باعتبارها أداة تقييم وتقويم لهذه النظم؛ فعلى الرغم من الميزة النسبية التي تحققها التسريبات الإعلامية في مجال الكشف عن المعلومات، وفتح مجال أمام الرأي العام ليتشارك والحكومة أو النخب فيما يتشاركونه من معلومات، إلا أن هذه النوعية من المعلومات ما زالت تثير الكثير من التساؤلات المرتبطة بالمسئولية الإعلامية لمثل هذا المصدر المعلوماتي، خاصة وأنها تعد مصدراً مفتوحاً لوسائل الإعلام الأخرى التي تأخذ عنها وتعيد نشر أو إذاعة ما طُرح بهذا الوعاء الإعلامي المغاير.

والتسريبات من جهة ثانية، قد لا تكشف عن هوية المسئولين الحكوميين المتورطين في التسريب بشكل واضح، وهي لا تجبرهم على تبرير سياساتهم في كثير من الأحيان، وهو ما يضمن تحقق الهدف المعلن لمثل هذه النوعية من المعلومات، ألا وهو "المحاسبة السياسية" للحكومة.

و هكذا تدور الدراسة الاستكشافية الحالية حول مجموعة من التساؤلات الرئيسية، والتي تنحو تحديداً نحو نطاق أضيق من الاهتمام البحثي الذي يدور حول السؤال المطروح عن ما إذا كانت هناك ثمة علاقة بين التعرض لوسائل الإعلام المختلفة، وبين مدركات الجمهور المصري عينة الدراسة لماهية، ومصادر، والدوافع التي تقف وراء التسريبات الإعلامية التي برزت على الساحة الإعلامية المصرية في الآونة الأخيرة،

والتي مست عدداً كبيراً من رجال الحكم والسياسة، ومن عُرف بالنشطاء السياسيين، وحتى فضائح وتسريبات المسئولين التنفيذيين بالحكومة، والتي تدرجت ما بين تسريبات تمس ذممهم المالية، وأخرى تخص وقائع فساد..الخ؟!.

وما إذا كانت هذه التسريبات قد حققت بالفعل معايير الشفافية المطلوبة لصلاح المجتمعات من جهة، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من الجمهور المصري؟! وما إذا كانت هذه الشفافية قد ضمنت التوافق بين سرية المعلومات المسربة عبر وسائل الإعلام، ومعايير المحاسبة والديمقراطية الحق؟! بمعنى آخر هل تضِمن الزيادة في الأولى(التسريبات) بالضرورة زيادة في الأخيرة(المحاسبة السياسية)؟! وإذا كان الأمر كذلك بالفعل، هل تستطيع التسريبات أن تقلب موازين القوى بين الجمهور العام والحكومات؟! وإن لم يكن الأمر على هذا النحو، وبهذه الدرجة من الشدة والتأثير، هل يمكن اعتبار التسريبات أسلوباً رمزياً للمعارضة السياسية؟! وفي نهاية المطاف، هل يمكن إدراج مثل هذه النوعية من المعلومات تحت الشروط والأطر اللازمة والمرتبطة بالممارسة التقليدية للإعلام، والمعنية في كثير من الأحيان بالالتزام بمعايير المسئولية الاجتماعية، وتلك الأخلاقيات والمواثيق المتعارف عليها في مجال الإعلام التقليدي؟! وما مدى التزام الإعلام الرقمي الذي يعتبر مصدراً رئيساً لمثل هذه النوعية من المعلومات بهذه المسئولية و تلك الالتزامات الأخلاقية من وجهة نظر عينة الدراسة؟!

أهداف الدراسة:

ارتكزت الدراسة الحالية على مجموعة من الأهداف، التي سعت الدراسة إلى اختبارها بشكل علمي منظم، وذلك حول العلاقة بين تعرض الأفراد (أفراد الجمهور المصري هنا تحديداً) لوسائل الإعلام المختلفة، وبين مدركاتهم لظاهرة التسريب الإعلامي الذي ينشر/ يذاع عبر الوسائط الإعلامية المختلفة، والرقمية منها على وجه الخصوص.

وفي سبيل تحقق الهدف الرئيس السابق، توقفت الدراسة عند مجموعة من الأهداف الفرعية، كانت كالتالي:

- السعي للتعرف على مدركات أفراد الجمهور المصري، عينة الدراسة، بشأن ماهية التسريبات المنقولة عبر وسائل الإعلام؛
- التعرف على أبرز المصادر الإعلامية التي ارتبطت في أذهان أفراد العينة من الجمهور المصري بظاهرة التسريبات؛
- الكشف عن الدوافع التي يعتقد أفراد عينة الدراسة بكونها سبباً في ظهور مثل هذا النمط من المعلومات عبر وسائل الإعلام بما قد تسبب فيه من أزمات على

المستوى المحلي أو الإقليمي، أو الدولي، فضلاً عن رصد معارف العينة حول أهم الأطراف التي يعتقدون بتورطها في ظهور مثل هذه التسريبات؛

- التوقف عند مدركات عينة الدراسة لدور وسائل الإعلام التي تمارس دور الوسيط الرئيس بين مصدر المعلومة ومتلقيها، وذلك في ضوء مفهوم الممارسة المسئولة لوسائل الإعلام من جهة، والفروق الحاسمة- إن وجدت- بين وسائل الإعلام التقليدية، والرقمية (الجديدة) في قدرتهما على الالتزام بالمواثيق والآليات الضابطة لعمل وسائل الإعلام بشكل عام؛
- استهدفت الدراسة كذلك، رصد واختبار مدى فاعلية الدور الذي فرضه وجود مثل هذه النوعية من المضامين الإعلامية على العلاقة بين السلطة والجمهور العام المتلقي للمعلومة؛ من حيث ما تطرحه من معطيات (قد) تُعين الرأي العام المتابع لها على تكوين رأي مستنير، وواع بشأن أداء الحكومة وممثليها من الهيئات التنفيذية المختلفة، نحو مصالح الجمهور وقضاياه الأبرز، وذلك في ضوء مفهوم "المحاسبة السياسية".

أهمية الدراسة:

- تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من واقع الأهمية التي تحظى بها، وتفرضها علينا تقنيات الاتصال الحديثة، والتي مكنت العديد من الفاعلين الجدد من دخول المجال العام لأي مجتمع من المجتمعات لعرض وإثارة القضايا والأفكار الجديدة والعلنية، بعدما كانت تحت سيطرة النخب القائمة في أي مجتمع من المجتمعات، والتي كانت تحتكر المعرفة، وقد تحتكر توزيعها بالتالي.
- تأتي أهمية الدراسة الحالية أيضا من واقع ما تسعى لطرحه من علاقة بين معارف ومدركات أفراد الجمهور العام بالقضايا والموضوعات التي تمس واقع حياتهم، ومصالحهم مساً مباشراً، والتي قد تتشكل ومن ثَم تنمو عبر وسائط إعلامية متجددة ومتسارعة، وبين قدرة هؤلاء الجماهير على المنافحة والدفاع عن هذه المصالح والحقوق عبر محاسبة القائمين عليها، وإخضاعهم لسلطة القانون إذا ما أساءوا في استخدام ما أوكل إليهم من مهام ومسئوليات.
- تعود أهمية الدراسة الحالية في جزء منها أيضاً إلى كونها سعت وراء الاقتراب من ظاهرة التسريبات، التي فرضتها المتغيرات المتسارعة على الساحة العربية، والتي كان أهمها وأبرزها ما أثاره موقع ويكيليكس؛ حيث تضمنت البرقيات الأهم التي تم تسريبها أسماء ووقائع عربية كثيرة، وتالياً تعرضت دول عربية كثيرة لتجربة التسريبات سواء بالسلب أو الإيجاب، خاصة مع ما مرت به هذه الدول في

خضم ما عرف "بالربيع العربي"، ومع ذلك بقيت الدراسات العربية بمنأى عن السعي لمعرفة كيف يُقيّم الجمهور هذه النوعية من المعلومات، وما مدركاته نحوها، ثم ما تقييمه ورؤيته للوقائع والشخصيات المتضمنة في التسريب.

فروض وتساؤلات الدراسة:

سعياً لتحقيق أهداف الدراسة سالفة الذكر، اعتمدت الدراسة على إجراء مجموعة من المراحل البحثية، والتي جاء على رأسها: (١) القيام برصد نظري لأبرز التحولات في صناعة المضامين الإعلامية، بما أعطى الفرصة لإعادة تشكيل المجال العام في الديمقراطيات الحديثة (٢) مراجعة التراث النظري والدراسات ذات الصلة والمتعلقة بكل من ظاهرة التسريبات الإعلامية في المقام الأول، لتحديد كيفية التعامل المنهجي والنظري والتطبيقي مع موضوع الدراسة، ثم عرض ومراجعة ما ارتبط بهذه الظاهرة من مفاهيم كمفهومي المسئولية الاجتماعية، والمحاسبة السياسية (٣) إجراء الدراسة التطبيقية على عينة من أفراد الجمهور العام المصري.

وارتكازاً على كون الدراسة الحالية تنتمي بشكل أو بآخر لنوعية الدراسات الاستكشافية التي تفتقد لوجود أطر نظرية، تسمح بوضع فروض علمية دقيقة مستقاة من فروض النظرية ذات الصلة، كما وتفتقد الدراسة لتراث بحثي تطبيقي سابق على أفراد الجمهور العام، بما يسمح بإعادة القياس، أو تكرار الدراسة في أطر بحثية مختلفة؛ فقد ترجمت المراحل البحثية السابقة، إلى مجموعة من المحاور البحثية، والفروض، والتساؤلات العامة، التي تضمنت بدورها مجموعة الأسئلة التي حوتها استمارة الاستقصاء التي طبقت على عينة الدراسة.

أولاً: فروض الدراسة:

الفرض الأول: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مصدر التسريب، ومدى الاعتقاد في صحة التسريب لدى المبحوثين.

الفرض الثاني: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين الانتماء السياسي أو الفكري للمبحوث، وبين الاعتقاد في صحة التسريب.

الفرض الثالث: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين اتجاه الانتماء السياسي للمبحوث، وبين الاعتقاد في صحة التسريب.

الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين الاتجاه نحو التسريب بشكل عام، وبين الانتماء السياسي أو الفكري للمبحوث.

الفرض الخامس: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين الاتجاه نحو التسريب بشكل عام، وبين اتجاه الانتماء السياسي أو الفكري للمبحوث.

الفرض السادس: توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين الاتجاه نحو دور وسائل الإعلام في مجال التسريب، وبين الانتماء السياسي أو الفكري للمبحوث.

ثانياً: تساؤلات الدراسة:

١- ما مستوى معارف، إطلاع عينة الدراسة على ظاهرة التسريبات الإعلامية؟!
٢- ما مصادر معرفة/ إطلاع الجمهور على هذه النوعية من المضامين، وترتيب المصادر الإعلامية ضمن مجموعة المصادر الأخرى؟!
٣- ما مدركات الجمهور بشأن أصحاب المصالح الذين قد يقفون وراء تسريب مثل هذه النوعية من المعلومات، أياً كان الفرد/ الجهة/ الجماعة المقصودة منها؟!
٤- ما مدركات الجمهور نحو الأهداف المعلنة، وتلك الخفية التي قد تقف وراء كل تسريب من هذه التسريبات، وبصرف النظر عن الجهة المتورطة فيه؟!
٥- ما مستوى ثقة الجمهور العام المصري (عينة الدراسة) فيما تحويه هذه التسريبات من معلومات، وما علاقة مستوى الثقة بالانتماء الفكري/ الحزبي للمبحوث إن وجد؟!
٦- ما اتجاه الجمهور العام المصري (عينة الدراسة) نحو التقنيات الإعلامية والاتصالية المتنامية، والدور الذي تمارسه في مجال التسريبات؟! وإلى أي مدى يمكن أن يقع الإعلام فعلاً ضحية ممارساته؟!
٧- ما اتجاه أفراد الجمهور المصري (عينة الدراسة) نحو موقف وسائل الإعلام المختلفة لدى نشرها/ إذاعتها لمثل هذه النوعية من المعلومات؟!
٨- ما مدركات أفراد الجمهور المصري (عينة الدراسة) لطبيعة التحولات التي طرأت على تقييمهم، ونظرتهم للسلطة نتاجاً للضجة التي صاحبت هذه التسريبات؟!
٩- ما اتجاه أفراد الجمهور المصري (عينة الدراسة) نحو الموقف الرسمي المصري من هذه التسريبات أياً كان الطرف المتورط فيها؟

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على منهج المسح باعتباره جهداً علمياً منظماً يستهدف وصف الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة، ويتضمن جمع بيانات كافية عن الموضوع أو الظاهرة خلال فترة زمنية معينة وسياق مكاني معين، مع الغياب النسبي للأوصاف

الدقيقة لها والحقائق المتعلقة بطبيعتها، وكيفية حدوثها والعلاقات المتبادلة بين المتغيرات المختلفة، ثم تنظيم تلك البيانات ومعالجتها والوصول إلى إجابة حاسمة على تساؤلات أو التحقق من فروض معينة، بما يلقي الضوء على جوانب الموضوع أو الظاهرة مجال البحث[٩٤].

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الجمهور العام المصري من سن ١٨ عام فما فوق.

عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على عينة عشوائية متعددة المراحل قوامها (٥٠٠) مفردة. وقد تم تقسيم محافظات الجمهورية إلى ثلاثة قطاعات (القاهرة الكبرى / وجه بحري / وجه قبلي)، ثم تم اختيار محافظة من كل قطاع بطريقة عشوائية بسيطة، بحيث وقع الاختيار على محافظة الجيزة من قطاع القاهرة الكبرى، ومحافظة الإسكندرية من قطاع وجه بحري، ومحافظة أسيوط من قطاع وجه قبلي، وفى المرحلة التالية تم تحديد المراكز/المدن الموجودة في كل محافظة، ثم اختيار أحد هذه المراكز/ المدن بطريقة عشوائية، فوقع الاختيار على مدينة الجيزة، وحي وسط الإسكندرية من محافظة الإسكندرية، ومركز ديروط من محافظة أسيوط، وفى المرحلة التالية تم حصر الأحياء/القرى التابعة لكل مركز، ثم اختيار حي/ قرية منها بطريقة عشوائية بسيطة، ووقع الاختيار على حي الهرم بمدينة الجيزة، ومنطقة محرم بك التابعة لحي وسط الإسكندرية ، وقرية جرف حسان التابعة لمركز ديروط.

وفى المرحلة التالية تم اختيار الشارع الرئيسي في كل حي/ منطقة، ثم تم اختيار مفردات العينة من المنازل الموجودة في هذا الشارع، والشوارع المتفرعة منه.

وقد تم مراعاة أن يكون هناك تساوى بين الذكور والإناث، وبين المحافظات مجال التطبيق، وكذلك مراعاة أن تشتمل العينة على كافة المراحل العمرية، ومختلف المستويات التعليمية(•).

الإطار الزمني لتطبيق الدراسة:

بدأ تطبيق الدراسة على الجمهور العام يوم السبت الموافق ٢ مايو ٢٠١٥، واستمر التطبيق لمدة ثلاثة أسابيع أي حتى يوم الأحد الموافق ٢٤ مايو ٢٠١٥.

خصائص عينة الدراسة: (ن= ٥٠٠)

جدول رقم (١)

الخصائص الديموغرافية		ك	%
النوع	ذكر	٢٢٩	٤٥,٨
	أنثى	٢٧١	٥٤,٢
السن	أقل من ٢٠ سنة.	٥٥	١١
	من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة	٣٤٢	٦٨,٤
	من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة	٥٢	١٠,٤
	من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة	٢٨	٥,٦
	من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة	٢١	٤,٢
	٦٠ سنة فأكثر	٢	٠,٤
المستوى التعليمي	مؤهل متوسط أو فوق المتوسط	١٠٤	٢٠,٨
	مؤهل جامعي	٣٨٣	٧٦,٦
	مؤهل فوق جامعي	١٣	٢,٦
الدخل الشهري للأسرة	أقل من ألف جنيه	١٥٥	٣١
	من ألف جنيه إلى أقل من ألفين جنيه	٢٠٥	٤١
	من ألفين جنيه إلى أقل من ثلاثة آلاف جنيه	٧١	١٤,٢
	ثلاثة آلاف جنيه فأكثر	٦٩	١٣,٨
عضوية حزب سياسي	نعم	٤١	٨,٢
	لا	٤٥٩	٩١,٨
الانتماء الفكري	نعم	١٢٣	٢٤,٦
	لا	٣٧٧	٧٥,٤
طبيعة الانتماء السياسي أو الفكري (ن= ١٢٣)	ليبرالي	١٧	١٣,٨
	ناصري	٩	٧,٣
	إسلام سياسي	٩٤	٧٦,٤
	يساري	٣	٢,٤
المحافظة	الجيزة	١٧٦	٣٥,٢
	الإسكندرية	١٦٠	٣٢
	أسيوط	١٦٤	٣٢,٨

تكشف بيانات الجدول السابق عن خصائص المبحوثين عينة الدراسة من أفراد الجمهور المصري العام، والذين توزعوا من حيث النوع إلى (٤٥,٨%) للذكور و(٥٤,٢%) للإناث، أما من حيث العمر، فقد تراوحت أعمار المبحوثين بين ١٨- إلى ٦٠ عام فأكثر؛ وقد بلغت نسبة المبحوثين في الفترة العمرية من ١٨ إلى أقل من ٣٠ عام (٧٩,٤%)، في حين بلغت نسبة المبحوثين من ٣٠ إلى ٤٠ عام (١٠,٤%)، وبلغت نسبة المبحوثين الذين تراوح عمرهم من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ عام (٥,٦%)، وبلغت نسبة المبحوثين الذين وقعوا في الفئة العمرية من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ عام ٤,٢%.

وتوضح بيانات الجدول السابق أيضاً أن (٧٦,٦%) من إجمالي عينة الدراسة كانوا حاصلين على مؤهل جامعي، بينما كان متوسط الدخل الشهري ل(٤١%) من عينة الدراسة يتراوح بين ألف و ألفي جنيه، و(٣١%) قلَّ دخلهم عن الألف جنيه.

وقد أشار (٨,٢%) من أفراد العينة إلى أنهم ينتمون لحزب سياسي بعينه، بينما أشار(٢٤,٦%) إلى أن لهم ميول فكرية وسياسية خاصة، حتى وإن لم يكونوا أعضاء بحزب سياسي، وانتمت غالبية هذه الفئة(٧٦,٤%) لأيديولوجية "الإسلام السياسي"، وجاءوا الليبراليون في المرتبة الثانية بواقع(١٣,٨%) من إجمالي من عبروا عن وجود انتماء فكري وأيديولوجي محدد ليهم.

وأخيرا، تمركز(٣٥,٢%) من عينة الدراسة في محافظة الجيزة، بينما انتمى (٣٢,٨%) منهم لمحافظة أسيوط، وأخيرا كان (٣٢%) من محافظة الإسكندرية.

تصميم أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على تصميم استمارة استبيان بغرض جمع بيانات الدراسة، وقد تضمنت الاستمارة (٣٠) سؤالاً مختلفاً، غطت المحاور الرئيسة للدراسة، كالتالي:

١- **محور المعرفة ب/ الإطلاع على التسريبات الإعلامية** التي برزت على الساحة الإعلامية المصرية خلال السنوات الأخيرة، وقد تضمن هذا المحور (سؤالين أساسيين حول ما إذا كان أفراد العينة قد سمعوا عن ظاهرة التسريبات الإعلامية/ ما إذا كان المبحوث شاهد أو سمع أو قرأ عن أي من هذه التسريبات)

٢- **أهم المصادر التي شاهد أو سمع أو قرأ عن أي من هذه التسريبات** من خلالها: (الزملاء والأصدقاء، الصحافة المطبوعة (جرائد أو مجلات)، الصحافة الإلكترونية، قنوات التليفزيون المصري الحكومي (القناة الأولى، النيل

للأخبار....الخ، قنوات التليفزيون المصري الخاص (الحياة، سي بي سي، دريم...الخ، قنوات التليفزيون الفضائية العربية (الجزيرة ، الشرق ...الخ، مواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك ، توتير...الخ، فيديوهات اليوتيوب (جوتيوب...الخ).

٣- **كيفية حدوث التسريب من وجهة نظر المبحوث:** اختراق الكتروني، مصادر داخل المؤسسة المسرب منها المعلومات، عبر فك شفرات ملفات سرية، تسريب معلومات مِن داخل الجهة التي شملها التَّسريب، صراع قوي بين جهات ومؤسسات مختلفة، عبر شراء معلومات من مصادرها.

٤- **دوافع ظهور وانتشار مثل هذه التسريبات:** خدمة مصالح سياسية بالأساس، التأثير في الرأي العام، الرغبة في محاسبة الحكومات والمسئولين عن بعض سياستهم غير المقبولة من الناس، إلهاء الناس عن القضايا الهامة، حروب المعلومات أو حروب الجيل الرَّابع، لكشف الفساد الذي يعم العالم، إشباع رغبة الناس في الاطلاع على المعلومات المشوقة والغريبة، لتحقيق أهداف أو مصالح شخصية، الرغبة في التأثير على أجندة وسائل الإعلام، لتحريك مصالح الأحزاب السياسية المختلفة، للتعبير عن عدم الرضا عن سياسات الحكومة في معالجة بعض القضايا، إثارة الفوضى والبلبلة، بالونات اختبار للرأي العام نحو بعض القضايا، لتحقيق مصالح الدول غير الحليفة لمصر).

٥- **أسباب تصديق/ عدم تصديق المبحوثين للمعلومات الواردة بالتسريب:** لأني أتابع التحليلات والتعليقات السياسية باستمرار، لأن بها معلومات شبه رسمية ولا يمكن التلاعب بها، لأن الأحداث السابقة والتالية عليها تؤكد المعلومات الواردة بها، لأن التحليلات ووسائل الإعلام غير المصرية تثبت صحتها بالأدلة، لأنها تتفق مع اتجاهاتي نحو مَن ظهروا في هذه التسريبات، لأني اعتقد أنه يمكن التلاعب في مثل هذه التسريبات بقوة، لأنها صادرة من فصيل/ جماعة سياسي/ة أرفضه/ها، لأن الأحداث على أرض الواقع تكذبها وتختلف معها، لأن هناك وسائل إعلامية أخرى تفضح كذب هذه التسريبات، لثقتي في أجهزة الدَّولة وقيادتها مسئوليها.

٦- **دور التكنولوجيا في ظهور موضوع التسريبات في وسائل الإعلام**: التكنولوجيا تسهل إمكان تجاوز أنظمة الرقابة، لم يعد الإعلام حكراً على الحكومات والسلطات السياسية، التطور التكنولوجي سيجعل الحكومات تمارس سرية وتكتم أكبر على حرية تداول المعلومات، أصبح الجميع يشعر بوجود أنظمة رقابة على أقواله

ونياته السياسية، خلقت التطورات التكنولوجية مشكلات وأزمات سياسية بين الدول نتيجة التسريبات، التطور التكنولوجي في نقل المعلومات سيجعل الحكومات تعيد النظر في سياستها.

٧- **اتجاه المبحوثين نحو دور التسريبات إجمالاً:** تعمل على خدمة الصالح العام، تعمل على الإضرار بالصالح العام، لا تضر ولا تنفع، لا أستطيع التحديد.

٨- **أسباب انتقاد الحكومة لمثل هذه التسريبات:** لأن الحكومة تعتقد دوما أن نشر مثل هذه التسريبات يضر بالأمن القومي، لأن الحكومة تحاول دوما إخفاء المشكلات التي قد تهددها أو التي تعجز عن حلها، لأن الحكومة تعتقد أن نشر مثل هذه المعلومات يخلق حالة من البلبلة والشائعات، لأن الحكومة تعتقد أن ذلك يضر بمصالح أعضاء الحكومة ويشوهه صورتهم لدى الرأي العام.

٩- **أصحاب المصلحة في نشر وإذاعة مثل هذه التسريبات من وجهة نظر عينة الدراسة:** الحكومة، أحزاب المعارضة، جماعة الإخوان، جهات خارجية عربية معادية، جهات خارجية أجنبية معادية .

١٠- **اتجاه المبحوثين نحو أداء وسائل الإعلام لدى نشر/إذاعة التسريبات:** وقد تكون المقياس التالي من (١١) عبارة، قسمت ما بين العبارات الإيجابية والسلبية نحو أداء وسائل الإعلام لدى تقديمها لمثل هذه النوعية من المضامين، وذلك للقياس على مقياس ليكرت الثلاثي والذي تدرج بين (موافق/ محايد/ غير موافق) كالتالي: أخلت بالممارسات الأخلاقية لمهنة الإعلام، أخلت بدور الإعلام لأنها تنقل معلومات تحدث ضجة دون التحقق من صدقها، أخلت بمعايير الإعلام المسئول لأنها تسريبات تسعى إلى تضليل الرأي العام، أخلت بدور الإعلام لأنها لم تقدم أية معلومات مهمة، أخلت بدور وسائل الإعلام لأنها تسعى لإثارة البلبلة والفوضى في المجتمع فقط، أخلت بدور وسائل الإعلام لأنها جعلتني أشك في كل شيء، أخلت بدور وسائل الإعلام لأنها جعلتني أشعر بالقلق والخوف على وضع البلد وأحوالها، لم تُخل لأنها أدت إلى مزيد من تعظيم دور الإعلام تجاه المجتمع بالكشف عن أي فساد، لم تُخل لأنها دفعت إلى الاتجاه نحو محاسبة السلطة السياسية، لم تُخل لأنها أدت لظهور نمط جديد من الإعلام الاستقصائي الذي يبحث وراء الأحداث، لم تُخل لأنها جعلت وسائل الإعلام أكثر جرأة في الكشف عن القضايا المهمة.

١١- **اتجاه المبحوثين نحو دور التسريبات الإعلامية في تفعيل المحاسبة السياسية للحكومة**: وقد تضمن المقياس التالي (٦) عبارات، كالتالي: تضغط التسريبات

الإعلامية على المسئولين وتعرض أخطائهم لتصويب الخطأ ومحاسبتهم عليه، تقوم التسريبات الإعلامية بدفع الحكومة إلى تغيير السياسات التي قد تؤثر على أدائها ، وعلى دورها تجاه مصالح الجمهور، لا يهتم الناس اهتماما كافيا بالتسريبات والوثائق التي تحاسب الحكومة عندما تعرض في الإعلام، ولذلك هي لا تؤثر في الحكومة في شيء، تحتاج التسريبات الإعلامية حول الحكومات المختلفة وقت طويل لدراسة مدى صحتها وهو ما يجعل الناس تنساها وبالتالي لا تؤثر في أداء الحكومة ولا تحاسبها، لا تتعمد التغطية الإعلامية للتسريبات فكرة محاسبة الحكومة أصلا ، إنما هو نوع من "الفرقعة" الإعلامية وفقط، وأخيراً، تذاع/ تنشر التسريبات الإعلامية عادة من أعداء للدول ولذلك لا ينبغي تصديقها ولا محاسبة الحكومة على ما يأتي بها.

صدق وثبات الدراسة:

تم التحقق من كفاءة الاستبيان على مستوى الصدق والثبات، ففيما يخص الصدق الداخلي للمقياسConvergent validity، تم عمل مصفوفة الارتباطات Correlation Matrix بين العبارات المكونة لمقياسي الدراسة الرئيسين باستخدام معامل الارتباط بيرسون، وهما كل من مقياس اتجاه الجمهور نحو المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام لدى نشرها/ إذاعتها للتسريبات الإعلامية، ومقياس دور التسريبات الإعلامية في تفعيل آليات المحاسبة السياسية للحكومات، لقياس شدة الارتباط بين عبارات المقياسين بالمقياس الكلي، ودلالة هذا الارتباط؛ حيث أظهرت النتائج، وجود علاقة ارتباط قوية، دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، والنتائج يُجملها الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

مصفوفة الارتباط بين العبارات الفردية لكل مقياس والدرجة الكلية للمقياس

المقياس	رقم العبارة	الارتباط بالمقياس الكلي
المحاسبة السياسية	١	**٠,٤٧٥
	٢	**٠,٤٥٢
	٣	**٠,٥٤٩
	٤	**٠,٦٩٢
	٥	**٠,٣٥٩
	٦	**٠,٥٠١
المسئولية الاجتماعية	١	**٠,٣٢٥
	٢	**٠,٦٦٢
	٣	**٠,٢٦٩
	٤	**٠,٤٨٨
	٥	**٠,٣٦٥
	٦	**٠,٣٦٢
	٧	**٠,٤١٠
	٨	**٠,٣٣٠
	٩	**٠,٤٧٨
	١٠	**٠,٣٢٥
	١١	**٠,٥١٧

**** دالة عند مستوى معنوية ٠,٠١**

أما عن **ثبات مقاييس الدراسة**، فقد تم التحقق من ذلك عبر حساب قيمة معامل ألفا كرونباخ **Alpha** ، وكانت قيم معامل الثبات باستخدام معامل **Alpha** للمقاييس لا تقل عن (٠,٧٠)، وهي قيمة ثبات عالية يمكن في ضوئها قبول نتائج المقاييس.

الجدول التالي يوضح مجموع درجات مقياسي الدراسة، فضلاً عن كل من متوسط درجات عبارات المقياس، والانحراف المعياري، كالتالي:

جدول رقم (٣)

المقياس	الدرجة	ك	%
المحاسبة السياسية (M=2.31, SD=0.591, **Cronbach Alpha=0.711**)	مرتفع	٢١٧	٤٣,٤
	متوسط	١٤٧	٢٩,٤
	منخفض	١٣٦	٢٧,٢
المسئولية الاجتماعية (M=2.41, SD=0.590**, Cronbach Alpha=0.785**)	مرتفع	٢٤٥	٤٩
	متوسط	-	-
	منخفض	٢٥٥	٥١

سابعاً: نتائج الدراسة:

(سابعاً/ ١) نتائج الدراسة العامة:

١- مشاهدة/ سماع/ قراءة المبحوثين لأي مِن التسريبات التي عرضت عبر وسائل الإعلام مؤخراً:

جدول رقم (٤)

مشاهدة أو سماع أو قراءة التسريبات	ك	%
نعم	٤١٤	٨٢,٨
لا	٨٦	١٧,٢
الإجمالي	٥٠٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن (٨٢,٨%)، من عينة الدراسة قد تعرضوا بالفعل لمشاهدة أو سماع او قراءة لأي مِن التسريبات التي عرضت عبر وسائل الإعلام مؤخراً، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء الضجة التي تحدثها مثل هذه النوعية من الأخبار والمعلومات بشكل يدفع الكثير من المهتمين أو حتى غير المهتمين بمعرفة ما ورد فيها. بينما أشار(١٧,٢%) من عينة الدراسة إلى أنهم لم يتعرضوا لأي من هذه التسريبات، وترجع الباحثة النتيجة الأخيرة إلى ما يتسم به موضوع الدراسة من طبيعة تبدو شائكة للبعض، وهو ما قد دفع بعض أفراد العينة للتخوف من الإدلاء بإجابات صريحة في كثير من الأحيان بشان معارفهم ومدركاتهم وتقييماتهم الحقيقية لواقع الظاهرة.

٢- المصادر التي تابع من خلالها المبحوثين تلك التسريبات (ن= ٥٠٠)

جدول رقم (٥)

مصادر متابعة التسريبات	ك	%
١- مواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك، توتير...)	٢٢٨	٤٥,٦
٢- قنوات التليفزيون الفضائية العربية (الجزيرة، العربية ...الخ)	٢٠٦	٤١,٢
٣- الزملاء والأصدقاء	٩٥	١٩
٤- الصحافة الإلكترونية.	٩٢	١٨,٤
٥- فيديوهات اليوتيوب (جوتيوب...الخ)	٧٩	١٥,٨
٦- قنوات التليفزيون المصري الخاص (الحياة، سي بي سي، دريم...الخ)	٤٥	٩
٧- الصحافة المطبوعة (جرائد أو مجلات)	١٦	٣,٢
٨- قنوات التليفزيون المصري الحكومي (القناة الأولى، النيل للأخبار....الخ)	١٥	٣

تشير بيانات الجدول السابق إلى تصدر مواقع التواصل الاجتماعي كالفيس بوك وتوتير، قائمة المصادر التي اعتمد عليها المبحوثون عينة الدراسة في معرفة المعلومات أو الأخبار التي وردت بالتسريبات (٤٥,٦%)؛ وتؤكد هذه النتيجة على الاتجاه الدولي المتزايد نحو اعتماد الجمهور على الإعلام الجديد، ومصادر المعلومات المفتوحة كوسيلة لمتابعة ما قد يعجز الإعلام السائد أو التقليدي عن تقديمه، والنتيجة من ناحية ثانية تعكس تراجع دور وسائل الإعلام التقليدي في مجال البحث أو التعرض للمعلومات التي تتعرض لحقائق أو قضايا ذات طبيعة شائكة. فحتى وإن كانت مصدر المعلومات الأول في مجتمع تغلب عليه الأمية الرقمية، إلا أن طبيعة المعلومة نفسها، تفرض واقعها على الوسيلة الإعلامية نفسها بما يحد من قدراتها من جهة، ويبعد الجمهور عن توقع متابعتها للحصول على معلومة ما طالما كانت تمس النظام الذي تتبعه هذه الوسائل ملكية وسياسة.

والنتيجة السابقة لا تنفي استبعاد هذه النوعية من المعلومات(التسريبات) من العرض أو النشر في وسائل الإعلام التقليدية؛ حيث سار عدد كبير من الصحف والقنوات الفضائية خلف ما عرضته المواقع الالكترونية، بنشر التسريبات، من عينة «اليوم السابع» التي نشرت تسريب حوارات مبارك مع طبيبه، و«الوطن» التي أذاعت

تسريبات لمبارك ومرسى، و«المصري اليوم»، وغيرها من الصحف بجانب تسريبات برنامج الصندوق الأسود للإعلامي عبد الرحيم على.

"وتبقى الحقيقة المؤكدة، أن الجميع خضع لشبق الانفراد، أمام كنز المعلومات في التسريبات، ولم يستطع فصيل أو إعلامي، أو ثائر، أو ناشط كبح جماح هذا الشغف في إذاعة التسجيلات، إذن الجميع تطوله نار الاتهام، والجميع مدان، وليس عبد الرحيم على فقط"[٩٥].

وتضيف بيانات الجدول السابق أن القنوات الفضائية العربية جاءت في المرتبة الثانية كمصادر لمتابعة الجمهور للتسريبات، وذلك لدى(٤١,٢%) من إجمالي عينة الدراسة، وجاء في المرتبة الثالثة، الزملاء والأصدقاء بما نسبته(١٩%)، وتشي هذه المرتبة المتقدمة للزملاء والأصدقاء حول كونهم مصادر لمتابعة أو معرفة المعلومة المسربة، بالدور الذي يمارسه الاتصال الشخصي في هذا الإطار، وذلك من زاويتين؛ أولهما وكما سبقت الإشارة، تغلب الأمية الرقمية على أفراد المجتمع المصري، ولما كانت هذه النوعية من المعلومات يُروج لها بالأساس عبر توظيف التكنولوجيا صوتا وصورة، كان من المنطقي أن يعتمد الكثيرون على من يملكون مهارة التعامل عبر هذه الوسائل لتتشكل المعرفة على مرحلتين: قادة الرأي المطلعون والآخرون متلقي الرسالة.

أما ثاني هذه الزوايا فقد تفسر في ضوء الأهمية التي تكتسبها المعلومة المسربة، وهي أهمية تكتسبها من الدور الذي تمارسه السياسة في حياة الأفراد؛ حيث تمس العديد من القرارات والمعلومات حياتهم مساً مباشراً، وهو ما يدفعهم للسعي لمعرفة المزيد عما يدور حولهم من أحداث، حتى وأن وقعت في كثير من الأحيان تحت مظلة"الشائعات"!

تأتي "الصحافة الورقية" أو "مواقع الصحف المختلفة على الانترنت"، وكذا موقع التواصل " اليوتيوب" بما يبثه من مقاطع مصورة في مرتبة متقاربة، بواقع(١٨,٤%) و(١٥,٨%) على التوالي.

وإجمالاً، يمكن القول إن الوسائل الالكترونية(الرقمية) تتصدر قائمة المصادر التي يتابع من خلالها الأفراد التسريبات المختلفة.

وتختلف النتيجة السابقة عن ما توصلت إليه دراسة نهاوند عيسى(٢٠١٢)؛ حيث توصلت إلى أن التليفزيون قد تصدر قائمة وسائل الإعلام التي يستقي منها الشباب اللبناني معلوماته حول التسريبات(تسريبات ويكيليكس بالتحديد)، (٣٤%)، ثم تلته الانترنت (٢٢%)[٩٦].

٣- آراء المبحوثين بشأن كيفية حدوث التسريب (ن= ٥٠٠)

جدول رقم (٦)

كيفية حدوث التسريبات	ك	%
١- مصادر داخل المؤسسة المسرب منها المعلومات	٣٠٩	٦١,٨
٢- تسريب معلومات مِن داخل الجهة التي شملها التَّسريب	٢١٣	٤٢,٦
٣- صراع قوي بين جهات ومؤسسات مختلفة	١٧٤	٣٤,٨
٤- اختراق الكتروني	١١١	٢٢,٢
٥- عبر شراء معلومات من مصادرها	٩٧	١٩,٤
٦- عبر فك شفرات ملفات سرية	٤٤	٨,٨
٧- أخرى تُذكر	١٠	٢

تشير بيانات الجدول السابق إلى أهم مدركات الجمهور بشأن كيفية حدوث التسريب الخاص بشخصية ما أو مؤسسة ما أو حدث..الخ؛ حيث أشار المبحوثون إلى أنهم يعتقدون بحدوث التسريب من المصادر/ الشخصيات العاملة أو التابعة لهذه المؤسسة المُسرب منها/ عنها المعلومة، وذلك لدى(٦١,٨%)، وفي المرتبة الثانية جاء اعتقاد الجمهور، وفي المرتبة الثانية جاء اعتقاد الجمهور بأن التسريب هو نتيجة تسرب معلومات من داخل الجهة التي شملها التسريب، وذلك بواقع(٤٢,٦%) من إجمالي آراء عينة الدراسة، والمقصود هنا أن التسريب قد يكون نتاجاً لتعرض المؤسسة لنوع من القرصنة أو الاحتيال أو التجسس بعيداً عن تورط عاملين أو تابعين لهذه المؤسسة في عملية التسريب بأنفسهم.

وفي المرتبة الثالثة أشار المبحوثون إلى أن التسريب قد يكون نتيجة صراع قوي على المعلومات بين جهات مؤسسات متنافسة أو متناحرة سواء على مكاسب سياسية، أو مزايا اقتصادية، أو سيطرة على وسائل إعلام بعينها..الخ، مما يخلق بيئة مواتية لانتقال المعلومات من طرف لآخر، أو لوسائل الإعلام ، أو لجماعات المصلحة من الطرفين.. وهكذا، وقد تحقق ذلك لدى من نسبتهم (٣٤,٨%) من إجمالي عينة الدراسة، بينما أشار(٢٢,٢%) إلى أن التسريب قد يكون ناتج عن اختراق الكتروني لموقع تابع لجهة ما، وفي المرتبة الخامسة، جاء شراء المعلومات من مصادرها كسبب قد يقف وراء حدوث التسريب، وذلك لدى(١٩,٤%)، وأخيراً أشار(٨,٨%) من المبحوثين إلى أن التسريب قد يكون ناتجاً عن فك شفرات ملفات سرية خاصة بمؤسسة أو جهة ما.

وتختلف النتيجة السابقة مع ما توصلت إليه دراسة نهوند عيسى(٢٠١٢)؛ حيث توصلت الدراسة إلى أن غالبية عينة دراستها ليس لديها فكرة واضحة عن طريق حصول التسريب/ والذين يعرفون قالوا بالدرجة الأولى إن ذلك حصل من خلال اختراق إلكتروني[٩٧].

٤- آراء المبحوثين بشأن دوافع ظهور وانتشار مثل هذه التسريبات (ن= ٥٠٠)

جدول رقم (٧)

دوافع ظهور وانتشار مثل هذه التسريبات	ك	%
١- التأثير في الرأي العام	٢٣٧	٤٧,٤
٢- خدمة مصالح سياسية بالأساس	٢١٥	٤٣
٣- إلهاء الناس عن القضايا الهامة	١٦١	٣٢,٢
٤- لكشف الفساد الذي يعم العالم	١٣٥	٢٧
٥- لتحقيق أهداف أو مصالح شخصية	١٢٧	٢٥,٤
٦- الرغبة في محاسبة الحكومات والمسئولين عن بعض سياستهم غير المقبولة من الناس	١١٨	٢٣,٦
٧- إثارة الفوضى والبلبلة	١١٦	٢٣,٢
٨- للتعبير عن عدم الرضا عن سياسات الحكومة في معالجة بعض القضايا	٩٩	١٩,٨
٩- لتحريك مصالح الأحزاب السياسية المختلفة	٨٠	١٦
١٠- حروب المعلومات أو حروب الجيل الرابع	٦٧	١٣,٤
١١- لتحقيق مصالح الدول غير الحليفة لمصر	٦٥	١٣
١٢- بالونات اختبار للرأي العام نحو بعض القضايا	٦٢	١٢,٤
١٣- الرغبة في التأثير على أجندة وسائل الإعلام	٤٩	٩,٨
١٤- إشباع رغبة الناس في الاطلاع على المعلومات المشوقة والغريبة	٣٦	٧,٢

تكشف بيانات الجدول السابق عن مدركات المبحوثين بشأن أهم دوافع حدوث وانتشار التسريبات كمضمون إعلامي، تبرزه العديد من وسائل الإعلام؛ حيث أشار(٤٧,٤%) من عينة الدراسة إلى أن أهم دوافع هذه التسريبات من وجهة نظرهم هو التأثير في الرأي العام بالأساس، وذلك بالتوجه مع أو ضد أشخاص أو سياسات أو مواقف بعينها، وهو ما يرتبط بدوره بالنتيجة التي جاءت في المرتبة الثانية، والتي أشار

فيها المبحوثون إلى أن خدمة المصالح السياسية بالأساس كانت الهدف الأهم لهذه التسريبات (٤٣%)؛ حيث عادة ما تستهدف التسريبات- كما سبقت الإشارة في الإطار النظري لهذه لدراسة- عادة تصفية المواقف من الخصوم، والاعتماد على سياسة الفضح لتحقيق مكاسب سياسية لصالح طرف ضد طرف آخر، أو جماعة ضد جماعة أخرى، و مما يذكر هنا على سبيل المثال تسريب صحيفة واشنطن بوست شهادات ووثائق عن التصنت غير القانوني الذي قامت به أجهزة الأمن لأغراض انتخابية لمصلحة الرئيس الأمريكي ضد خصومه السياسيين في فضيحة (ووترجيت) المشهورة (١٩٧٢-١٩٧٤) في عهد ريتشارد نيكسون الذي أطاحت به الفضيحة ولم يكمل لهذا السبب فترة رئاسته الثانية.

وقد أشار المبحوثون-ثالثاً- إلى أن التسريب قد يكون بهدف إلهاء الناس عن بعض القضايا الهامة التي قد يُدبر لها أو تحاك في الخفاء إما لتمرير مشروع أو قانون ما، أو التستر عن فضيحة سياسية ما...الخ.

وفي المرتبة الخامسة، وبواقع(٢٧%) من إجمالي عينة الدراسة، ربط المبحوثون بين التسريب وبين بعض الأهداف الإيجابية التي قد تنجم عنه مثل الكشف عن قضايا الفساد التي تضر أو تهدد مصالح المواطنين أو مصالح جماعة أو دولة بعينها.

وجاء في المرتبة الرابعة ما أشار إليه المبحوثون من كون التسريب يستهدف تحقيق مصالح شخصية بالأساس لجهة من الجهات أو جماعة من الجماعات أو حتى لشحذ الآراء مع أو ضد شخص بعينه، وذلك من وجهة نظر(٢٥,٤%) من إجمالي آراء عينة الدراسة، وخامساً، أشار المبحوثون إلى أن الرغبة في التوقف عند أفعال الحكومة وسياستها ومعرفة ما يجري وراء الكواليس بما يهف إلى خدمة مصالح المواطنين بالأساس هو واحد من أهم دوافع حدوث التسريب؛ حيث يقوم بعض العاملين ببعض المؤسسات أو الهيئات أو حتى الشركات في كثير من الأحيان بتسريب بعض المعلومات والوثائق وربما الزج بها لوسائل الإعلام عن قصد بهدف الكشف عن بعض السياسات أو الممارسات التي ينبغي معرفتها ومسائلة الحكومة ومسئوليها بشأنها، بما يضمن محاسبة المسئول أو منع حدوث ضرر ما.

وتختلف النتيجة السابقة مع ما أشارت إليه دراسة ميهيل اورزياتا(٢٠١٢) والذي اعتقد أن تسريب المعلومات في الوقت الراهن، هو جزء من مواجهة عالمية غير معلنة تهدف إلى "التخريب كسلاح أولي"٩٨ ، وهي النتيجة التي تتفق بدورها مع فكرة

تموضع التسريب ضمن آليات حروب الجيل الرابع والخامس التي تخوضها العديد من دول العالم حالياً.

وتختلف نتائج الدراسة كذلك مع ما توصلت إليه نهوند عيسى(٢٠١٢)؛ حيث أشارت إلى أن التسريبات تحدث بالأساس و بالدرجة الأولى لخدمة المصالح السياسية، يليها التأثير في الرأي العام، ثم بسبب التطور التقني[٩٩].

٥- مدى معرفة المبحوثين بالمعلومات الواردة بهذه التسريبات قبل عرضها عبر وسائل الإعلام المختلفة:

جدول رقم (٨)

مدى معرفة المعلومات الواردة بهذه التسريبات قبل نشرها	ك	%
لا	٤٥٧	٩١,٤
نعم	٤٣	٨,٦
الإجمالي	٥٠٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن (٩١,٤%) من إجمالي عينة الدراسة كانوا يجهلون تماماً أية معلومات مرتبطة بطبيعة المعلومات التي وردت بأي من التسريبات التي تعرضوا لها ؛ وهي ما يمكن تفسيره في ضوء ما أثارته العديد من الدراسات السابقة وتحديداً في مجال دراسات الرأي العام، حول مستوى المعرفة الحقيقي لدى الجمهور بالقضايا والموضوعات المختلفة التي تدور بمجتمعهم، والتي قد تمس في بعض الأحيان مصالحهم الشخصية مساً مباشراً، وهو الأمر الذي فتح المجال للحديث عن أخطاء القياس، وعدم قدرة مسوح الرأي العام على التعرف بدقة فعلية على التوجهات الحقيقة للأفراد طالما لا يملكون توجهاً فعلياً، إنما هي إجابات قد يعرضون لها أو يختارونها درءاً لفكرة الجهل، ولذلك تحوي العديد من أساليب قياس الرأي العام حالياً، مجموعة من التساؤلات المرتبطة بمعارف الجمهور نحو القضية محل القياس أو الدراسة، هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية (قد) تعكس هذه النتيجة مستوى اهتمام الجمهور بالقضايا بعيداً عن معارفهم، فكما سبقت الإشارة في موضع سابق، قد يستهدف التسريب تنفيذ أجندة سياسية مخالفة، أو فضح مؤسسة ما، وهكذا وفي إطار التسريب والتسريب المتبادل، يفقد الجمهور اهتمامهم بالقضايا، ويصبحوا أكثر ريبة وتشككاً في كل ما يدور حولهم،

وفي أسوأ الأحوال يشهد المجتمع حالة من حالات الانسحاب من المجال العام، يفقد معها المواطن إحساسه بقيمة ما يعرفه أو ما يسعى إلى ممارسته.

٦- مدى توقع المبحوثين للمعلومات الواردة بهذه التّسريبات قبل عرضها عبر وسائل الإعلام المختلفة:

جدول رقم (٩)

توقع المعلومات الواردة بهذه التسريبات قبل نشرها	ك	%
لا	٣٣٩	٦٧,٨
نعم	١٦١	٣٢,٢
الإجمالي	٥٠٠	١٠٠

في مقابل النتيجة السابقة المرتبطة بالمعرفة الفعلية من قِبل الجمهور للمعلومات الواردة بأي تسريب من التسريبات التي تعرضوا لها، تكشف بيانات الجدول السابق أن (٣٢,٢%) منهم كانوا يتوقعون الممارسات، أو السياسات التي عرض لها التسريب، وبصرف النظر عن الأيديولوجية التي تقف وراءه ، بينما أشار(٦٧,٨%) إلى أنهم لم يتوقعوا المعلومات الواردة بهذه التسريبات قبل عرضها عبر وسائل الإعلام المختلفة.

- وتختلف النتيجة السابقة مع ما توصلت إليه دراسة نهوند عيسى(٢٠١٢) والتي توصلت إلى أن غالبية عينة دراستها رأت أن التسريبات أكدت معلومات متوقعة، وأن هذا التوقع كان نتاجاً لمتابعة التحليلات وأخبار المستجدات؛ حيث أجاب (٤٨%) من المبحوثين أن تلك التسريبات أتت لتؤكد معلومات متوقعة، بينما أشار(٣٠%) منهم إلى أنهم وجدوها جديدة، (١٠%) جمعوا بين جديدة ومؤكدة لمعلومات متوقعة، (٦%) وجدوا فيها معلومات معروفة، والنسبة المتبقية جمعت أكثر من احتمال.[١٠٠]

٧- مصداقية المعلومات الواردة التسريبات الإعلامية لدى المبحوثين:

جدول رقم (١٠)

تصديق المعلومات الواردة بهذه التسريبات	ك	%
نعم	٣٢١	٦٤,٢
لا	١٧٩	٣٥,٨
الإجمالي	٥٠٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن غالبية عينة الدراسة (٦٤,٢%) منهم ، يصدقون بالفعل ما ورد بهذه التسريبات من حقائق أو معلومات أو سياسات أياً كان الطرف المتورط فيها، بينما أشار(٣٥,٨%) إلى أنهم لم يصدقوها، ولا يثقون في طبيعة ما يرد بها من معلومات أو شخوص.

٨- أسباب مصداقية المعلومات الواردة التسريبات الإعلامية لدى المبحوثين: (ن= ٣٢١)

جدول رقم (١١)

أسباب تصديق المعلومات الواردة بالتسريبات	ك	%
١- لأن الأحداث السابقة والتالية عليها تؤكد المعلومات الواردة بها	٢٠٢	٦٢,٩
٢- لأن بها معلومات شبه رسمية ولا يمكن التلاعب بها	١٢٩	٤٠,٢
٣- لأني أتابع التحليلات والتعليقات السياسية باستمرار	١١٠	٣٤,٣
٤- لأن تحليلات وسائل الإعلام غير المصرية تثبت صحتها بالأدلة	٨٩	٢٧,٧
٥-لأنها تتفق مع اتجاهاتي نحو مَن ظهروا في هذه التسريبات	٧٥	٢٣,٤
٦-أخرى تُذكر	٦	١,٩

وبالسؤال عن الأسباب التي جعلت غالبية عينة الدراسة تعتقد في صدقية المعلومات الواردة بالعديد من التسريبات التي عرضت عبر وسائل الإعلام، وبصرف النظر مجدداً عن الأطراف المتورطة فيها، هو أولاً طبيعة ومسار الأحداث الذي أثير في التسريب؛ فالأحداث السابقة والتالية عليها تؤكد المعلومات الواردة بها (٦٢,٩%)، أما ثاني أسباب الاعتقاد في صدقية هذه المعلومات فارتبط بطبيعة المعلومات الواردة بالتسريب، كونها معلومات شبه رسمية ولا يمكن التلاعب بها؛ حيث تُظهر هذه التسريبات عادة أصوات ووجوه من يتورطون فيها بشكل واضح في كثير من الأحيان، وهي كذلك تسرد مجموعة من المعلومات أو الحقائق التي تدلل عليها ممارسات الواقع .. الخ.

وقد أشار(٣٤,٣%) من عينة الدراسة إلى أن أسباب تصديقهم للمعلومات الواردة بالتسريب، ترجع لإلمامهم بالتحليلات والتعليقات السياسية المختلفة، والتي تعرض للأحداث، بينما أشار (٢٧,٧%) منهم إلى أنهم يصدقون المعلومات الواردة بالتسريب لأن تحليلات وأخبار وسائل الإعلام (غير المصرية) تثبت صحة المعلومات الواردة بالكثير من هذه التسريبات بالأدلة والبراهين المنطقية.

وأشار(٢٣,٤%) من إجمالي من يصدقون الواردة بالتسريب إلى أنهم يصدقونها كونها تتفق واتجاهاتهم نحو الشخصيات التي ظهرت في التسريب، ومدركاتهم، و/أو تقييمهم للشخصية وأيديولوجياتها أو أفكارها حتى قبل حدوث التسريب.

٩- أسباب عدم مصداقية المعلومات الواردة بالتسريبات لدى المبحوثين (ن= ١٧٩)

جدول رقم (١٢)

أسباب عدم تصديق المعلومات الواردة بالتسريبات	ك	%
١- لأني اعتقد أنه يمكن التلاعب في مثل هذه التسريبات بقوة	١٢١	٦٧,٦
٢- لأنها صادرة من فصيل/ جماعة سياسي/أرفضه/ها	٧٣	٤٠,٨
٣- لأن الأحداث على أرض الواقع تكذبها وتتناقض معها	٣٧	٢٠,٧
٤- لأن هناك وسائل إعلامية أخرى تفضح كذب هذه التسريبات	٣١	١٧,٣
٥- لثقتي في أجهزة الدَّولة وقيادتها مسئوليها بوجه عام	١٢	٦,٧
٦- أخرى تُذكر	٣	١,٧

تعرض بيانات الجدول السابق لأسباب عدم تصديق (٣٥,٨%) من عينة الدراسة الإجمالية للمعلومات الواردة في التسريبات؛ حيث أشار(٦٧,٦%) منهم إلى أنهم لا يصدقونها لأن التطور التكنولوجي في وسائل الإعلام وأجهزة التنصت والتسجيلات تمكن من التلاعب في مثل هذه التسريبات بقوة، بينما أشار(٤٠,٨%) منهم إلى أنهم لا يثقون فيها أو يصدقونها كونها صادرة من فصيل/جماعة سياسي/ة أرفضه/ها، وهي النتيجة التي يمكن ربطها بنتائج الدراسات التي تربط بين التوجه الحزبي او الفكري للمبحوث وبين مدركاته للمضامين التي تعرض لها وسيلة إعلامية أو أخرى؛ حيث تشير الدراسات التي عمدت إلى قياس تأثير التوجه الحزبي على عداء وسائل الإعلام على سبيل المثال إلى أن إدراك وتفسير المعلومات الواردة من مصدر خبري ما، يتأثر بالفعل بالتوجه نحو الفصيل السياسي المعارض من جهة، وما يمثله أو يعرض لوجهة نظره من منافذ إعلامية من جهة ثانية.

وثالثاً، أشار المبحوثون إلى أنهم لا يصدقون المعلومات الواردة بالتسريب، لأن الأحداث على أرض الواقع تكذبها وتتناقض مع ما ورد بها (٢٠,٧%)، بينما أشار (١٧,٣%) إلى أنهم لا يصدقونها لأن وسائل الإعلام التي تتبنى موقف الخصم أو الطرف المعارض لهذه التسريبات تعرض هي الأخرى لحقائق ومعلومات موازية تكشف كذب وتلفيق هذه التسريبات وعدم صحتها.

وأخيراً أشار (٦,٧%) منهم إلى أن عدم تصديقهم يعود لثقتهم في القائمين على أجهزة الدولة بوجه عام، وفيما يتخذونه من قرارات أو يمارسونه من سياسات.

١٠- مدركات المبحوثين بشأن دور التكنولوجيا في ظهور موضوع التسريبات في وسائل الإعلام:

جدول رقم (١٣)

دور التكنولوجيا في ظهور موضوع التسريبات	ك	%
١- التكنولوجيا تسهل إمكان تجاوز أنظمة الرقابة	٢٨٤	٥٦,٨
٢- لم يعد الإعلام حكراً على الحكومات والسلطات السياسية	٢٢١	٤٤,٢
٣- التطور التكنولوجي في نقل المعلومات سيجعل الحكومات تعيد النظر في سياستها	١٦٢	٣٢,٤
٤- التطور التكنولوجي سيجعل الحكومات تمارس سرية وتكتم أكبر على حرية تداول المعلومات	١٢٤	٢٤,٨
٥- قد تخلق التطورات التكنولوجية مشكلات وأزمات سياسية بين الدول نتيجة التسريبات	١١١	٢٢,٢
٦- أصبح الجميع يشعر بوجود أنظمة رقابة على أقواله ونياته السياسية	٩١	١٨,٢

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن (٥٦,٨%) يعتقدون في أن تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، والتطور التكنولوجي بوجه عام سهَّل بشكل واضح من إمكانية تجاوز أنظمة الرقابة، وحظر النشر أو الإذاعة أو حتى القرارات والسياسات التي تُتخذ في الغرف المغلقة وذلك في ظل توسع ثقافة القرصنة وحروبي الجيل الرابع والخامس التي تعتمد على المعلومات بالأساس.

بينما أشار(٤٤,٢%) منهم إلى أن التكنولوجيا الحديثة قد كسرت دائرة المعلومات، وما كان يُمارس من احتكار لها من قِبل الحكومات أو الجماعات السياسية المختلفة.

ولفت (٣٢,٤%) من عينة الدراسة الانتباه إلى التأثيرات الفعلية التي قد تخلقها التكنولوجيا الحديثة على مجال الممارسة السياسية الفعلية ، بالإشارة إلى أن هذه الوسائل ستجعل الحكومات تعيد النظر في سياستها، بينما أشار(٢٤,٨%) منهم إلى أن هذا

التطور – وفي المقابل- سيجعل الحكومات تمارس سرية وتكتم أكبر على حرية تداول المعلومات خاصة ما يصنف منها باعتباره يمس الأمن القومي للبلاد، أو يتعلق بعلاقات دبلوماسية لا ينبغي الإساءة لها، وهي النتيجة التي أكدها (٢٢,٢%) من عينة الدراسة فعلياً، حيث أشاروا إلى أن التطور التكنولوجي وإساءة استخدامه قد يخلق مشكلات وأزمات سياسية بين الدول نتيجة التسريبات.

وإن ركزت النتائج السابقة على ما قد تتسبب فيه التكنولوجيا من تأثيرات على النظم الحاكمة والعلاقات بين الدول، وحرية تداول المعلومات وسياسات الشفافية المرجوة من هذا التطور ، إلا أن (١٨,٢%) من عينة الدراسة قد اعتقدوا أن التكنولوجيا سيف مسلط على رقاب الجميع؛ فثلما يوظفها أصحاب المصلحة أو جماعات المعارضة أو حتى الإعلاميون ممن يحرصون على رفع مستوى الوعي الشعبي لدى جماهيرها، توظفها الحكومات في المقابل لتتبع ومراقبة الخصوم أو حتى التلصص على أفراد الجمهور العام، والأمثلة كثيرة في هذا الشأن، كما أنها لم تترك دولة أو نظام حاكم ما إلا وطالته، حتى أن بعض الحكومات تتفاخر (الصين الشعبية مثالاً) بما تتخذه من إجراءات حظر ورقابة شديدة على بعض المواقع الالكترونية والمعلومات بمنطق الحفاظ على الأمن العام، ومنع اختراق خصوصية الأفراد.

وهكذا تؤكد النتيجة السابقة على دور تكنولوجيا المعلومات الجديدة في ساحة المجتمعات الحالية ، الأمر الذي ينتفي معه رأي (ماو) القائل بأن ***"السلطة تنبع من فوهات البنادق"***؛ حيث أضحت صناعة المعلومات الآن وستظل صاحبة أهم وأبرز دور في صنع أي قرار، على كل من المستويين الفردي والمجتمعي؛ فالمعلومات حالياً، وأكثر من أي حقبة تاريخية سابقة، هي عنصر حاسم في أي نوع من أنواع المواجهة، وخاصة السياسية منها، ومن خلالها يستطيع صاحب أية معلومات ذات قيمة أن يؤثر (يتلاعب) بقرارات الخصوم، لكونه على علم بنواياهم، وقوتهم وحتى قراراتهم، وهو ما يمكنه بالتالي من اتخاذ التدابير اللازمة لحماية مجتمعه.[١٠١]

١١- مدى تأثير التسريبات التي تذاع عبر وسائل الإعلام من وقت لآخر على آراء المبحوثين نحو الأحداث السياسية في مصر:

جدول رقم (١٤)

مدى تأثير التسريبات على الآراء السياسية	ك	%
لا	١٩٧	٣٩,٤
أحيانًا	١٦٠	٣٢
نعم	١٤٣	٢٨,٦
الإجمالي	٥٠٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن (٣٩,٤%) من إجمالي عينة الدراسة يعتقدون في أن التسريبات التي تعرض لها وسائل الإعلام المختلفة من آن لآخر لا تؤثر بالفعل على معارفهم، وآرائهم، و توجهاتهم نحو الأحداث السياسية التي تدور بمصر، بينما أشار(٣٢%) منهم إلى أنها تؤثر عليهم في بعض الأحيان وبعض المواقف، وأخيراً، أشار(٢٨,٦%) منهم إلى أن هذه النوعية من المعلومات لا تؤثر على معارفهم أو اتجاهاتهم نحو الأحداث السياسية في البلاد.

وتتفق النتيجة السابقة مع ما توصلت إليه دراسة نهوند عيسى؛ حيث نفت الأغلبية أن تكون التسريبات بدلت من آرائهم؛ حيث أجاب (٦٤%) بالنفي، و(٢٢%) بالإيجاب، و(١٤%) لا جواب.[١٠٢]

١٢- ماهية تأثير التسريبات التي تذاع عبر وسائل الإعلام على آراء المبحوثين نحو الأحداث السياسية في مصر:(ن=٣٠٣)

جدول رقم (١٥)

مجال التأثير	ك	%
١- وضحت لي الأمور أكثر	١٧٥	٥٧,٨
٢- أكَّدت معلوماتي وتوقعاتي حول الأحداث السياسية في البلد	١٣٣	٤٣,٩
٣- بدلت رأيي تجاه سياسة الدولة في بعض القضايا /المشكلات	٧٨	٢٥,٧
٤- كانت صدمة بالنسبة لي أن تسرب معلومات كهذه	٧٧	٢٥,٤
٥- أخرى (تذكر)	٣	١

تكشف بيانات الجدول السابق عن مجالات تأثير التسريبات التي تذاع عبر وسائل الإعلام على آراء المبحوثين نحو الأحداث السياسية في مصر؛ حيث أشار(٥٧,٨) منهم

إلى أن هذه النوعية من المعلومات قد وضحَّت له الكثير من الموضوعات والأحداث التي تدور على الساحة المصرية بشكل عام، بينما أشار(٤٣,٩٥) منهم إلى أن هذه التسريبات قد أكدت لهم معلوماتهم وتوقعاتهم حول الأحداث السياسية في البلاد والسياسات المختلفة التي تتخذ في المجالات المختلفة.

وثالثاً، أشارت النتائج إلى أن التسريبات قد غيرت آراء المبحوثين تجاه سياسة الدولة في تناولها لبعض القضايا / المشكلات أو الأحداث، بينما أشار (٢٥,٤%) منهم إلى أن التسريبات مثلت صدمة بالنسبة لهم.

١٣- مدركات المبحوثين حول دور التسريبات في المجتمع بوجه عام:

جدول رقم (١٦)

دور التسريبات	ك	%
١- لا أستطيع تحديد دورها بدقة	٢٢٧	٤٥,٤
٢- لا تضر ولا تنفع	٩٧	١٩,٤
٣- تعمل على خدمة الصالح العام	٩٣	١٨,٦
٤- تعمل على الإضرار بالصالح العام	٨٣	١٦,٦
الإجمالي	٥٠٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن (٤٥,٤%) لا يستطيعون التنبؤ بالدور الذي يمكن أن تقوم به هذه التسريبات في المجتمع بوجه عام، أو تحديد الدور الحالي الذي يمكن أن تمارسه هذه النوعية من الضغوط المعلوماتية، بينما أشار (١٩,٤%) منهم إلى أن هذه التسريبات سوف لن تنفع ولن تضر، بمعنى أنها عديمة القيمة والتأثير.

وأشار(١٨,٦%) إلى أن هذه النوعية من المعلومات تعمل لخدمة الصالح العام عبر الكشف عن المعلومات والسياسات التي تمس مصالح المواطنين، وفي المقابل اعتقد (١٦,٦%) منهم أنها تضر بالصالح العام.

١٤- مدركات المبحوثين بشأن الأسباب التي تجعل النظم الحاكمة تنتقد مثل هذه التسريبات:

جدول رقم (١٧)

أسباب انتقاد الحكومة التسريبات	ك	%
١- لأن الحكومة تحاول دوما إخفاء المشكلات التي قد تهددها او التي تعجز عن حلها	٢٥٤	٥٠,٨
٢- لأن الحكومة تعتقد دوما أن نشر مثل هذه التسريبات يضر بالأمن القومي	٢٤٢	٤٨,٤
٣- لأن الحكومة تعتقد أن ذلك يضر بمصالح أعضاء الحكومة ويشوههم صورتهم لدى الرأي العام	٢٤٠	٤٨
٤- لأن الحكومة تعتقد أن نشر مثل هذه المعلومات يخلق حالة من البلبلة والشائعات	١٤١	٢٨,٢
٥- أخرى تُذكر	١٠	٢

تلقي بيانات الجدول السابق الضوء على مدركات المبحوثين عينة الدراسة للأسباب التي تجعل النظم الحاكمة المختلفة تنتقد مثل هذه التسريبات؛ حيث أشار ما يقارب نصف العينة (٥٠,٨%) أن الحكومة تحاول دوما إخفاء المشكلات التي قد تهددها أو التي تعجز عن حلها، بينما أشار(٤٨,٤%) إلى أن الحكومات تنتقد هذه التسريبات لأن الحكومة تعتقد دوما أن نشر مثل هذه التسريبات يضر بالأمن القومي.

وأشار(٤٨%) من عينة الدراسة أن الحكومة تنتقد مثل هذه التسريبات، لأن الحكومة تعتقد أن ذلك يضر بمصالح أعضاء الحكومة ويشوههم صورتهم لدى الرأي العام، وأخيرا أشار(٢٨,٢%) من عينة الدراسة إلى أن هذه الانتقادات تأتي بسبب اعتقاد الحكومات في أن نشر مثل هذه المعلومات يخلق حالة من البلبلة والشائعات لدى الرأي العام المتلقي لها.

١٥- مدركات المبحوثين لأصحاب المصلحة في نشر وإذاعة مثل هذه التسريبات:

جدول رقم (١٨)

أصحاب المصلحة في نشر وإذاعة التسريبات	ك	%
١- جماعة الإخوان	٢٦٧	٥٣,٤
٢- أحزاب المعارضة	٢٤٢	٤٨,٤
٣- جهات خارجية أجنبية معادية	١٥١	٣٠,٢
٤- جهات خارجية عربية معادية	١٤٠	٢٨
٥- الحكومة	٨٠	١٦

يُصنف الباحثون بعض المنتفعين من وراء حروب التسريبات الإعلامية إلى أكثر من قائمة، لتتضمن القائمة مجموعة مختلطة الهويات والأهداف والمصالح ، وذلك على مستوى الحكومات الاستبدادية، محترفي ارتكاب الجرائم المنظمة، وسائل الإعلام، وحتى بعض المؤسسات المنوط بها حماية البيانات السرية!!؛ فقد تتخذ **الأنظمة الاستبدادية** مثلاً من ذريعة التسريبات ستاراً جديداً لفرض معايير أشد لقهر أي قوى معارضة، وتكثيف الرقابة على أي نشاط يُصنف باعتباره "معادياً". ويستطيع مرتكبو **الجريمة المنظمة** استغلال نقاط الضعف المكشوفة عبر تسريب المعلومات من أي ساحة نشاط، وبخاصة الأنشطة السياسية والدبلوماسية والعسكرية منها، وليس أدل على ذلك مما يحدث في سيناء في الوقت الراهن. وقد تسعى جهات أخرى إلى توظيف أسلوب الابتزاز، لكي تؤثر على قرارات قادة الدول والمؤسسات، إلى جانب ترشيح بعض الشخصيات التي تعمل لصالحها لشغل مناصب رسمية.

بينما تكمن مصلحة **الإعلام** في كون تسريب المعلومات يقدم له **"مواضيع ساخنة"** تساعد على زيادة عدد المستمعين في الراديو، ورفع التصنيف في التليفزيون، علاوة على زيادة أعداد النسخ المباعة من الجرائد والصحف، وكذا يتعرف الصحفيون على فرص وأبواب الشهرة، ليكافئوا بجوائز، أو يدرجوا في مناصب مرموقة في أحزاب سياسية...إلخ.

وأخيرا، قد تسعى **المؤسسات المعنية بحفظ المعلومات** أساساً، إلى السيطرة على صناع القرار السياسي، وحتى الرأي العام لفرض معايير أكثر صرامة للسيطرة على الجماهير.

وتشير بيانات الجدول السابق إلى أن المبحوثين يعتقدون أن أصحاب المصلحة من وراء نشر وإذاعة التسريبات التي ظهرت في مصر خلال السنوات الأربع الماضية هم

جماعة الإخوان في المرتبة الأولى بواقع(٥٣,٤%)، ثم أحزاب المعارضة في المرتبة الثانية بواقع(٤٨,٤%)، وفي المرتبة الثالثة جاءت الجهات الأجنبية المعادية لمصر بواقع(٣٠,٢%)، بينما جاءت الجهات الخارجية العربية المعادية في المرتبة الرابعة بواقع(٢٨%). وجاءت الحكومة في المرتبة الخامسة والأخيرة، وذلك على عكس ما أوردته نتائج العديد من الدراسات السابقة، وذلك بواقع(١٦%) من إجمالي استجابات المبحوثين.

١٦- مدركات المبحوثين لدور وسائل الإعلام في ظاهرة التسريبات الإعلامية:

جدول رقم (١٩)

كانت وسائل الإعلام	ك	%
١- جزء من الحل لأنها كشفت لنا عن تجاوزات المسئولين، وبالتالي ضرورة محاسبتهم	١٧٢	٣٤,٤
٢- لا أعرف	١١١	٢٢,٢
٣- لا هذا ولا ذاك	١١٠	٢٢
٤- جزءًا من المشكلة لأنها قدمت معلومات مغلوطة لم يعرف إن كانت صحيحة أم خاطئة	١٠٧	٢١,٤
الإجمالي	٥٠٠	١٠٠

يُطلق على وسائل الإعلام في بعض الأحيان "السلطة الرابعة للدولة،" وفي أحياناً أخرى "جهاز الديمقراطية الرقابي." وبصرف النظر عن الاسم، يلعب الإعلام دوراً حيوياً في توعية الرأي العام وتشكيل اتجاه لدعم قراراً معيناً. ولذلك، يمكن تشبيهه بالسيف ذي الحدين لأنه يقوم بكل من الدورين الإيجابي والسلبي داخل كل مجتمع.

وتساعد وسائل الإعلام، بل وتحفز –أحياناً-الكتاب المشهورين بشكل أو بآخر لكتابة ونشر سيناريوهات مختلفة حول أبرز الأحداث التي يراد لها أن تجذب انتباه العامة؛ حيث تستهدف بعض السيناريوهات اختبار رد فعل الجمهور لإرساء بعض محددات صناعة القرار، بحيث تساعد قادة الرأي على اختيار الوسائل والاستراتيجيات المناسبة للتأثير على الرأي العام، بينما يُصاغ البعض الآخر بهدف التأثير المباشر على الرأي العام بما تزجه إليه من آراء وما تُعرج عليه من أفكار ومعلومات؛ فعلى سبيل المثال يشير آل هيدل (٢٠٠٦) إلى دعاوى "الحرب على الإرهاب" التي تُبرزها وتوظفها الولايات المتحدة الأمريكية، إنما تخفي هدفاً حقيقياً يتمثل في السيطرة على آسيا الوسطى ومصادرها الحيوية، ويهدف هذا السيناريو وغيره مما تم نشره للرأي العام عن

طريق "مصادر موثوقة رفضت الكشف عن هويتها" ، يهدف إلى شحذ وتحفيز موقف معين بين الرأي العام الأمريكي[١٠٣].

وتشير بيانات الجدول السابق إلى أن مبحوثي الدراسة يعتقدون أن دور وسائل الإعلام في ظاهرة التسريبات كان دوراً إيجابياً، باعتبارها جزء من حل أية مشكلات تواجه المجتمع لأنها تكشف عن تجاوزات المسئولين، التي ينبغي محاسبتهم عليها، بينما أشار (٢٢,٢%) إلى أنهم لا يستطيعون تقييم دورها تحديداً لأنهم لا يعرفون.

وفي المرتبة الثالثة، أشار المبحوثون إلى أن وسائل الإعلام ليست جزءاً من الحل، ولا هي جزء من المشكلة المرتبطة بظاهرة التسريبات (٢٢%)، بينما اعتقد (٢١,٤%) من المبحوثين أن وسائل الإعلام كانت جزءًا من المشكلة لأنها قدمت معلومات مغلوطة لم يُعرف إن كانت صحيحة أم خاطئة.

١٧- مدركات المبحوثين لمدى إخلال وسائل الإعلام بمسئوليتها تجاه المجتمع بإذاعة أو مناقشة التسريبات:

جدول رقم (٢٠)

مدى إخلال وسائل الإعلام بمسئوليتها تجاه المجتمع	ك	%
لا	٢٩٥	٥٩
نعم	٢٠٥	٤١
الإجمالي	٥٠٠	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن وسائل الإعلام المختلفة التي عرضت للعديد من المعلومات المسربة لجهات وأشخاص مختلفين، لم تُخل بمسئوليتها تجاه المجتمع لدى إذاعة أو مناقشة التسريبات، وذلك وفق وجهة نظر (٥٩%) من عينة الدراسة ، بينما أشار(٤١%) إلى أنها أخلت بالفعل بمسئوليتها تجاه المجتمع.

١٨- مدركات المبحوثين لأوجه إخلال وسائل الإعلام بمسئوليتها تجاه المجتمع في موضوع التسريبات: (ن=٢٠٥)

جدول رقم (٢١)

أوجه إخلال وسائل الإعلام بمسئوليتها تجاه المجتمع	ك	%
١- أخلت بالممارسات الأخلاقية لمهنة الإعلام	٧٩	٣٨,٥
٢- أخلت بدور الإعلام لأنها تنقل معلومات تحدث ضجة دون التحقق من صدقها	٦٠	١٢
٣- أخلت بدور الإعلام لأنها لم تقدم أية معلومات مهمة	٣٧	١٨
٤- أخلت بدور وسائل الإعلام لأنها جعلتني أشك في كل شيء	٣٧	١٨
٥- أخلت بدور وسائل الإعلام لأنها تسعى لإثارة البلبلة والفوضى في المجتمع فقط	٣١	١٥,١
٦- أخلت بمعايير الإعلام المسئول لأنها تسريبات تسعى إلى تضليل الرأي العام	٣١	٦,٢
٧- أخلت بدور وسائل الإعلام لأنها جعلتني أشعر بالقلق والخوف على وضع البلد وأحوالها	٢٨	١٣,٧

تعرض بيانات الجدول السابق لأوجه إخلال وسائل بمسئوليتها تجاه المجتمع عندما أذاعت أو نشرت هذه النوعية من الأخبار أو المعلومات؛ حيث أشار(٣٨,٥%) منهم إلى أنها أخلت بالممارسات الأخلاقية لمهنة الإعلام، بينما أشار(١٢%) إلى أنها أخلت بدور الإعلام لأنها تنقل معلومات تحدث ضجة دون التحقق من صدقها، وأشار (١٨%) منهم إلى أن وسائل الإعلام أخلت بمسئوليتها تجاه المجتمع لأنها أخلت بدور الإعلام في تقديم معلومات هامة وحقيقية، بينما أفاد (١٨%) من عينة الدراسة أن وسائل الإعلام أخلت بدورها لأنها أفقدتهم الثقة في كل وأي شيء يتعلق بالساسة والمسئولين بوجه عام.

وفي المرتبة الخامسة، أشار المبحوثون إلى أن وسائل الإعلام أخلت بدورها لأنها تسعى لإثارة البلبلة والفوضى في المجتمع فقط ، وفي المرتبة السادسة أعتقد المبحوثون أن وسائل الإعلام أخلت بدورها لأنها أثارت حالة من الشعور بالقلق والخوف على وضع البلد وأحوالها (١٣,٧%).

١٩- مدركات المبحوثين لأوجه عدم إخلال وسائل الإعلام بمسئوليتها تجاه المجتمع في موضوع التسريبات: (ن=٢٩٥)

جدول رقم (٢٢)

أوجه عدم إخلال وسائل الإعلام بمسئوليتها تجاه المجتمع	ك	%
١- لم تُخل لأنها أدت إلى مزيد من تعظيم دور الإعلام تجاه المجتمع بالكشف عن أي فساد	١٢٧	٤٣,١
٢- لم تُخل لأنها دفعت إلى الاتجاه نحو محاسبة السلطة السياسية	١١٠	٣٧,٣
٣- لم تُخل لأنها جعلت وسائل الإعلام أكثر جرأة في الكشف عن القضايا المهمة	٩٩	٣٣,٦
٤- لم تُخل لأنها أدت لظهور نمط جديد من الإعلام الاستقصائي الذي يبحث وراء الأحداث	٨٠	٢٧,١

تكشف بيانات الجدول السابق عن وجهات نظر المبحوثين الذين أفادوا بأن وسائل الإعلام لم تخل بمسئوليتها تجاه المجتمع في إذاعتها للتسريبات المختلفة؛ حيث أشار (٤٣,١%) منهم إلى أن وسائل الإعلام لم تخل بأية مسئولية لأن إذاعتها للتسريبات قد عظَّم من دور الإعلام تجاه المجتمع بالكشف عن أي فساد، أو سوء إدارة ..الخ، بينما أشار (٣٧,٣%) منهم إلى لم تُخل لأنها دفعت إلى الاتجاه نحو محاسبة السلطة السياسية، كما أشار المبحوثون (٣٣,٦%) منهم إلى أن وسائل الإعلام لم تُخل بمسئوليتها لأنها جعلت وسائل الإعلام أكثر جرأة في الكشف عن القضايا المهمة التي تمس مصالح المواطنين. وأخيرا أشارت النتائج إلى اعتقاد المبحوثين في عدم إخلال وسائل الإعلام بمسئوليتها تجاه المجتمع بإذاعتها للتسريب لأنها – وعلى العكس- أدت لظهور نمط جديد من الإعلام الاستقصائي الذي يبحث وراء الأحداث (٢٧,١%).

ويلاحظ من مجمل وجهات نظر المبحوثين سالفة الذكر بأن موفقتهم على إذاعة وسائل الإعلام للتسريبات تدور معظمها حول الحق في معرفة ما يجري من أمور، والكشف عن الفساد ومحاسبة المسئولين بما يضمن ممارسات رشيدة تصب في صالح المواطن، وهو ما يشير مجدداً للأدوار المتزايدة من وسائل الإعلام في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، وإن كانت العلاقة بين وسائل الإعلام والحكم الرشيد لا تسير

بخطى ثابتة محددة الاتجاه ، بحيث يحركها الصالح العام للمجتمع والمواطنين بالأساس، داعمة بذلك أسس الحكم الرشيد[١٠٤]؛ حيث تخضع وسائل الإعلام للعديد من الهياكل التنظيمية التي تتضمن بدورها مؤسسات وروافد مختلفة تمثل عدد لا متناهي من الأيديولوجيات، والرؤى، والسياسات المتغيرة التي تقف وراء ما تنتجه من مضامين نحو كافة القضايا، الأمر الذي يبرر عمل هذه الوسائل ذاتها ضد سياسات الحكم الرشيد إما نتيجة لطبيعة ملكيتها، أو انحيازها لمصالح اقتصادية أو سياسية معينة[١٠٥]، وليس أدل على كل ما سبق إلا ما تعرض له وسائل الإعلام المصرية المختلفة على اختلاف توجهاتها ومصالح القائمين عليها، ومموليها، ومن ثمَّ الأيديولوجية التي تتبناها، من موضوعات وأساليب معالجة للقضايا لا يمكن تصنيفها إلا تحت فئة الإضرار بالصالح العام حتى بعيداً عن ظاهرة التسريبات التي تعرض لها أحياناً.

٢٠- مدركات المبحوثين لطبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به التسريبات في مجال المحاسبة السياسية:

جدول رقم (٢٣)

درجة الموافقة / دور التسريب في المحاسبة السياسية	موافق		محايد		معارض		الوزن النسبي	الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%		
١- تضغط التسريبات الإعلامية على المسئولين وتعرض أخطائهم لتصويب الخطأ ومحاسبتهم عليه	٤٣٦	٨٧,٢	٥٢	١٠,٤	١٢	٢,٤	94.9	١
٢- تدفع التسريبات الإعلامية الحكومة إلى تغيير السياسات بما يؤثر على أدائها ، وعلى دورها تجاه مصالح الجمهور إيجابياً	٣٨٢	٧٦,٤	١٠٠	٢٠	١٨	٣,٦	90.9	٢
٣- تحتاج التسريبات الإعلامية حول الحكومات المختلفة وقت طويل لدراسة مدى صحتها وهو ما يجعل الناس تنساها ولا تؤثر في أداء الحكومة ولا تحاسبها	٢٣٣	٤٦,٦	١٥٦	٣١,٢	١١١	٢٢,٢	64.5	٣
٤- لا تتعمد التغطية الإعلامية للتسريبات فكرة محاسبة الحكومة من الأساس، إنما هو نوع من "الفرقعة" الإعلامية"	٢٠٣	٤٠,٦	١٥٩	٣١,٨	١٣٨	٢٧,٦	74.8	٤
٥- لا يهتم الناس اهتماما كافيا بالتسريبات والوثائق التي تحاسب الحكومة عندما تعرض في الإعلام، ولذلك هي لا تؤثر في الحكومة في شيء	١٢٣	٢٤,٦	٢٢١	٤٤,٢	١٥٦	٣١,٢	62.3	٥
٦- تذاع/ تنشر التسريبات الإعلامية عادة من أعداء للدول ولذلك لا ينبغي تصديقها ولا محاسبة الحكومة على ما يأتي بها	٧١	١٤,٢	١٧٦	٣٥,٢	٢٥٣	٥٠,٦	78.8	٦

توضح بيانات الجدول السابق مدركات المبحوثين لطبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به التسريبات في مجال المحاسبة السياسية للحكومات المختلفة؛ حيث وافق (٨٧,٢%) منهم على أن التسريبات الإعلامية تضغط على المسئولين وتعرض أخطائهم لتصويب الخطأ ومحاسبتهم عليه، بينما وافق(٧٦,٤%) منهم على أن التسريبات تدفع الحكومة إلى تغيير السياسات بما قد يؤثر إيجابياً على أدائها ، وعلى دورها تجاه مصالح الجمهور.

وفي المرتبة الثالثة، وافق المبحوثون على كون التسريبات الإعلامية حول الحكومات المختلفة تحتاج لوقت طويل لدراسة مدى صحتها وهو ما يجعل الناس تنساها ولا تؤثر في أداء الحكومة ولا تحاسبها، وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه العديد من الدراسات السابقة، والتي أشارت إلى أن تعقد الجهاز الإداري بالهيئات التنفيذية في المجتمعات المعاصرة، جعل من الصعوبة بمكان تعقب المذنب الفعلي في قضية أو سياسة ما، وهو ما يجعل القضية تدور في حلقات مفرغة، وتنتقل بسلاسة من جهة لأخرى بشكل يجعلها تخرج من حيز العقاب الناجز والفعال.

وقد وافق المبحوثون، رابعاً، على أن التغطية الإعلامية للتسريبات لا تتعمد من الأساس فكرة محاسبة الحكومة، إنما هو نوع من "الفرقعة" الإعلامية (٤٠,٦%)، بينما لم يوافق (٣١,٢%) على أن الناس لا يهتمون اهتماماً كافياً بالتسريبات والوثائق التي تحاسب الحكومة عندما تعرض في الإعلام، ولذلك هي لا تؤثر في الحكومة في شيء، وهو ما يعني أن المعلومات الواردة بالتسريبات تثير اهتمام الجمهور بالفعل لمعرفة ما يجري وراء الكواليس بما قد يؤثر على مصالحهم وأحوالهم.

وأخيراً، لم يوافق (٥٠,٦%) من عينة الدراسة على أن التسريبات تذاع/ تنشر عادة من أعداء للدول، ولذلك لا ينبغي تصديقها ولا محاسبة الحكومة على ما يأتي بها، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء الفرضية الرئيسية في مثل هذه النوعية من المعلومات ، وهو كونها تخرج من الجهات المسئولة نفسها، أو نتيجة تسريبات من العاملين بمكان ما، كما أنه لا ينبغي أن تترك هذه المعلومات لتذهب سدى ، وإنما ينبغي مراجعة الحكومة على ما ورد بها من معلومات بهدف اتخاذ إجراءات تصحيحية إن لزم الأمر.

(سابعاً/ ٢) نتائج اختبارات فروض الدراسة:

الفرض الأول:

١- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مصدر التسريب، ومدى الاعتقاد في صحة التسريب لدى المبحوثين:

جدول رقم (٢٤)

العلاقة بين مصدر التسريب وتصديقه

مدى التصديق / مصدر التسريب	يصدق		لا يصدق		كا٢	درجة الحرية	مستوى المعنوية	معامل التوافق
	ك	%	ك	%				
١- الزملاء والأصدقاء	٥٦	١١,٢	٣٩	٧,٨	١,٤٠٨	١	٠,٢٣٥	-
٢- الصحافة المطبوعة	٩	١,٨	٧	١,٤	٠,٤٥٥	١	٠,٥٠٠	-
٣- الصحافة الإلكترونية.	٦٣	١٢,٦	٢٩	٥,٨	٠,٨٩٨	١	٠,٣٤٣	-
٤- قنوات التليفزيون المصري الحكومي	٦	١,٢	٩	١,٨	٣,٩٤٠	١	٠,٠٤٧	٠,٠٨
٥- قنوات التليفزيون المصري الخاص	١٨	٣,٦	٢٧	٥,٤	١٢,٦٠	١	٠,٠٠٠	٠,١٥٧
٦- قنوات التليفزيون الفضائية العربية	١٥٧	٣١,٤	٤٩	٩,٨	٢٢	١	٠,٠٠٠	٠,٢٠٥
٧- مواقع التواصل الاجتماعي	١٥٨	٣١,٦	٧٠	١٤	٤,٧٤٠	١	٠,٠٢٩	٠,٠٩٧
٨- فيديوهات اليوتيوب	٦٢	١٢,٤	١٧	٣,٤	٨,٣٢٦	١	٠,٠٠٤	٠,١٢٨

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين المصدر الإعلامي للتسريب، وبين مستوى صدقية المعلومات الواردة به لدى مبحوثي الدراسة، وذلك على مستوى بعض المصادر الإعلامية دون البعض الآخر؛ **حيث ثُبت وجود علاقة** ارتباطية دالة إحصائياً بين **التعرض لقنوات التليفزيون المصري الحكومي**، وبين تصديق / عدم تصديق المعلومات الواردة بالتسريب؛ حيث بلغت قيمة كا^{٢} (٣,٩٤٠) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية(٠,٠٤٧)، وذلك **لصالح "عدم تصديق" التسريب** (١,٨%) مقابل (١,٢%).

كما ثبُت **وجود علاقة ارتباطية** دالة إحصائيا بين **التعرض لقنوات التليفزيون المصري الخاص**، وبين تصديق / عدم تصديق المعلومات الواردة بالتسريب؛ حيث

بلغت قيمة كا^{2}(١٢,٦٠٠) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية(٠,٠٠٠)، وذلك **لصالح "عدم تصديق" التسريب** (٥,٤%) مقابل (٣,٦%).

وهكذا يمكن الإجمال أن مبحوثي الدراسة لا يصدقون بالفعل ما تعرض له قنوات التليفزيون المصري سواء الحكومية منها أو الخاصة، وهو ما يدلل على انخفاض مستوى مصداقية هذه المنافذ الإعلامية لدى عينة الدراسة.

كما أثبتت نتائج الدراسة **وجود علاقة** ارتباطية دالة إحصائيا بين **التعرض لقنوات التليفزيون الفضائية العربية،** وبين تصديق / عدم تصديق المعلومات الواردة بالتسريب؛ حيث بلغت قيمة كا٢(٢٢) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠)، **وذلك لصالح "تصديق" التسريب والمعلومات** الواردة به (٣١,٤%) مقابل(٩,٨%).

وبالمثل، أثبتت نتائج الدراسة **وجود علاقة ارتباطية** دالة إحصائيا بين **التعرض لمواقع التواصل الاجتماعي** وما تعرض له من أخبار ومعلومات ذات صلة، وبين تصديق / عدم تصديق المعلومات الواردة بالتسريب؛ حيث بلغت قيمة كا٢(٤,٧٤٠) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٢٩)، **وذلك لصالح "تصديق" التسريب** والمعلومات الواردة به (٣١,٦%) مقابل (١٤%).

وفي السياق نفسه، أثبتت نتائج الدراسة **وجود علاقة ارتباطية** دالة إحصائيا بين **التعرض لمضامين الفيديو على اليوتيوب،** وما تعرض له من أخبار ومعلومات ذات صلة، وبين تصديق/عدم تصديق المعلومات الواردة بالتسريب؛ حيث بلغت قيمة كا٢ (٨,٣٢٦) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٠٤)، **وذلك لصالح "تصديق" التسريب** والمعلومات الواردة به (١٢,٤%) مقابل (٣,٤%).

بينما لم يثبت وجود علاقة بين التعرض للتسريبات عبر كل من الصحافة المطبوعة، الصحافة الالكترونية أو الزملاء والأصدقاء.

وإجمالاً، يمكن قبول الفرض الأول القائل بوجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين مصدر التسريب، ومدى الاعتقاد في صحة التسريب لدى المبحوثين، جزئياً؛ حيث ثبُت في بعض عناصره، ولم يثبت في عناصر أخرى.

الفرض الثاني:

٢- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين الانتماء السياسي أو الفكري للمبحوث، وبين الاعتقاد في صحة التسريب:

جدول رقم (٢٥)

العلاقة بين الانتماء السياسي وتصديق التسريب

مدى التصديق / الانتماء السياسي	يصدق		لا يصدق		كا٢	درجة الحرية	مستوي المعنوية	معامل التوافق
	ك	%	ك	%				
منتمي سياسياً	٩٩	١٩,٨	٢٤	٤,٨	١٨,٨٣٠	١	٠,٠٠٠	٠,١٩١
غير منتمي سياسياً	٢٢٢	٤٤,٤	١٥٥	٣١				

تكشف بيانات الجدول السابق عن نتائج اختبار مدى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين الانتماء السياسي أو الفكري للمبحوث، وبين الاعتقاد في صحة التسريب الذي تعرض له عبر وسائل الإعلام المختلفة؛ حيث أثبتت النتائج صحة الفرض الثاني القائل بوجود هذه العلاقة؛ حيث بلغت قيمة كا٢(١٨,٨٣٠) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية(٠,٠٠٠).

وهكذا يمكن قبول الفرض الثاني القائل بوجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين الانتماء السياسي أو الفكري للمبحوث، وبين الاعتقاد في صحة التسريب.

الفرض الثالث:

٣- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين اتجاه الانتماء السياسي للمبحوث، وبين الاعتقاد في صحة التسريب:

جدول رقم (٢٦)

العلاقة بين نوع الانتماء السياسي وتصديق التسريب

مدى التصديق / نوع الانتماء السياسي	يصدق		لا يصدق		كا٢	درجة الحرية	مستوي المعنوية	معامل التوافق
	ك	%	ك	%				
ليبرالي	٨	٦,٥	٩	٧,٣	٤٠,٦٢٩	٣	٠,٠٠٠	٠,٤٩٨
ناصري	٢	١,٦	٧	٥,٧				
إسلامي	٨٧	٧٠,٧	٧	٥,٧				
يساري	٢	١,٦	١	٠,٨				

تكشف بيانات الجدول السابق عن نتائج اختبار مدى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين اتجاه الانتماء السياسي للمبحوث، وبين الاعتقاد في صحة التسريب الذي يتعرض له، وقد أشارت بيانات الدراسة إلى تحقق هذه العلاقة بالفعل ودلالتها إحصائياً؛ حيث بلغت قيمة كا٢ (٤٠,٦٢٩)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠).

وتفصيلاً، مال ذو الاتجاه السياسي/ الفكري الإسلامي إلى الاعتقاد في صحة التسريب أكثر من غيرهم من ذوي الميول السياسية المغايرة، بينما مال ذوي الاتجاه الليبرالي أكثر من غيرهم إلى عدم تصديق ما ورد بالتسريبات من معلومات.

وهكذا يمكن القبول الفرض الثالث القائل بوجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين اتجاه الانتماء السياسي للمبحوث، وبين الاعتقاد في صحة التسريب.

الفرض الرابع:

٤- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين الاتجاه نحو التسريب بشكل عام، وبين الانتماء السياسي أو الفكري للمبحوث:

جدول رقم (٢٧)

العلاقة بين الاتجاه نحو التسريب والانتماء السياسي

الانتماء السياسي / الاتجاه نحو التسريب	منتمي سياسياً		غير منتمي سياسياً		كا٢	درجة الحرية	مستوي المعنوية	معامل التوافق
	ك	%	ك	%				
١- تعمل على خدمة الصالح العام	٤٩	٩,٨	٤٤	٨,٨	٤٩,٩٨٦	٣	٠,٠٠٠	٠,٣٠١
٢- تعمل على الإضرار بالصالح العام	١٤	٢,٨	٦٩	١٣,٨				
٣- لا تضر ولا تنفع	٢٢	٤,٤	٧٥	١٥				
٤- لا أستطيع التحديد	٣٨	٧,٦	١٨٩	٣٧,٨				

توضح بيانات الجدول السابق نتائج اختبار العلاقة بين الاتجاه نحو التسريب بشكل عام، وبين الانتماء السياسي أو الفكري للمبحوث؛ حيث أثبتت النتائج وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين المتغيرين؛ حيث بلغت قيمة كا٢(٤٩,٩٨٦)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠).

وتشير النتائج التفصيلية إلى أن المنتمين سياسياً يعتقدون أن التسريبات تعمل لخدمة الصالح العام بالأساس(٩,٨%)، بينما اعتقد غير المنتمين سياسياً أنهم لا يستطيعون تحديد ما إذا كانت هذه التسريبات تصب في خدمة الصالح العام أم العكس، وربما تعود النتيجة السابقة لضعف مستوى المعرفة السياسية المتعمقة بما يدور من أحداث على الساحة السياسية والمجتمعية.

وهكذا يمكن قبول الفرض الرابع القائل بوجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين الاتجاه نحو التسريب بشكل عام، وبين الانتماء السياسي أو الفكري للمبحوث.

الفرض الخامس:

٥- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين الاتجاه نحو التسريب بشكل عام، وبين اتجاه الانتماء السياسي أو الفكري للمبحوث:

جدول رقم (٢٨)

اتجاه الانتماء السياسي / الاتجاه نحو التسريب	ليبرالي		ناصري		إسلامي		يساري		كا٢	درجة الحرية	مستوي المعنوية	معامل التوافق
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%				
١- تعمل لخدمة الصالح العام	٢	١,٦	١	٠,٨	٤٦	٣٧,٤	-	-	٢٦,٧٢٦	٩	٠,٠٠٢	٠,٤٢٢
٢- تعمل على الإضرار بالصالح العام	٦	٤,٩	٢	١,٦	٦	٤,٩	-	-				
٣- لا تضر ولا تنفع	٤	٣,٣	٢	١,٦	١٦	١٣	-	-				
٤- لا أستطيع التحديد	٥	٤,١	٤	٣,٣	٢٦	٢١,١	٣	٢,٤				

تكشف بيانات الجدول السابق نتائج اختبار العلاقة بين الاتجاه نحو التسريب بشكل عام، وبين اتجاه الانتماء السياسي أو الفكري للمبحوث؛ حيث أثبتت النتائج وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائيا بين المتغيرين؛ حيث بلغت قيمة كا٢(٢٦,٧٢٦)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠٠٢).

وتشير النتائج التفصيلية إلى أن المنتمين سياسياً للتيار السياسي الإسلامي يعتقدون أن التسريبات تعمل لخدمة الصالح العام بالأساس(٣٧,٤%)، بينما اعتقد (٢١,١%) من

المنتمين لتيار الإسلام السياسي أيضاً أنهم لا يستطيعون تحديد ما إذا كانت هذه التسريبات تصب في خدمة الصالح العام أم العكس.

وهكذا يمكن قبول الفرض الخامس القائل بوجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين الاتجاه نحو التسريب بشكل عام، وبين اتجاه الانتماء السياسي أو الفكري للمبحوث.

الفرض السادس:

٦- توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين الاتجاه نحو دور وسائل الإعلام في مجال التسريب، وبين الانتماء السياسي أو الفكري للمبحوث:

جدول رقم (٢٩)

الانتماء السياسي / الاتجاه نحو تأثير وسائل الإعلام	منتمي سياسياً		غير منتمي سياسياً		كا٢	درجة الحرية	مستوي المعنوية	معامل التوافق
	ك	%	ك	%				
داعم لدور أكبر لوسائل الإعلام	٥٤	١٠,٨	١٢٦	٢٥,٢	٥,٥٩٨	٢	٠,٠٦١	-
محايد	٦٨	١٣,٦	٢٤٠	٤٨				
رافض لدور أكبر لوسائل الإعلام	١	٠,٢	١١	٢,٢				

توضح بيانات الجدول السابق نتائج اختبار العلاقة بين الاتجاه نحو دور وسائل الإعلام في ظاهرة التسريبات، وبين الانتماء السياسي أو الفكري للمبحوث؛ حيث أثبتت النتائج عدم وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين؛ حيث بلغت قيمة كا٢ (٥,٥٩٨)، وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (٠,٠٦١). كما أشارت النتائج التفصيلية إلى أن غالبية عينة الدراسة من المنتمين أو غير المنتمين سياسياً قد وقفوا على حافة الحياد بشأن الدور المفترض لوسائل الإعلام، بينما طالب غير المنتمين سياسياً بأن تؤدي وسائل الإعلام أدوارا أكبر في مجال نشر المعلومات لزيادة معارف الجمهور.

وهكذا يمكن رفض الفرض السادس القائل بوجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين الاتجاه نحو دور وسائل الإعلام في مجال التسريب، وبين الانتماء السياسي أو الفكري للمبحوث.

خاتمة الدراسة

تعرضت الدراسة الحالية لاختبار ظاهرة التسريبات الإعلامية بوصفها تلخص العلاقة بين الشفافية وحرية تداول المعلومات، والحق في المعرفة بوصفهما سمتين تميزان المجتمعات الديمقراطية من جهة، وكل من مدخلي المسئولية الاجتماعية لوسائل

الإعلام، والمحاسبة السياسية للنظم الحكومية المختلفة باعتبارها أداة تقييم وتقويم لهذه النظم من جهة ثانية، وما إذا كانت هناك ثمة علاقة بين التعرض لوسائل الإعلام المختلفة، وبين مدركات الجمهور المصري عينة الدراسة لماهية، ومصادر، والدوافع التي تقف وراء التسريبات الإعلامية التي برزت على الساحة الإعلامية المصرية في الآونة الأخيرة، والتي مست عدداً كبيراً من رجال الحكم والسياسة، ومن عُرف بالنشطاء السياسيين، وحتى فضائح وتسريبات المسئولين التنفيذيين بالحكومة، والتي تدرجت ما بين تسريبات تمس ذممهم المالية، وأخرى تخص وقائع فساد..الخ؟!. وما إذا كانت هذه التسريبات قد حققت بالفعل معايير الشفافية المطلوبة لصلاح المجتمعات من جهة، وذلك من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من الجمهور المصري؟! وما إذا كانت هذه الشفافية قد ضمنت التوافق بين سرية المعلومات المسربة عبر وسائل الإعلام، ومعايير المحاسبة والديمقراطية الحق؟! بمعنى آخر هل تضِمن الزيادة في الأولى(التسريبات) بالضرورة زيادة في الأخيرة (المحاسبة السياسية)؟! وإذا كان الأمر كذلك بالفعل، هل تستطيع التسريبات أن تقلب موازين القوى بين الجمهور العام والحكومات؟! وإن لم يكن الأمر على هذا النحو، وبهذه الدرجة من الشدة والتأثير، هل يمكن اعتبار التسريبات أسلوباً رمزياً للمعارضة السياسية؟! وفي نهاية المطاف، هل يمكن إدراج مثل هذه النوعية من المعلومات تحت الشروط والأطر اللازمة والمرتبطة بالممارسة التقليدية للإعلام، والمعنية في كثير من الأحيان بالالتزام بمعايير المسئولية الاجتماعية، وتلك الأخلاقيات والمواثيق المتعارف عليها في مجال الإعلام التقليدي؟! وما مدى التزام الإعلام الرقمي الذي يعتبر مصدراً رئيساً لمثل هذه النوعية من المعلومات بهذه المسئولية و تلك الالتزامات الأخلاقية من وجهة نظر عينة الدراسة؟!

وقد تم استعراض الدراسة الحالية عبر ثلاثة محاور أساسية هي: **المحور الأول** والذي عرض للإطار النظري للدراسة وتناول ظاهرة التسريبات الإعلامية؛ ماهيتها، وسماتها، ومصادرها، والآثار المترتبة عليها في إطار كونها شكلاً إعلامياً مستحدثاً يُصنف حالياً في إطار حروبي الجيل الرابع والخامس، وكذلك المصادر المفتوحة للمعلومات، والحكومية منها على وجه الخصوص كأساس لتداول المعلومات الرسمية منها والمسربة، فضلاً عن التعرض لكل من مدخلي المسئولية الاجتماعية لوسائل الإعلام في علاقته بظاهرة التسريبات الإعلامية، ومفهوم المحاسبة السياسية كنتاج لسياسات التسريب. **المحور الثاني** والذي عرض للإجراءات المنهجية للدراسة، في حين تعرض **المحور الثالث** لنتائج الدراسة العامة، ونتائج اختبارات الفروض.

وتدلل نتائج الدراسة على مجموعة من الخلاصات، وذلك على مستوى المتغيرات والمحاور التي سعت الدراسة إلى اختبارها كالتالي:

- أظهرت نتائج الدراسة بروز نفوذ وسائل الإعلام الجديدة (مواقع التواصل الاجتماعي، فيديوهات اليوتيوب) وقوتها، وتحقيقها سبقاً هائلاً.
- أن التسريبات مهما كانت مبرراتها ودوافعها ومستوى صدقيتها هي دافع للحكومات لتعيد النظر في سياساتها.
- طرحت غالبية عينة الدراسة علامات استفهام حول صدقية المعلومات؛ حيث اختلفت وجهات نظر المبحوثين بين تصديق المعلومات الواردة بالتسريب وبين عدم تصديقها، وإن مالت الغالبية نحو تصديقها ولم تنظر إليها على أنها وثائق لا يمكن التلاعب بها.
- رأت غالبية عينة الدراسة أن المقصود من هذه التسريبات في الأساس هو التأثير في توجهات الرأي العام نحو السياسات الحكومية المختلفة، وذلك بهدف الدفع في اتجاه تغيير بعض السياسات والأيديولوجيات، يليها كشف الأسرار، ثم إثارة البلبلة والفوضى خاصة وأنه لا يتم التعرف بشكل جدي على نتائج التحقيقات في واقعة ما، كما لا يتم الكشف بشكل واضح عن مصير المعلومات التي ترد في تسريب ما من التسريبات، وما إذا كان قد اتخذت إجراءات بالفعل نحو ما أثير أم لا.
- اتفقت غالبية عينة الدراسة أن وسائل الإعلام لم تُخل بمسئولياتها تجاه المجتمع عند إثارتها لمثل هذه النوعية من المعلومات، إنما هي على العكس قد شجعت على بروز نمط جديد من العمل الإعلامي، وصف بالدرجة الأولى باعتباره استقصائي/ فضائحي/ مُحاسب/ سريع.
- اتفقت غالبية عينة الدراسة على أن التكنولوجيا الحديثة تسهل إمكان تجاوز أنظمة الرقابة، وأن التسريبات ستنعكس على طريقة العمل الدبلوماسي، وأن الحكومات لابد وأن تعيد النظر في سياساتها، وإن أشارت العينة أيضاً إلى أن هذه التكنولوجيا ذاتها قد تدفع الحكومات المختلفة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات الاحترازية القمعية نحو أي مصدر محتمل للحصول على معلومات غير مصرح بها.

مراجع الدراسة:

1 ستيف باكلي وآخرون(٢٠١٤). **دور الإعلام في إخضاع الحكومات للمساءلة: نهج المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين**، ترجمة: كمال السيد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة)، ص ١٣.

2 الرخص المفتوحة للبيانات الحكومية، ميم: سلسلة أوراق الحق في المعرفة، **متاح على:** http://sitcegypt.org/?p=4110

3 الرخص المفتوحة للبيانات الحكومية، **مرجع سابق**.

4 لينا الجيوسي (٢٠١٢). سلطة التكنولوجيا وتكنولوجيا السلطة، في: **ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة)، ص ١١٤

5 Kielbowicz, R. B. (1979/1980). Leaks to the press as communication within and between organizations. **Newspaper Research Journal**, Vol.1, No.(2), pp. 53–58.

6 Linsky, M. (1991). **How the press affects federal policymaking**. New York: Norton.

7 Mencher, M. (1997). **News reporting and writing** (7th ed.) Madison, WI: Brown &
Benchmark.

8 Son, T. (2009). Leaks: How Do Codes of Ethics Address Them?, **Journal of Mass Media Ethics**: Exploring Questions of Media Morality, Vol. 17, No.2, pp.155-173

9 باسم الطويسي (٢٠١٢). المصادر الإعلامية الجديدة وإعادة توزيع القوة، في: **ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة)، ص ١٥١.

10 **المرجع السابق نفسه**، ص ١٥١

11Cryptome. (2012). Cryptome.org.

12 Roberts, J (2013). Journalists or cyber-anarchists? a qualitative analysis of professional journalists' commentary about wikileaks, **Dissertation submitted to the Faculty of the Graduate School of the University of Maryland, College Park in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy**.

13 **Ibid**, P.64.

14 عزمي بشارة (٢٠١٢). الحقيقة والسلطة وإعادة الاعتبار للحقائق، في: **ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة)، ص ص ٥١-٥٢

15 عزمي بشارة ، **مرجع سابق**، ص ٥٢-٥٣

16 Alaimo, K. (2015). Which government officials leak unauthorized information to the press in Washington?, **Journal of Public Affairs**,Vol.10, PP. 1556-1565.

17 Flynn K. 2006. Covert disclosures: Unauthorized leaking, public officials and the public sphere. **Journalism Studies** , Vol.7, pp. 256–273.

18 Pozen D. (2013). The leaky leviathan: Why the government condemns and condones unlawful disclosures of information. **Harvard Law Review**, Vol. 127, pp. 512–635.

19 Pfiffner JP. (1996). **The Strategic Presidency**. University Press of Kansas: Lawrence, p.85.

20 Hess S. (1984). **The Government/Press Connection: Press Officers and their Offices**. Brookings Institution: Washington,p.76

21Richardson EL, Pfiffner JP. (1999). Politics and performance: Strengthening the executive leadership system.In **The Managerial Presidency** (2nd ed.), Pfiffner JP(ed). Texas A&M University Press: College Station; p.179..

22 Lewis DE. (2008). **The politics of presidential appointments: Political control and bureaucratic performance**. Princeton University Press: Princeton, NJ, p.178.

23Alaimo, K. , **Op-Cit**, p.1557

24 Negrine, R. (1996) **The Communication of Politics**. (London: Sage). P.37.

25 Reich, Z. (2008). The anatomy of leaks: Tracing the path of unauthorized disclosure in the Israeli press, **Journalism**, Vol. 9, No. (5), PP. 555–581

26 Reich, Z., **Op-Cit**, P.562.

27 Negrine, R., **Op-Cit**,P.237.

28 شادي عبد الوهاب (٢٠١٤). التفجير من الداخل: الملامح الأساسية لدوامة العنف في حروب الجيل الخامس، **مجلة اتجاهات الأحداث**، المجلد الأول، العدد الأول، ص ١٣.

٢٩ شادي عبد الوهاب، **مرجع سابق**، ص ص ١٣-١٤.

30 باسم الطويسي، **مرجع سابق**، ص ص ١٥٥-١٥٦

31 حسين أبو شنب (٢٠١٥). الإعلام التفاعلي، **متاح على**:
http://emag.mans.edu.eg/media/upload/27/logo_790101129.doc

٣٢ Chaffee, S. & Metzger, M. (2011). The end of mass communication, **Mass Communication and Society**, Volume 4, Issue 4, pp. 371.

٣٣ www.internetworldstats.com/stats1.html

٣٤ www.capmas.gov.eg

٣٥ http://www.idsc.gov.eg/

٣٦ http://www.facebook.com/Egyptian.armed.Forces?fref=ts

٣٧ http://www.referndum2012.elections.eg/

٣٨Klischewski, 2012. Identifying informational needs for open government: the case of Egypt at http://www.hiccss.hawaii.edu/hicss_45/bp45/eg5.pdf

39 محمد جاد المولى حافظ (٢٠١٢). تأثير الإعلام البديل على حرية تداول المعلومات في مصر: دراسة تحليلية ميدانية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص ١١٦.

٤٠ بسيونى إبراهيم حماده (٢٠٠٨). **"آراء في الصحافة والسياسة والمجتمع"**، ط١(القاهرة: عالم الكتب)، ص١٦.

٤١ ثريا البدوي(٢٠٠٦). "دور الإعلام في دعم المواطنة في مصر"، **المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر" الإعلام وتحديث المجتمعات العربي"**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، الجزء الأول، ٢-٤ مايو، ص ٧٤.

٤٢ راسم الجمال (١٩٩٤). **"حق الاتصال وارتباطه بمفهوم الحرية والديمقراطية، الحق في الاتصال، نحو مفهوم جديد لحرية التعبير والديمقراطية"**، (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، ص ص ٧-١٠.

٤٣ سليمان صالح (٢٠٠٦). "وسائل الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي"، **المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر"الإعلام وتحديث المجتمعات العربي"**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، الجزء الأول، ٢-٤ مايو، ص ٤٢٢.

٤٤ باسم الطويسي (٢٠١١). المجال العام المفتوح والتغيير العربي، صحيفة الغد ، **متاح على**: http://www.alghad.com/articles/533489...

45 شريف درويش اللبان (٢٠١٤). الإعلام البديل: صوت الناس، المركز العربي للبحوث والدراسات، **متاح على**: http://www.acrseg.org/2377

46 باسم الطويسي (٢٠١١). المجال العام المفتوح والتغيير العربي، **مرجع سابق**.

٤٧ **المرجع السابق نفسه.**

48 منار الرشواني (٢٠١٤). الإعلام الجديد والتغيير السياسي، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، **متاح على**:
http://www.mominoun.com/articles/%D8%...

49Lindgren, S. & Lundström, R. (2011). Pirate culture and hacktivist mobilization: The cultural and social protocols of #WikiLeaks on Twitter, **New media & society**, Vol.13, No.(6), PP. 999 –1018.

50 نيثان غردلز، مايك ميدافوي(٢٠١٥). **الإعلام الأمريكي بعد العراق: حرب القوة الناعمة** ، ترجمة: بثينة الناصري، (القاهرة: المركز القومي للترجمة)، ص ٣١.

٥١ نهوند القادري عيسى(١٩٩٧).الاتصال السياسي من المساحة العامة إلى الدائرة المقفلة على الذات، **أبعاد**، العدد ٦ (أيار/ مايو)، ص٢٢٧.

52 Kelly, J. P. J. (2012). Wikileaks: a guide for American law librarians. **Law Library Journal**, Vol. 104, p. 245.

53 Michael, G. (2015). Who's Afraid of Wikileaks? Missed Opportunities in Political Science Research, **Review of Policy Research**, Vol. 32 Issue 2, pp. 175-199

54 عزمي بشارة ، **مرجع سابق**، ص ٥٥.

55 Pritchard, D., &Morgan,M. P. (1989). Impact of ethics codes on judgments by journalists: A natural experiment. **Journalism Quarterly**, 66, 934–941.

56 Gordon, D., & Kittross, J. M. (1999). **Controversies in media ethics** (2nd ed.). New York: Longman, p.63

57 **Ibid,** p.64

58 Goldstein, T. (1985). **The news at any cost: How journalists compromise their ethics to**

shape the news. New York: Simon & Schuster.

59 ماكسيميليان فورت (٢٠١٢). إعادة اختراع الويكيليكس المستمرة: الإعلام والسلطة وتبديل شكل الاحتجاج، في : **ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة)، ص ص ٩٠-٩١.

60 الصادق رابح (٢٠١٢). الصحافة وتسريبات ويكيليكس بين التشكيك والاحتفاء، في: **ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي،** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة)، ص٢٥٨

٦١ **المرجع السابق نفسه،** ص ٢٥٨.

٦٢ **المرجع السابق نفسه،** ص ٢٥٩.

63 Flink, S. E. (1997). **Sentinel under siege: The triumphs and trouble of America's free press**. Boulder, CO: Westview Press.

64 Roberts, J (2013). Journalists or cyber-anarchists? a qualitative analysis of professional journalists' commentary about wikileaks, Dissertation submitted to the Faculty of the Graduate School of the University of Maryland, College Park in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy.

65 Beckett, C. and Ball, J. (2012). **Wikileaks: News in the networked era**. Polity Press, p.3.

66 Benkler, Y. (2011). A free irresponsible press: Wikileaks and the battle over the soul of the networked fourth estate, **Harvard Law Review**, Vol.46, PP.311-397.

67 Benkler, Y,**Op-Cit**, p.18

68 Coddington, M. (2012). Defending a paradigm by patrolling a boundary: Two global newspapers' approach to Wikileaks. **Journalism & Mass Communication Quarterly**, 89(3): 377-396.

69 69 Roberts, J**, Op-Cit**, P,68

70 Flew, T. and Liu, B.R. (2011). Globally networked public spheres? The Australian media reaction to Wikileaks. **Global Media Journal**: Australian Edition, 5(1): 1-13.

71 Lynch, L. (2010). "'We're going to crack the world open': Wikileaks and the future of investigative reporting**," Journalism Practice**, Vol. 4, No. 3, PP. 309-318.

72 Flew, T. and Liu, B.R., **Op-Cit**, p.9

73 محمد الدسوقي رشدي (٢٠١٥). التسجيلات الحرام والتسريبات الحلال: صحيفة اليوم السابع،٢٥ مايو، **متاح على**: http://www.youm7.com/story/2015/5/25/...

74 حسين عبد المطلب الأسرج (٢٠١٢). أهمية تعزيز المساءلة الاجتماعية في مصر بعد ثورة يناير، **متاح على:** http://egypt.cipe-arabia.org/index.php/faqs/item/114(تم الدخول للموقع بتاريخ ٩-١١-٢٠١٥.

75 Manin, Bernard/Przeworski, Adam/Stokes, Susan C., 1999: Elections and Representation, In: Adam Przeworski/Susan C. Stokes/Bernard Manin (Eds.), **Democracy, Accountability and Representation**, Cambridge, P.40.

76 حسين عبد المطلب الأسرج، **مرجع سابق .**

77 Schmitter, P. C., (2007). Political Accountability, In 'Real-Existing' Democracies: Meaning and Mechanisms **Retrieved from**: **.** http://www.eui.eu/Documents/DepartmentsCentres/SPS/Profiles/Schmitter/PCSPoliticalAccountabilityJan07.pdf (Accessed 26.3.2015).

78 حسين عبدالمطلب الأسرج، **مرجع سابق**.

79 Domscheit. B., D. (2011). **Inside Wikileaks – my time with Julian Assange at the world's most dangerous website**, New York, p.ix

80 Davis, J. W., & Meckel, M. (2012). Political Power and the Requirements of Accountabilty in the Age of WikiLeaks. **Zeitschrift fürPolitikwissenschaft**, Vol.22, No.(4), PP. 463-491

81 ستيف باكلي وآخرون، **مرجع سابق** ، ص ٤٣٣.

82 Davis, J. W., & Meckel, M., **Op-Cit**, P.470-471.

83 **Ibid**, P.472

84 إيمان محمد سليمان(٢٠١٢). معايير الحكم الرشيد لدي وسائل الإعلام المصرية : دراسة تطبيقية على عينة من الصحف القومية و الحزبية و المستقلة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ص ١٠٩.

85 **المرجع السابق نفسه**، ص ١١٣

86World Bank (2006) Global Monitoring Report: Millennium Development Goals: Strengthening Mutual Accountability, Aid, Trade and Governance. PP.160. **Available at:**https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/6970/358990GMR060Complete.pdf?sequence=1, **Retrieved in:** 13 January 2015.

87 إيمان محمد سليمان، **مرجع سابق**، ص١١٤

88 الصادق الحمامي(٢٠١٢). المشهد الثوري الافتراضي: نحو مقاربة للأصول التواصلية للثورة التونسية، في: **ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة)، ص ٢٢٩

89 الصادق الحمامي، **مرجع سابق**، ص ٢٢٩-٢٣٠

٩٠ Hallin, D. (1989). **The Uncensored War: The Media and Vietnam** (Berkeley; Los Angeles: University of California Press), pp. 114-115.

٩١ أكرم القصاص(٢٠١٥). التسريبات والمستقبل..صراع بلا أدلة واستقطاب بلا قضية.. مزيد من الكشف أم مزيد الانتقام والاستقطاب؟، موقع اليوم السابق الالكتروني، **متاح على**: **http://www.youm7.com/story/2015/5/25/...**

٩٢Auerbach, Y & Elkon, Y, B.(2005).Media Framing and Foreign Policy: The Elite Press vis-à-vis US Policy in Bosnia, 1992-95, **Journal of Peace Research**, Vol. 42, no. 1, pp. 83-99.

93 ستيف باكلي وآخرون، **مرجع سابق**، ص ٢٣١.

94 بركات عبد العزيز (٢٠١١) **مناهج البحث الإعلامي: الأصول النظرية ومهارات التطبيق** (القاهرة: دار الكتاب الحديث)، ص ٣٥

(●) ساعد الباحثة في ملء استمارات الاستبيان أربعة من الباحثين، من خريجي كلية الإعلام.

95 الدندراوي الهواري (٢٠١٥). هل عبد الرحيم على غلطان في إذاعة التسريبات الهاتفية؟ متاح على: http://www.youm7.com/story/2015/5/25/...

96 نهوند القادري عيسى (٢٠١٢). ظاهرة التسريبات والإعلام المسمى تقليدياً، أي وظيفة وأي دور؟! ، في **ظاهرة ويكيليكس: جدل الإعلام والسياسة بين الافتراضي والواقعي**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة)، ص٣٠٩.

97 نهوند القادري عيسى (٢٠١٢). **مرجع سابق**، ص ٣٠٩.

98 Orzeață, M. (2012). Information leaks reduces national and international security, **Review of the air force academy** . Vol. 20, Issue 1, p48.

99 نهوند القادري عيسى (٢٠١٢). **مرجع سابق**، ص ٣١٠.

100 نهوند القادري عيسى (٢٠١٢). **مرجع سابق**، ص ٣١٠.

101 Orzeață, M., **Op-Cit**, P.51

102 نهوند القادري عيسى (٢٠١٢). **مرجع سابق**، ص ٣١١.

103 Orzeață, M., **Op-Cit**, P.53

104 Lines, K. et.al. (2009) .Governance and the Media: A Survey of Policy Opinion, BBC – World Service Trust, Communicative initiative.
Available at http://r4d.dfid.gov.uk/PDF/Outputs/MediaBroad/governance_media_survey_April09.pdf, **Retrieved:** 30 January 2016.

105 Ojo, E., (2006). Should Media Mirror Society or Shape it?, In: Barry J. (ed.) Media and Good Governance (France: UNESCO), pp. 19-22. **Available at:** http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001463/146311e.pdf , **Retrieved:** 12 February 2016.